

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب الفقه

مؤلف میرزا محمد باقر

موضوع اصول فقه

شماره اختصاصی (۲۰) از کتب اهدائی : معنوی



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۲۱۱۷۸۳۳

۲۰

۱۳۰۲

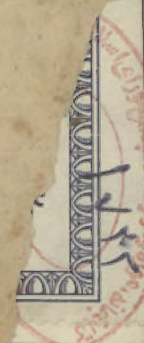
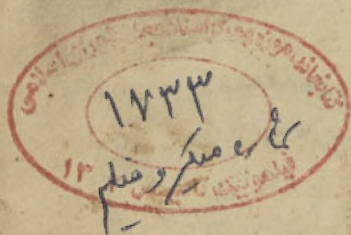
کتابخانه

۱۵
۱۴
۱۳
۱۲
۱۱
۱۰
۹
۸
۷
۶
۵
۴
۳
۲
۱

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	الفتح المبين
مؤلف	شيخ محمد باقر المجلسي
موضوع	اصول فقه
شماره اختصاصی (۲۰)	از کتب اهدائی : شعری
شماره ثبت کتاب	۲۱۱۸۳۱
جمهوری اسلامی ایران	

خطی اهدائی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۲۰

۲۰
۱۳۰۶



خطی اهدائی

۲۰

۲۰
۴-۳



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي خلق الانسان وعلمه البيان وصلى الله على محمد
والله سادات الزمان ما طلعت الكواكب وظهر في السماء نجم
ثاقب **وبعد** فانه قامت الحرب على ساق واحد وكثر
الجدال والقتل والغال حتى ملنا جميع الاقطار والافات
بين فرقتين من الامامية والطائفة المحقة السالكة لمسلك
الشريعة المحمدية وبسبب ذلك انقسموا الى قسمين مجتهدين
واخبارية وبعد النظر في البين يظهر الرجوع لكل منهما الا
احد الثقلين فان المجتهدين ان لم يرجعوا الى الاخبار لم يعودوا
على ما روى النبي صلى الله عليه واله والائمة الاطهار سقوا
عن الدين ولم يوافقوا شريعة سيد المرسلين والاخباريين ان لم
يجتهدوا في المقدمات التي يتوقف عليها فهم الاخبار والحق
خرجوا عن طريفة الامامية ولم يسلكوا مسلك الفرقة المحقة
المجتهدة ففرج الطريقين الى ما روى عن سادات الثقلين فالتجهد
اخباري عند التحقيق والاخباري مجتهد بعد النظر الدقيق

ففضلا

ففضلاء الطرفين بلطف الله ناجون الراسلون الى الحق منهم
والفاحرون والجهال المقصرون والطاعون على المجتهدين ^{الشديد}
لازكان الدين هالكون فلا يروعلينا تشنيع بعض المخالفين
من المسلمين بان الخلاف كواقع بين الفقهاء الاربعة وقع بين
المجتهدين والاخباريين اذ لا نزاع بيننا في اصول الدين ولا ما
من الرجوع الى الطرفين في معرفة حكم رب العالمين وانما جعل
لكل اسم على حدة لحصول الخلاف بينهم في مسائل متعلقة وان
كان الحق فيها مع المجتهدين اذ الاخباريون فيها مخطئون لكنهم
غير مقصرين وان كان انكارهم لكثير منها يشبه انكار ضروري
العقل والدين لانهم لم يقصروا في النظر وسبقهم الشبهة فكانوا
من قصر الامن قصر على انه ليس من مذهبنا الاقتصار على علماء
معينين لا يحد النجواز منهم ولو الى الافضل منهم ونحن نشير
اليها على التفصيل وبين حقيقة مذهب المجتهدين باوضح دليل
ثم بين ما استند اليه كل من الفريقين ونوضح القوي والضعيف
من الجاهلين ونقتصر على ذكر شرط صالح منها مع اقامة البرهان

لانها حجة السفر برزت الى الوجود بلطف الله الملك المتان
 في دار السلطنة والايان والعلم والعبادة اصيها ان حماها الله
 من نواب الزمان ما دوت الا تلك بكواكبها واختلف الملوك
 وقد كنت عرفت فيما مضى من عري ونقصى من ايام دهرى الا
 اجول في هذا الميدان ولا تعرض للدخول بين الفضلاء الاعيان
 حذر من النفس الامارة بالبليس ولان ابن اللبون لا يستطيع
 صولة الزل الفنا عيسى لكن دعاني اليه واوجب على المقدور
 عليه الناس ولدى الطاهر المطهر على بن جعفر المال الله بقاءه
 وجعلني قدرا مع كثرة ما رايت من طعن بعض الجهلاء على وثرة
 علوم خاتم الانبياء والائمة الامناء حتى كادوا ان يشبهوا على
 الاعلام ويلبسوا الحال على غير اولى الافهام ويخسر البحث في ذكر
 تلك المسائل مع الاشارة الى بعض الشواهد والدلائل وهي كثيرة
 لا تحصر في مثل هذه الرسالة الموجزة لا ينبغي ان تذكر ثباتها و
 تسطر فلنقتصر على ذكر المهم منها وفيه مطالب **المطلب الاول**
 في العقل اعلم انه لا ريب في ان الموثبات فيما يرتب عليها من الاثا

والصفات

والصفات من الدوات والصفات خصوصيات وليس ذلك
 الترتيب من الامور الانشائية في شريعات او عادات او عرفان
 فترتب الشئيين والتبريد والقتل والتعذيب والعلم والادراك
 مثلا على النار والتلج والهرب والعقل يدون واسطة او يسقط
 المحاسن الظاهرة او الباطنة انا هو وخصوصيات فيها فان البنية
 تحكم باقتضائها لذاتها لا مجرد المجرى المجعل للالهى وقضاء العادة خلافا
 لبعض الاشاعة وكذا موافقة الطبع ومناقضة الميصرات والسموات
 والمشمومات والمدن وفات والموسسات ما يتعلق بالمحاسن الباطنة
 اناهي لاسباب ومقتضيات وكذا موافقة العقل مع عدم الواجب
 فالعقل جعل ملطاً ناعلاً النفس بامرها بما يصلحها وينهاها عما
 يفسدها فهي منافدة له الا اذا قويت عليه لنفسها او بمعونة
 الشيطان وكذا النفس جعل لها سلطان على الاعضاء لا يصد عنها
 شئ خير او شر الا عن امرها فالعقل اذا ادرك شيئاً بواسطة او بغيرها
 من فساد الدنيا او صلاحها في فعل او ترك حكم على صاحبه به وجوباً
 او تحريماً او نهيماً او كراهة او تحييراً او علم استحقاق للمدح والذم و

العقاب في مقاماتها وقضى على غيره لو كان مقدرا له بذلك و
فرض او نذب على كل ملحق من سبيل او غيره منع مطيع من ارتكاب
ما يفسده وواجب عليه الواحدة او نذب سبيلها على حسب اختلاف
المقام واستحق المطيع المدح والعاصي الذم منه ومن سائر العقلاء
فالعقل متكفل بتدبير النفس بين لها ما يصلحها في امر دنياها
وما يفسدها فيمن معاش ومسكن وفراش وغيرها بحسب ما يعلم
من الاسباب النفسانية للصالح او الفاسد فيظهر له سبب يقتضي
احد الامرين على ما يعلمه والاربع الى من هو اعقل منه واعرف
في الجهة التي حاولها فيرجع الى عقول ارباب الصنائع في الصنائع
والاطباء في الطبابة وفي معرزة الصادق والنافع الى عقول العارفين
واما ما استقل بمعرفته من مقتضيات حرم ووجوب وعطش و
منجى ومهلك وموافق ومخالف فلا حاجة فيه الى المرشد وقد قضى
اللطيف باياد معرفته كيفية المعاش في جميع الحيوانات ناطقها
وصامتة سوى ما قضت الحكمة بجعلها كالفراش وادوم الخوف
من كل من له سلطان في قلب الناطق والصامت من الحيوان فلم تزل

البيات

البيات تخاف من مؤذياتها من بجانها وغيرها من الانسان و
غيره من السباع والحيات والعقارب ونحوها وعلما الاسباب النجاة
من هرب ونحوه وكذا المولى عليهم من عبد وخادم ووعيد ونحوهم
فانهم لما ادخلهم تحت سلطان من له الولاية عليهم اودع في قلوبهم
معرفة ما فيه سبب النجاة والهلاك من الطاعة والانقياد والمعصية
والغناء المبني على الموافقة والخالفه للمراد ما يرتب عليه الصالح
او الفساد للمولى او العبد ومتى حصل الوفاق او الخلاف منهم
علموا بانهم مستحقو المدح والذم والثواب والعقاب من مواليتهم
او غيرهم غير ان الداعي للمولى مثلا ذو وجهين ما يتعلق بصالح
انفسهم وما يتعلق بصالح العبد وفي حق الواجب ذو وجه واحد
وهو صلاح العباد واما من جهة اوامر الشرع ونواهيه مما يتعلق
بالاخرة فالحكم فيها بين واضطره لانه لا يذره احدا عن الاغراض من صلاح
عبيده وفسادهم كتنزيه الله ولا يحكم بآراء صلاحهم على احد كالحكم
على الله فكيف يحكم العقل والعقلاء بدنيته بان عقلاء المولى يتبع
عليهم الا يحرموا على المولى ظلم العباد والافساد في البلاد والنجاة

والسرقة والكذب المضاد وفعل الفاحشه وقتل النفس من غير
سبب وهناك حرمة المحرمات الى غير ذلك ولا يمكن ان يمثل ذلك
على الله ولذلك ذهب المجتهدون من اصحابنا رضوان الله عليهم
الى ان العقل محي في الاصول والفروع للعلم بان احكام الشرع انما
هي من اسباب ومقتضيات كالاكتفاء من صريح الايات والروايات
وامكان ادراك بعض تلك الاسباب غير خفي على اولى الالباب فتج
اهتدى العقل اليها احب او كره وجودها ثم الاجاد ثم اراد ثم مد
وذكر ثم حكم على من حل فيه وعلى غيره وما قبلها لو كان العقاب مقدر
له ولم يقع منه عقوبة حيث علم ان الشارع مع حكمه قد علم باعلم
قضى بان كان منه ما كان منه من حيث الوجود ثم الاجاد ثم ارادة
ثم الطلب وعكسها مع ترتيب استحقاق للمدح والذم والثواب والعقاب
من وجهين مع زيادة امكان المواخذة ووقوعها فعلا
مع عدم العقوبة اذ لا بد من نفسه غي فيه عن الدليل وما خفي عليه
فيكون الى مرشد ودليل فحكم العقل بالحسن والقبح شرعا وعرفا وعادة
من الضروريات وما قضى به نص الكتاب والروايات في مواضع كثيرة

غير محصورة ويمكن ان يستقلا له في بعض الفروع اظهر من الاصول
ولم يستقل في كلا الاخرين لم يصلح الاستدلال به في خصوص
احد الجانبين والظاهر محل اتفاق بين العقلاء من الكفار والمسلمين
من المؤمنين وغيرهم وانما انكره الاشاعرة في الاصول والفروع
في امور الدنيا والدين اما لانكار الاسباب والمقتضيات فممكن
يظهر من بعضهم او في خصوص الاحكام واما الادوار العقلية
واما الالزام عليه لوقوع الغلط منه واما لان الشرع لا يستغنى
الى ما دل من الكتاب والسنة على انه لا تعذيب قبل البعثة وفيه
ان لا يفهم من ذلك الارادة ما قبل الاعلام كما يظهر من معنى العباد
اذا قالها السيد العبد وان يمكن ارادة العقوبة اذ ارادها فيما بعث
فيه وارادة العقل بالرسول بعيدة والى وقوع التكليف بالاحمال في
امر الى الهب وغيره بالامان مع نص الكتاب والنبي صلى الله عليه واله
على عدم وقوعه فيكونون مأمورين بالتصديق والتكذيب معا
والا لا يمكن كذب النص فيلزم التكليف بالاحمال وفي قضاء الكافر
فيما فيه قضاء المشرك في صحة الاسلام الفاضل بحجة الاثبات به والعقل

حاكم بعدم جوازها وفيه انه ممنوع ووجهه ظهري بالاجابة في افعال
العباد وان الفاعل هو الله وهم امره ودان بالايحتمالي واجتنبوا
نرى حكم العقل يختلف بالنسبة الى الفاعلين والمفعولين والامانة
والاخذ منه والهيئات والاموال ولو كان حاكما لما اختلف حكمه
يكن الحسن والقيح تابعين للشرع في ازمته واهم ونهيهم فلم يحسن
قتل المؤمن من ملك الموت لموافقة الامر ويقع من غير لهدها ولا
قتل البهائم في الذكايه دون غيرها الاذن ولا قتل العالم بالغضب
على واحد منهم وامتناع الطامعون والامراء بالصواعق من الله و
قيح من غيره ولا حسن حصول شيء من الملاك وقبح من غيرهم وفيه ان
الدار على عراعات الجهات والاعتبارات واورده عليهم لزوم اتمام
الانبياء والاعتذار بالظفر والاجابة بالمعارضة بمثل لا وجه
والكلام معهم طويل ليس هذا مقامه واما احكامنا الاخباريين
فحيث قصر الحجر في غير الضررين على الالفاظ الواقعة في الكتاب
والسنة النبوية مفسرين بالاجابة والاختلاف ولم يقولوا على جميع
ما اتوا المراد مع انه لا يخفى على اهل ان الالفاظ انما تلحق لكشف المراد

للتقريب

٢٩
لالتقريب بها يهتدى في جميع خطابات العقلاء لان مدار صفة
والمعصية والاعتقاد والاشغال والتسليم والائثار والاشهاد و
العبودية ونحوها على المراد اختلفت كلتهم فيظهر من بعضهم انكار
الاسباب ومن بعض انكار ادوار العمل ومن بعض انكار التعبد
على ادراكه لكثرة كذبه فاشبه قولهم بذلك قول العنادية ومن بعضهم
تسليم ادراكه وصوره وانكار الملائكة منه وبين الشرع ولو اهتم
نظروا في تكاليف السادة لبعيدهم وكل مطيع لمطاع لعلموا ان
المدار في جميع المحال والاقطار وفي جميع اللغات وسائر العبادات
على المراد دون الالفاظ ولا يشك عاقل في ان السيد اذا امر عبدا
بان لا يؤذنه من نومه فحاشا سبعا واقعي او عقرب او نحوها او امره
بالايمان بما من الكون فحاشا فيه ماء متعفنا ووجد حوله ماء
عذبا خالقا ليعن الموانع او قال اقتل هذا ولم يعلم انه ولد بل انعم الله
عده فابقاه على نومه حتى قضى عليه وجاءه بماء الكون وقتل ولده
فلما لوم على ذلك اعثنى بان هذا مقتضى حديثه وقصده ولست
اخالف قوله الا بحديثه شله عاصيا او مجنون تامس لوب المرائي

يقبل عنده عند العقلاء وانما اقتصرنا على هذا القليل من الكفا
لان العرض انما هو الذي على الزاعمين انهم غير مأمورين بالبال
بالروايات وما قيل ان البحث فيه قليل الثمرة لان جميع ما يستقل
به العقل داخل في الضروريات وفي ذلك غشية عن الاستدلال به
مردود بما ينبغي في تحقيق اسباب الاحتياج الى المسائل الاصلية
المطلب الثاني فيما يسمى دليل العقل باصطلاحهم وهو اقتضا
والهم هذا العرض لاربعة اقسام اذ هي ممتدة موضع النزاع بين
الفرقتين لحد اصل الاباحه بمعنى مطلق الجواز ثم قد يراى
اباحه الاستعمال في المستعملات من خصوص المأكولات والشراب
او مطلق المستعملات في جميعها مع اللبوسات والمفروشات وما
يتعلق بها او مطلق الاعمال والاشغالات ثم قد يراى بديه خصوص
مسلوب الرجحان من الطرفين مع التعيم في المتعلق او التخصيص
يساوى على التعيم اصل البرائة بالمعنى الاعم وعلى الاول يقدم الجانب
على الحرام عند التعارض ولتقديم المستحب على المكروه وجب عليه
بالمعنى الاخر تعميما وتخصيصا على الوجهين دون وسنأخذ عليه الاحكام

الشرعية

الشرعية والمطالب الفقهية فيما مدنا من الشرع اصالته
كملك الغيرة والوقف الخاص في غير الاراضي والمياه المشعوبه
يتعلق بها من سمك ونباتات وحصى وما يخرج من الارض من كانه
ونحوها في وجه وعلى ما فيه تعد على انسان او حيوان معبرون
غيره من المتناهي في الصغر وعلى ما يتعلق بالوحي في انسان
وغيره وما يتبعه في نوع الانسان وكبحم الطير والبهائم في
وقوع ملكيته وما يتعلق بالعبادات ويجري في المشتركات من الاوقات
العامة وغيرها ما لم تناف جهه الانشغال المعذرة له والاستصحاب فيها
مردود بتبدل الموضوع ونقل الحد وقوله في اجماع الامامية
وقضت به السيرة المستمرة من زمن الانبياء السابقين الى زماننا
وسبقت ذلك الى يوم الدين ولم نزل اعثنا واصحابهم ونواجم من
العلماء يطلبون الدليل من الحرم وقد استقرت عليه اراء الناس قديما
وحديثا وغرس في اذهانهم فلا يتوقفون في ضرب النباتات والاشجار
الافعال والادوية والحركات والسكنات لان البناء على هذا الاصل
كالضرورة فيما بينهم ويؤيد ذلك عدم تعرض العلماء لذكر المباحات

في غير اصله التحريم وبذلك ثبت معذورين فيها لهم كيف لا
 وجميع ما يستبجح من غير نفي لا يمكنهم الاستناد فيه الى غير
 الضروريتين من سيرة او اجماع لعدم حجيتهما عندهم ولعدم ثبوتها
 في اكثر الجزئيات ولا الى الضروريتين للوجه الاخير مع ان الضرر
 ان تعلقت بجميع الافراد لم يفرق بين العدل للمعشور على دليل
 ولم يقل به احد والا كان من العمل بالنظر الاول الى العلم وهذا
 مقبول عندهم وقد استبرأ على الاخبار بين على ذلك ويؤيد ذلك ان
 نسبة الحرام الى الحلال في غير الاعيان وفيها فساد الحيوان كسنة
 المحصور الى غير المحصور فهذا القسم كغيره من كثير من الاقسام الالهية
 ما اختلف فيه علم وعلمهم ويفيد من الاخبار ما دل على حجب العلم
 عما لا يعلم وان ما يحجب الله علمه موضوع وان كل شيء مطلق وحال
 حتى تعلم حرمة الى غير ذلك وتبادل بين الكتاب والسنة على ان
 مخالفة ما في الارض لا تنقطعنا وتفسير الاعتبار لا ينافي لان
 الانسان في الظهور وفي استدلال على علمه على عام من قدامنا
 حرم على نفسه المسببات بقوله تعالى والارض وضعها للانعام بين

شاهد عليه فاذهب اليه الاخباريون من ان اصله الحرمة وتعا
 او ظاهر او التعوقف الاخبار وردت في مقام الشعارى او مطلقا
 معقول عليها عند الجميع لوجوب الرجوع الى الامام عليه السلام او قوايه
 مع قيام الشبهة وحصول الشك والاستدباب الرجوع الى الامام
 عليهم السلام غالباً ثم انهم رضوان الله عليهم موافقون للجهدين
 غالباً بالحكم مخالفين بالاسم ولا تراهم يرجعون الى اصلهم الا في
 وقع فيه البحث كدخان الثياب مثلاً دون باقي الدخاخين وان
 ساءت في المدرك المقر عندهم **ثانيها** اصل البرائة وقد يدخل
 في اصل عدم باعتبار نفي الرجحان وان كانت الاباحة حكماً فتكون
 للتحريم دكاً وفي اصل الاباحة على بعض الوجوه وهو بالنسبة الى حكمي
 الوجوب والندب مما قامت عليه البداهة وجرت عليه سيرة الانبياء
 السابقين وادبياتهم الى عصر تائم النبيين ثم الائمة الطاهرين
 ثم العلماء المرشدين فان كل من ادعى احد الحكمين طواب بالدليل
 يطالب الثاني بل يحكم بان الحق مع حق يقوّم دليل الخلاف ثم انزل
 الادلة نقام على شيء واحد ونفيها من انفسنا عليهم السلام جميع

ولذلك دولها العلماء في كتبهم دون ضد هاهنا الاباحه والبره
تكاليف ما لا يطاق على القول بعدم ولد الاله الاخبار والتواتر
المعنى على رفع العلم عن الاعلم وان المحجوب عليه هو موضوع حكمه عليه
المجتهدين ونسب الى الاخباريين امينهم انكار ذلك واما حكم
المحضر والكراهه فيجوز فيه عند فقهاءنا المجتهدين ولا ينبغي ^{الشك}
فيه بل مثل ما ذكرناه في هذا المقام وفي بحث اصل الاباحه لكن لا
للمجتهد بعد حصول الشبهة من تعارض الاخبار او من غير الابد
بذل الوسع في طلب ما يفي من الأدلة ولا للعالم الا فيما جري على
وفق العادة واستمرت عليه اوسع العجز عن الوصول الى الحقيقة
هذا الاصل في القسمين الاولين جازي حكم كلامه ما ورد ويطمع
ومطاع وكذا بالنسبة الى الآخرين واما الاخباريين فقد نقضوا ذلك
وهم محجوبون بما وردناه من الشواهد وما ذكرناه من ان ذلك ^{هو}
باري بعبارات مختلفة فشيء ان تكون متواتره المعنى ^{ان} الله
في كل واقعه حكما وروبان المراد بهذا الاصل كاحل الطهارة ^{وجبة}
دعوى المسلم وعقده وفعله اثبات الحكم الظاهري التكليفي ^{غير}

ملازم

ملازم الواقع فالمراد ان الحكم بعدم التكليف مقدم على
الحكم به وهذه المسئلة ايضا باخالف فيها علمهم علمهم فانه لا
يسع متشع ترك العمل بذلك للزوم مساو النظام **والله**
اصل العدم وربما دخل فيه اصل البرائة واصل الاباحه من احد
الوجهين وهو محجوب عند المجتهدين لان من الاصول التي عمل عليها
العقلاء وجرت عليه سيرة الانبياء والاصفياء الى زمان خاتم
الانبياء والائمة الاطهار ونوابهم من العلماء فان الشاهد انما
يطالب على فان لم يكن كان البناء على العدم وعلى مثل ذلك ^{جميع}
الاعوام من الكفار واصل الاسلام ويدل عليه مع ذلك ان لا ^{نسبة}
للموجود على العدم وهو في حق منزلة المعلوم ومجتهد لذاته
لا يجزى ان حكم الاستصحاب فيه وان كانا قائل ما يقرئان ولذلك
يجري في المجرىات عند من يدعى قدامها في اختلاف الاحوال ^{انما}
العدم والوجود والعدم وتكررها على المحل الواحد واما الاشياء ^{دون}
فقد دخل فيها انكره من وجود محجوب بعد القويدين سوى ^{الكما}
المفسر الاخبار والاحبار وان كان جميع ما ادعاه المجتهدون ما

من الرقابات وهذا ايضا مما اختلف فيه عليهم وشرط محبة
الابريق طارى الوجود فيها وضع الاستصحاب وهو اقوى منه
واصل لعدم اضعاف الاصول ولكن لا يحصى من القول بمحبة
وراءها الاستصحاب وهو اجراء ما كان في الزمن السابق
الى الزمن اللاحق في شرايات او عرفيات او عادات مع القول
بقائه الا ان غنيتها عن المؤثر او محاجة البير وعدم وعلايماته
المجتهدين الامن شذ منهم ابناء ارباب الشرايع قد يما وجد
بل جميع الناس عليه في جميع الامور شرعية او عرفية او عادية
فلا يطلب شاهد على بقاء موجود بعد وجوده او معدوم بعد
عدمه بل يطلب على الخلاف فكلا وجد وامكن فيه البقاء ^{امكان}
او هيئات او صفات او اوضاع او كلف و اسلام و ايمان وعدالة
وفسق وطهارة ونجاسة و باحة و حرمة و حسن و قبح و حرمة و نجاسة
واستقانة و احوال و حاج و هكذا حكم بقاء مع بقاء متعلقة و الافلا
لان وجود التابع و العارض مقرون بوجود المتبوع و المعروض فيما
يفهم من الاخبار المعبرة المتكررة من ان اليمين لا ينفق بالشك

وان حصول اليقين من حيث هو الوجود في الزمن الاول لا ينفك
الشك في الزمن الثاني فيكون ناقصا لغيره لا ينفك بما اذا حصل
سبب الاستمرار من خارج ليحقق النقص كما قيل ويتمشى بمقتضى
السيرة في سائر الموضوعات و الاحكام من غير الشرعية او منها مع
القطع بالواقع في الحكم الواقع بحكم عقل او ضرورة دين او سيرة
او اجماع او اخبار قطعية الا فاره ومع الظن المعبر بالحكم الظاهر
ما لم يعارضه اقوى منه ولا يعارض بما يتحقق بالاسباب المؤثرة
ما تحقق بالاثار فبقاء طهارة المطهر وبقاء نجاسة المتنجس لا
يعارضهما اصالة بقاء نجاسة المتنجس وبقاء طهارة الطاهر و
اصالتها وادعى القطع في ذلك فاني لا ارى ان احدا يرتضى
ان ياكل او يشرب او يتوضا او يغتسل من ماء في اثناء معلوم ^{النجاسة}
بعد زوال عينها بغير احتمال عررض الطهارة او يصيب بدن كافر
يحتل عررض الاسلام له برطوبة او يشرب من ماء شرب منه بغير
احتمال الاسلام او ارضا وطيرة مستحسنة الاحتمال وروود العاصم من
الماء او اشراق الشمس المحقق عليها او الخمر الاحتمال انقلابة ^{العصم}

الاحتمال نقص ثلثية او البر لا احتمال زوال تغيرها او الماء للنجس
 الاحتمال اتصال بالمعصوم او وقوع الكفر عليه او الحيوان المقتول
 الاحتمال تذكيرة الخيرة لك وهو خلاف ما عليه السيرة المستمرة
 ودعوى ان الفارق الإجماع في البعض بعيدة عن التحقيق والظاهر
 ان حكم ظاهر الشرع كما طنه فالنجاسة الثانية بالاصل كما لمعلو
 فلا وجه لمنع الصغرى او الكبرى ويجري في اصل عدم الثبوت
 للنجاسة تنجها جري في الاستصحاب بالنسبة الى حيوان ميت
 في تذكيرة اصاب ظاهر يتجسس بالافات النجس نعم لا يجري حكم
 الاستصحاب مع معارضة اصل مستقل غير تابع ويبنى هناك على
 الراجح ومثله ما اذا توسط حكم عقلي يتوقف عليه الحكم الشرعي كقوب
 وطلب احباب نجاسة مع احتمال جفاف وسقوط نجاسة في هواء
 المسجد مع احتمال الحاجر وعرض القتل لزيد وليس في الدار سوى
 عم وجري الماء على ما على المغسول مع احتمال عدم الحج ونحوها
 من الاصول المثبتة للثبوت من غير ترتب شرعي واما الاخباريون فلما
 كان مذهبهم قصر الحج على الضروريتين والكتاب والسنة النبوية ^{المفسرين}

كأنه

كأنه غلبه عنهم امينهم لم يثبتوا بهذا الاصل ولا يغيره من الاصول
 ولا يبعدى ما ذكره من الأدلة والظاهر ان حالهم هنا كالحكم فيها
 حر ويجوز في الاصول عليهم مخالفة لعلهم وسنيين لان إنشاء الله
 انهم في كل المطالب او جعلها كذلك **المطلب الثالث** في الكتاب
 وقد منع من العمل بظاهر غير مقسرا بالاختيار والعاملون بظاهر الاصل
 حتى ترقى كثير منهم الى لفظ الله والرحمن واليسر والشيطان ^{فمن}
 وهما من الارض والسماء والهواء والماء ونحوها وكلامه عند
 باسرها من الجملات المشابهة لا يعرف شي منها الا بتفسير الروايات
 الصادرة من الأئمة الاطهار ودون الواردة عن النبي المختار اذ لم تكن
 مفسرة وهذا من الأقوال العجيبة والامراء الشنيعة الغريبة ^{الافعال}
 للاميات الكثيرة المستملين على انه عربي مبين وانه هدى وبيان ^{تبيان}
 ويهدي الى الحق والى جرات مستقيم ويثبت به المؤمنين وينذر
 الكافرين وتفسر منه الجلود وعلى الدم على عدم تدبيرهم اياه وانه
 انزل للتذكير وتزول برأيه وارسال على عليه السلام ليقر بها على المشركين
 وتزايها على خصوص الوعد والوعيد خرج عن مضاهيها وعن ^{طبيعة}

الفرقين ونقسم آياته الى محكمات ومتشابهات والرد اليه عند
 المنازع والاحتجاج على المشركين واليهود والنصارى والتجيز
 بسورة وغیر سور مثله وان المؤمنين اذا سمعوا انزل الله تفتيح
 اعينهم من الذم وان بعض الجن استمعوه فقالوا ان عجب بهدي
 الى الرشيد وان بعض على بن اسرائيل وان المؤمنين يزيدهم هدي
 والذين في قلوبهم مرض يتبعون مانشا به منه وان لو كان من عند
 غير الله لوجدوا فيه اختلافًا كثيرًا وان لو نزل على بعض الانبياء لم يوق
 به والاحتجاج بانه كتاب مصدق لما معهم وان مصدق لما بين
 يديه وان نبي غطبه وان آياته مفصلة لتقوم بتفكره وان ذكرى
 للمؤمنين وان آياته بصائر ورحمة وان المنافقين يخذلون ان
 نزل عليهم سورة تنبئهم بما في قلوبهم وان اذا نزلت سورة فهم
 من يقول ايكم زادته هذه ايمانًا وان الكتاب انزل بينا وان آياته
 اذا نلت يعرف في وجوه الذين كفروا المنكر وان يجعل علماء بنى
 اسرائيل وان الآيات اذا نلت قالوا ما هذا الا رجل افترى وانزل
 وفيه ذكرى للمخاطبين وان آياته اذا نلت عليهم يقولون اننا نكذب

فيها

غير هذا اوبدله وان منهم من يسمع آيات الله فتلى عليه فيصير
 مستبكرًا وان ينطق عليهم بالحق في باب الاحتجاج وان المحدثين
 اذا قرء عليهم يجيبون ويضجون ولا يكفون وان اذا نزلت سورة
 نظر بعضهم الى بعض وان اذا بدلت آية مكان آية قالوا انما انت
 مفتر وان الذين اتوا العلم من قبله انما نزل على عليهم يحزون للاول
 سبحانه وانهم ان كانوا صادقين فلما تواجدت مثل وان الله حرق
 نفر من الجن الى النبي صلى الله عليه واله ليسمعوا القرآن فلهذا
 قالوا انصتوا وانهم رجعو الى قومهم منذرين واخبروا باعجاز
 القرآن وان اذا نزلت سورة محكمة وذكر فيه القتال كان الكافر
 كالمغشى عليه من اللوت وانهم قالوا ان هذا الا سحر يوتن ان هذا
 الا قول البشر الى غير ذلك من الآيات وهذه الآيات جملها مفهومة
 معناه من كلام اهل العصمة عليهم السلام في الروايات والنسخ والمواعظ
 ونحوها فلا دور والروايات المتواترة معنى المستقلة على وجوب الرجوع
 اليه كخبر الثقلين ونحوها وان الفتن اذا قبلت كقطع الليل
 المظلم لزم الرجوع الى كتاب الله لان فيه بيانًا وتفصيلًا وان ما وجد

في كتاب الله والسنة المزمعة العمل به ولا عذر لكم في تركه وان على
كل حق حقيقة وعلى كل صواب نور فافوا فو كتاب الله فخذوه
خالف كتاب الله فدعوه وان كل شيء حردود الى الكتاب والسنة
وان كل شيء حردود الى كتاب الله وكلها لا يوافق كتاب الله فهو
زخرف وان الحديث اذا كان له شاهد من كتاب الله قبل والآية
وان القرآن ذلول ذو وجه فاحملوه على الحسن الوجه وان من
مقتضاها القرآن الى محكم هدى الى الصراط المستقيم الى غير ذلك وتخصي
لا وجه له لعلة وعدم معرفة كلا او جلا قبل جمع الاخبار مع
ظاهر بعضها ان الخبر لا يقبل الا مع موافقة له للسيرة المستقيمة
من شئ كلمات الامة في احتجاجهم على المخالفين والموافقين ولا
معنى للتوقيف على النفسين كاحتجاج امير المؤمنين عليه السلام على عاص
بن زياد لما حرم على نفسه الطيبات بقوله تعالى والارض وضعها
الانعام فيها فاكهتها الخ وقوله تعالى يخرج منها اللؤلؤ والمرجان
واحتجاج الزهراء عليها السلام على ابى بكر لما منعها الارث بقوله
وورث سليمان داود ونفل في بعض الروايات اضافة قوله رب

هبت لي من لدنك وليا يوشني ويثني من ال يعقوب واولوا
الارحام بعضهم اولى ببعض يوسفكم الله في اولادكم للذكر
مثل حظ الانثيين ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاخرين
واحتجاج امير المؤمنين عليه السلام على الصحابة لما نذر قواعده بقوله
ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات
واحتجاج الصادق عليه السلام على سفيان الثوري وفي خبر اخر على عاص
بن كثر حيث اعترفنا عليه في لبس الثياب الحسنة بقوله تعالى من
حرم زينة الله الخ واحتجاج الهادي عليه السلام على اهل الاهواز في
اثبات امامة امير المؤمنين عليه السلام بقوله تعالى انا وليكم الله
والذين امنوا الخ واحتجاج المجاهد عليه السلام على الفاخي يحيى بن اكنم
في مجلس المامون في رد اخبار رواها في حق ابى بكر بن ان جبريل
نزل على النبي صلى الله عليه واله فقال يا محمد سل ابا بكر هل هو حي
واض فاني عنده واض وفي حق عمر انه قال يومئذ لم ابعث لبعث عن
الخطاب وقال لو نزل العذاب ما نجي منه الا عمر وذكر له الاول في
حق الاول لقوله تعالى ولقد خلقنا الانسان ونعلم ما توسوس به

نفسه الخ فقال كيف يخفى على الله رضى ابي بكر بخطه فليسئل
عنه وفي رد الثاني قوله تعالى واذا اخذنا من النبيين ميثاقهم
واذا اخذنا الله ميثاق النبيين فخص النبوة بالمشرك فكيف حالها
من اشرك في اكثر زمانه وفي رد الثاني في حق الثاني يقول نعم
وما كان الله ليعذبهم وانت فيهم وما كان الله معذبهم وهم
يستغفرون قال فكيف لا ينحو الامر فقال صلى الله عليه واله كثر
على الكذاب واستكثر فاذا اتاكم الحديث فاعرضوه على كتاب الله فستفي
الى ان قالوا مضمونه فوافقنا علموا عليه وما خالفنا تركوه واحتملوا
الرضا عليه السلام ابن الكوا في عدم جواز تكلم المسلم بغير ائمة
ولا تشكوا المشركات فاعرضه ابن الكوا في قوله والمحصنات من الدين
او تو الكتاب فقال هي منسوخة واحتجاج ابي جعفر الباقر عليه السلام
ذكر ان صلوة السفر ركعتان فاعرضه زارة ومحمد بن مسلم بان الله
لم يقل افعلوا فاجابها بالعارضه يقول تعالى لا جناح عذير بلطف
بها واحتجاج الصادق عليه السلام على مولى آل بسام حيث سئل ان ترفع
خلفه ووضع عليه مرارة يقول هذا يعرف من كتاب الله تعالى جعل الله

عليكم

عليكم في الدين من حرج والاحتجاج منهم عليه السلام على من جلس
على الخلاء وضعى الى الملائكة يقول تعالى ان السمع والبصر الخ
نتبع كلمات الصحابة في احتجاجهم كاحتجاج ابن العباس على ابن الكوا
واصحابه حيث بعثه امير المؤمنين عليه السلام اليهم فانه عليه السلام
ثابره يقول تعالى من حرم زينة الله وقوله خذوا زينتكم عند كل
مسجد واحتجاج ابن ابي عمير كعب على الصحابة في نفر فقههم عن امير المؤمنين
عليه السلام يقول تعالى ولا تكونوا كالذين نفرقوا واختلفوا من بعد ما
جاءتهم البينات واحتجاج سلمان على عمر لما امره على الدارين وكلفه
الانسياح من قبله فلما نابههم السوء يقول تعالى يا ايها الذين امنوا
اجتنبوا كثيرا من الظن ان بعض الظن اثم ولا تجسسوا ولا يغيب
بعضكم بعضا لم سبق محررب ويدل عليه باجرت عليه سيرة العلماء
واختلافهم والتمسك بخلاف سلفهم من الاحتجاج به على طائفة
من دون تكبر ومن غير ذلك تفسير ومن سيرة الاعوام فضلا من العلماء
فانهم انما يولون الايات ويخافون اذا قرأوا الايات الوعيدية
يستحيون عند قرائتها ويطنسون بايات الوعد ويطلبون من الله

نيل مضامينها ويخرج بها بعضهم على بعض في مقام الحاشية
 نفل في الشهر وان جاع من فعل اهل اللسان المتكرين لنزول
 القرآن جهدا وفي ان يعارضوه فارجعوا الى اقومهم واقرؤا بالعجز
 عن معارضته وقدموا الحاربه بالسيف والسمام على معارضته
 بعض ما فيه من الكلام حتى ان اعظمهم في العلم والجاه حاول معارضة
 قوله تعالى ولكم في القصاص حكمة فعارضه بآية على الجمل فظهر
 قبح ما فعل من قوله القتل انفي عن القتل من الدورية فالمسئلة تشبه
 من ضروريات الدين فضلا عن الذم ثم القول بذلك يقتضي نفى
 معرفة اعجاز القرآن وبلاغته وقصا حتم لان معظم مداه على العا
 ولو توقفت على تفسير الآية ضاعت فائدة الاعجاز ثم لا يبقى شيء
 ارسال رسول الانسان قومه ولا شرة لنزول القرآن في بيان الاحكام
 لان الحاجة الى الامام في تفسير كل آية منه تقتضي اخذ الحكم من الامام
 عليه السلام ولو كان الحال كذلك لكان ما عظم ما يعسر ارباب الملل على
 المسلمين ويشعرون به غاية التشنج وان قرانهم لا يفهم ولا ينتفع
 به وانما الخلف جميع كتب الله فان مفهومهم عند من نزلت بلسانهم

لا يفهمون

لا يفهمون منه شيئا فتم خطابات القرآن اليهم كقصة الخطا
 بالعربي الى الفارسي او الرومي والهندي وبالعكس ثم ان النبي
 صلى الله عليه وآله كان يثبوا ما ينزل عليهم من القرآن على رؤس الناس
 وعلى عامة الناس من دون ان يفسر لهم ثم لا يخفى ان الامم والعلماء
 خلفا بعد سلف يحفظون بايات الله ويحرفون ويرغبون من دون
 بيان وتفسير وفي الامر بتدبر القرآن وتكريراياته حتى كأنه يرى من
 يتأطبه واليكاء عند قرائته وقول ما يتاسب جواب المنادى عند
 النداء والاستعاذة في مقامها وطلب اللطف في مقامه وكلمة الامام
 في مكانها والجود في مكانه والنفذ في الاستخارة به وانتخاب اياته
 للقرآن والكتاب لما يتاسب عليهم من تدق وحفظ وصحة ونحوها
 او الخلق من خوف وعرض وفقر ونحوها وفهم كنفار معانيه
 الايراد عليه وجواب المسلمين عنه الى غير كفاية في اثبات بدهة ما ذكرنا
 وقد خالف علم الاخبار بين علمهم فانهم يعملون تلك الاعمال الموقوفة
 على فهم الاقوال ولو انصفوا الاقرى بذلك واعترفوا ولفظا جمعت
 مع اعظمهم فضيلة وجرى ذكر المسئلة فذكرت له بعد ذكر الادلة انما

علمه علم فسكت عن الجواب ثم بعد قيام هذه الأدلة وغيرها وقد
اقتصرت على بعض منها بقوم البدهة والفرقة فلا يصح في بعض
شبهات او دروها واجتادوها فانها بعد ذلك لو دلت على
خلاف ما قلناه فلا بد من اطرها واولها منها ان ابي جعفر عليه السلام
ما حارب احد القرآن بعضه ببعض الا كفره عنها قوله عليه السلام ما علمتم
فقولوا وما تعلموا فقولوا والله اعلم ان الرجل يفتخر بآية من القرآن
فيخبر بها ما بين السماء والارض ومنها قوله عليه السلام الفتاة فقيه اهل
البصرة هل تفسر القرآن قال نعم فقال عليه السلام ان كنت تفسرين بعلم
فانت انت الى ان قال ويحك يا فتاة انما يعلم القرآن من خواصه
وقوله عليه السلام من افنى الناس ولم يعرف الناس من المستسوق والحكم
من المشابهة فقد هلك واهلك وقوله عليه السلام من فسر القرآن بآية
قلبت يده من النار وقوله عليه السلام لجابر ان القرآن بطاوة
للجن بطن وله ظهر وللظهر ظهر جابر ليس شيء من عقول الرجال
من تفسير القرآن ان الآية يكون اولها في شيء وآخرها في شيء وهو
كلام متصل منصرف على وجهه وقوله عليه السلام في عدة اخبار في تفسير

تفسيره

من عنده علم الكتاب انه على علمه وقول الصادق عليه السلام في
جواب من قال الذي عنده علم من الكتاب افضل والذي عنده علم
من الكتاب ان نسبة الذي عنده علم من الكتاب الى الذي عنده علم
الكتاب كنسبة الفطرة الى البحر مثال هذه وقد وردت لها في حق
الاخبار النبوية بل مطلق الاخبار وبعد التحقيق والنظر الدقيق
يظهر من اكثرها ان التفسير في مخصوص بالآية ولو افاودة فقصا
ما يقيد اختصاص التفسير وهو ان يكون في الخفي وان تفسير جميع
الآيات القرآن مخصوص بالآية ونحن قائلون الحق الحقيقي بالآية
الذي لا ينبغي وقوع البحث فيه والزم وقد ورد في بعض الاخبار
ما عليه المجهولون رضوان الله عليهم من اقسام منه ظاهر الخفي
تحرر العرب بلسانها وقسم تعرف العلماء وتحتاج الاعوام في فهم
الى البيان وقسم لا يعرف منه المراد الا ببيان سادات العباد و
مثل ذلك جاز في مطلق كتب السماوية فانها لا تخلو من ظاهر خفي
ومحكم وعشائره وعليه جرت طريفة المسلمين فان حقائق تفسير العباد
المجهول والحرف في عبارتي السور وقول الى بيان الشرع وايضا

ومع هذه قايق التركيب ومما فيها من النكات والاشارات
واللوازم والمنزومات موكولة الى انظار العلماء وافكار الفضلاء
وباقى ما فيه الى الاكثر يستوى فيه العلماء والاعوام **الطلب الرابع**
في الاخبار النبوية ولا ينبغي الشك في انها اكساب الاخبار المرفوعة
عن الائمة الاطهار ولما نزلت الخطابات الواقعة من العبيد والسادات
وهي الرتبة الثانية بعد كتاب الله ولم نزل انما نسايبها بحيثون على
الخالفين والموافقين وكذا جميع العلماء السابقين واللاحقين
ولها رجحان على اخبار الائمة بانها البعد من التفتير كقوله
الائمة واجماع المسلمين بل ضرورة المذهب بل الذين والى على ذلك
وفي اخبار عرض الاخبار الصادرة عن الائمة الاطهار عليها
على القرآن ابين شاهد على ما قلناه وعلى ذلك استقر على المجتهدين
ومذهب الاخبارية كما نقل في الفتاوى الدينية ان اخبار النبي صلى
عليه واله بمنزلة القرآن مجله ومتشابه لاجمها ولا على عليها الا
بعد تفسير الائمة لئلا يورد في القرآن من ذكر البطن والناسخ
والمنسوخ ونحو ذلك وما تم جعل فيها الاجمال وبطلانها الاستدلال

منه

في حيوة صلى الله عليه واله بعد ان قبضه الله اليه ومن الهيب
ان الذي يظهر من الروايات العمل باخبار الانبياء السابقين
من غير تفسير لضعفها الاحتجاج والاقوال والافعال الصادرة
عنهم من دونة فكيف يقال بعدم حجية اخبار نبينا صلى الله عليه
واله من غير تفسير ان الله وانا اليه واجعون لقد هدمت قواعد
الاسلام فعلى الاسلام السلام فوالله انه يحق لليهود والنصارى
والصابئين ان يستخفوا على هذا القرآن وبشر بخر سبيد بالسليمة
وان تدرك طبولهم فرحاً وان يمشون في اطراف الارض مرها تارة
لو كان المسلمون على حق لكان لهم كتاب يعرفون معناه ونبي
يعرفون من كلامه ما استمس من الشرع ونباه ولو كانوا على حق
لكان كلامهم يذهبهم على نحو كلام الانبياء وكلام كاهن على نحو الكتب
المنزلة من السماء ويحق للخالفين ان يطعنوا علينا بالخروج عن
ربعة المسلمين فالتين بان مذهبهم منفي على تكافؤ روى الدين
وان جميع الاستدلالات على ما تم على امر المؤمنين واولاده الغر
الميامين من الكتاب المنزل وكلام النبي المرسل من المجل عندهم

باخبار واردة من الامة الاشعث عشرة وفيه على وعوام دونها
 فلا يثبت الا من اوله اخر فيقطع كلام الاخباريين معهم اذ
 لا دليل سواها عندهم وضعف حجة المجتهدين وثقوى شدة
 المعاندين وقد ضيقوا على انفسهم فصارت عليهم مذلة الا
 وتعلمت عليهم شرائع الاسلام فلا يجدون لكثرها دليلا
 شرعيا لو كانوا يعلمون بما يعلمون لكن استقراء فتاويهم واحكامهم
 يقتضي بخلاف ذلك والله اعلم **المطلب الخامس** في ان الاخبار
 المعولة عليها في الاحكام الشرعية وضعفها وتكليفاتها وتوضيحها
 الشرعية هل هي بما علمت الصدوق ومنسوبة اليه من علمية
 ونسبة زور يجرى الخلاف في موضوعاتها اللغوية هل هي ثابته
 قطعية الدلالة الاخباريين على الاول وربما خالفوا البنية
 فيه والمجتهدين على الثاني وتحقيق البحث يتوقف على بيان امر
احدها ان سبق الخطابات اللغوية والعرفية من اى لغة كانت
 واي عرف كان في فهم المراد منها على ما يفهم منها من المعاني ^{الاول}
 لها على كان اوطى وهو اكثر شيئا وافلا ما يمتنع العلم لقيام احتمال

التفصيل

التفصيل والتفصيل والاختار والمجاز واخفاء القرآن ولا
 يخرج على المعاني الواقعة فيلزم الحكم بمرادها ويتبدل بدلها
 الا ان يقع توافق على انها اذا طلقت اريد منها خلاف مرادها
 فتكون من الاسباب او العلامات ولا مدخل لها في الخطائق و
 المجازات ويكون حالها حال باقي العلامات ويجري نحو ذلك في
 الرسائل والمكاتبات والوصايا والتجملات وما يقوم مقام
 الالفاظ من الاشارات ونصيب العلامات وعلى نحو ذلك جرت
 عادة السلاطين فانهم اذا كان لهم خدام ماليك واحرار ذكوري
 اناث جاز لهم ان يعلقوا افعالهم بجميع خدامهم وبخصوص الامراء
 والماليك والذكور والاناث او يجعل الموضوع ما يني على التبدل
 كخروجهم من دارهم او يعاقبهم فيها او اقامتهم عشرة وعلمها او
 مداليل افعالهم عليها العمل الامع جعلها اسبابا او رموزا و
 الادراكات لا يتغير الحكم بتغيرها لان الادراك مرآت علمية ونسبة
 شكروهم سواء الا اذا جعل موضوعا يني عليه حكم ونسبة على ذلك
 فانه يخرج عن الضابط لجعله موضوعا ويكون حاله كما اذا قال الغلام

اذا قلت الله اكبر وقلت عاقتي امتا وقلنا وانا العقل والنسب
 والاخبار والعجز من الامتار لان تبدل الموضوع والعلم والنظر
 في الصدور والدلائل والشك والوهم والجمل المركب في ذلك
 سواء والعقل يحسن ذلك ولا يقبحه لان الاغراض والحكم لا تنفك
 على حد وافلها الاخبار ولا مانع من ان يقول السيد لعبد
 جاك فلان عني بغيرنا عمل عليه وان لم يحصل لك علم ولا سيما اذا
 خاف من المطلع بل الامانع من ان يقول وان علمت بكفيرة **ثانيها**
 ان حال الاحكام الشرعية كمال العرفية والعادية في بناء فهم **ثالثها**
 على الظهور من طريق علمي او ظني في كتاب او ضرورة او اجماع او متواتر
 لفظين او اخبار واحد محققة او لا وليس خطاب الشارع الا **كثرة**
 من الخطابات وعلى ذلك جرت خطابات الانبياء والكتب المنزلة من
 السماء وسيرة الانبياء والعلماء والا لاشد باب الاستدلال بالآثار
 الايات والروايات والافرق بين ان يكون منشأ الظن من داخل العلم
 او اطلاق او ظهور حقيقة او قرينة مصاحبة او من خارج كقنشير
 ماخوذ من خبر ضعيف او معنى للفظ ما خوذ من كلام بعض المعتمدين

من اهل اللغة وان لم يكونوا بوصف العدالة او الوثاقة او تجميع
 من تخصيص او مجاز او اخبار مثلا او بين متجانسين كتحسين او
 مجازين او اخبارين لان الدار على ما يظهر من تتبع السيرة على الظهور
 من اى وجه كان فان اهل اللغات واهل العرف باقتدارهم لا يتخلل
 في ذلك الا فيما لا يصلح اليه اذ هانهم من بعض الزايج وليس الشا
 جار على المستهم وما نزل رسول الانسان فوجه وبناء الخطابات
 والمكاثبات والمراسلات والوصايا والسجلات على ذلك وكثير من
 الاخباريين لم يفرقوا بين الموضوعات والاحكام في عدم اعتبار الظن
 وهذا ايضا من المفاهيم التي خالف فيها علمهم علمهم اذ لا يخفى على
 المتأمل انهم لا يتفكرون في العلل والنظر في الموضوعات بل الاحكام
 وفي هذا المقام وغيره من المفاهيم الكثيرة يتكبرون على المجتهدين **علمهم**
 ويعلمون علمهم **ثالثها** ان كلمات الشرع وخطاباته هي كلمات اهل
 اللغة والعرف وخطاباتهم فكان المولى مثلا اذا احكموا على ابيهم
 فاجبوا عليهم شيئا او حرصوا بها كان ذلك عاملا لهم وواقعا **لشبهة**
 اليهم فمن ترك شيئا مما اوجبه او فعل شيئا ما حرمه كان تاركا

للواجب أو أفعالا المحرم الواقعيين لكنهم بين أصنام لأن منهم
 العامد المقصر المستحق للمؤاخذة فمؤاخذة الأمع العفو ومنهم
 المعتد ونقطة أو فنيان أو مجزا أو اجبارا ولا يبعد بذلك الجهد
 فهم غير المراد فعله لما عثر لولاه فاصاب الحكم الظاهري وهو لا يقد
 يصح عنهم عن البديل وقد يراهم كك كانت احكام الشرع محجة
 على الحكم الواقعي الذي جئت به الانبياء ونزلت به الكتب من السماء
 ولا يتبدل بعد مضي وقت جواز الشك ولا يغير بل يبقى بقاء
 الموضوع ثم المتعلق قد يكون لازما اما عاتل جميع المكلفين او خاصا
 بصنف كالاحرار والذكور والاناث وقد يكون مفارقا لتعلقه بصنف
 مفارق من دقية او عصر او سنة او كثرة او معصية فيه او وطن او
 اقامة او شك او كثرة ونحو ذلك ولا يفارق اللفظ العمل ببلوله
 الا اذا جعله الشارع سببا او علما لغيره كما في الشيء والسهم والخنزير
 والكثير والقديم في محالها ونحوها واما جعل منه مسئلة ككاح الآ
 وجعل منها مهرا في عقد النكاح واما خبره والادراك باقتضا
 من علم وجهل مركب وطن من فقيه او غيره وشك ووجه مراد لكشف

عن الواقع

عن الواقع والخلل في المرات لا يستدعي الخلل بالبرق الأمع قيام
 دليل على الاستثناء من القاعدة كجهد القصر والاثام والمجهول
 الانقضاء ان جعلناه من الموضوع مع عدم ترقب العصيان كجمله
 عذر او صفة وقد يجعل من الاسباب في اسقاط القضاء مع احتمال
 الوجهين وبناء على ذلك يمكن جعل من الصدق في التكليف ^{مؤاخذة}
 متعلقا بالحكم ولا مانع منه ولا استثناء فيكون لكل طائفة حكم ^{نفسه}
 لكن القول بذلك من غير نص يخرج عن القاعدة لاجل طول
 الباع في الفقه باباه نعم القل من تعب فطنة بسبب لتبوت الحكم
 الظاهري كالشك في الرباعية على وجه يصح والشك في الخارج قبل
 الاستبراء ونحوها فان الحكم الظاهري متمش وفيها ما لم يعلم الحال
 فيعلم الحكم الواقعي واما العقود والايضاعات وما في حكمها فلا
 يرضى عاقل بمشية على العموم لأن القول به تصويب لراي الفقيه
 الواحد في ارايه والفقهاء المتعددين في ارايهم فيلزم اجتماع ^{الجماعة}
 والوقوف والملك والنسبة الرباعية والنكاح والطلاق ^{نحوها} وخالها
 والاسلام والايمان والاباحة والطهارة ونحوها وخالها ^{نحوها} وترتيب

عليه ما يرتب على القول بالتصويب مع نفي الحكم الواقعي بمعنى انه
ليس لله حكم الاما في قلوب الفقهاء وان الحكم الواقعي يفتى بالثبوت
الى القيمة ومقتضى من تتبع السيرة ونظر بعين البصيرة علم ان
هناك حكيم حكما ظاهري قد لا يطابق الواقعي ويرتّب عليه الثبات
والعقاب وحكم واقعي وهو مدلول الادلة فحكم الظن عن اجتهاد
او تقليد من دون تفصيل حكم العقلة والنسيان والعجز والاجبا
ومضى ما كان مقتضى به القاعدة وربما يقال بان فيه زيادة استقاط
القضاء لانهم المخرج بدون تدقيق يثبت واقعين ولا ياتي ذلك
عقل ولا نقل وسيجي لذلك تفتية بيان في مسئلة الاجتهاد و
التقليد **بابها** ان الادلة بحسب صدورها علمية وظنية وهو
الذي يتي عليه المحققون والاطبق عليه المجتهدون وهذه الاخبار
الى ان جميع الادلة قطعية الصدق ولا فرق بحسب بين ايات
الكتاب ولا المتواتر والضروريين اللفظية وبين اخبار الاحاد
المودعة في الكتب المعبرة لانها محفوظة بقرائن تفيد القطع فجميع
ما اوردناه المجتهدون والثبوت في الكتب الاربعة وغيرهم في باقي الكتب

المبينة

المبينة من اخبار متعلق بالاحكام وغيرها محفوظة بقرائن القطع
حتى صرحوا بانها مجمدة في اصول عقائد الاسلام وفروعها وان
المخفى في الفروع معاقب كالمخفى في الاصول ولم يوافقهم على
احد سوى ما يظهر من بعض قدماؤنا وينبغي فيه البناء على الثبات
لان لا يخفى عليه مع جلاء الثبوت انه يلزم من ذلك الحكم بان جميع
المقتدئين والمناخرين مستحقون للعقاب للقطع بحصول الظاهر
منهم غير مرق ولم يوافقهم على ذلك احد سوى من توهوه موافقا لهم
من المجتهدين الثلثة وليس كذلك واما السيد المرتضى وابن ادریس
فقد منعا العمل بالاخبار الظنية ان لم تاوّل كلامها ولم يقولوا بان
جميع الاخبار قطعية على انه قد اختلفت عندها بقرب عهدهما
من تحصيل القرآن والاستغناء بالاجماع والسيرة ونحو ذلك وقد
ادعوا خلافا في البدنية فانه كيف يجوز العقلاء حصول العلم بصدق
جميع الروايات الواردة في الكتب المعبرة لواحد من العلماء فضلا
عن جميعهم مع انه مبني على مقدرات يعلم الخلف في كلها او جلها
اولها مع انه المروي عنه انه الامام عليه السلام واما الشيخ الرازي

تشبه كتابته او لوجود مشارك في اسمه او لقبه او كنيته ومع ذلك
 لا بد من سلامة الروايات في جميع الطبقات عن الائمة عليهم السلام
 من مدة تقرب من ألف ومائتي عام من خلال نيشان جهة الكتاب
 الذي أخذ منه الراوي بزعمه انه كتاب شخص معتمد والواقع خلافه
 او انه سالم من الغلط والواقع خلافه وان الرواية حفظت من كتاب
 غير معتبر فتسري روايتها وزعمها من معتبر او من جهة المروية عنه
 اسم اول لقبه او كنيته او ضعفه او صفته او نسب او مكانه حيث
 يعبر بها عنه ولا يشترطها في اسلامه او ايمانه او عدالته او ضبطه او
 نقده او تجدد اسلامه او ايمانه او عدالته وقد روي عنه قبلها فزعم
 انه روي بعدها او في سنده يقطع او ارسال او وقف او ضمارة
 منحها او في الراوي الاحتمال رواية من خوف وتجويز النقل المعنى
 او في متن الرواية نقص فيها او تبديل وتعديل ونحو ذلك ففي جميع
 الاحتمال شيء من ذلك ولو على طريق الوهم في زمان من الازمنة او
 من السلسلة اختل طريق القطع ثم حصول العلم لهم لا يستلزم
 حصوله لنا ولو فرضنا تعدد الرواة في كل طبقة فضلنا عن كونهم

في الاغلب

في الاغلب واحدا بعد واحد ما استنفذنا العلم الا ان يبلغوا عدد
 التواتر وتكون القرائن عليهم في جميع الطبقات فهم في هذه المسئلة
 لكثير من المسائل علمهم قد خالف علمهم ولا يحصى لهم من العمل
 بالظن وقول بعضهم بان المراد بالعلم مظنة تطمين النفس اليها
 او ادراك الحقائق في الجملة فهو قولنا وان اراد ما يدعى علما عارفا راجع
 الى مذهب قوم وتخلص بعضهم بان المراد في كلامهم بالعلم العاقل
 دون العقلي مما لا ينبغي الاصغاء اليه لان العادة قد قضت خلافه
 ثم لا فرق بين العلم العادي وغيره عند العالمين على ما روي منا
 اسند واليه ما دللناهم على بطلان الاجتهاد والعمل بالظن
 وهي امور لا ينبغي ان يصنع فيهما ولا يعول على امر من الامور عليها
 منها ما ذكره المحققون الثلاثة في اوائل كتبهم الاربع من اهم الاثر
 فيها الا ما هو صحيح وحجة بينهم وبين الله تعالى ويستفاد من بعض
 كلامهم انها تضيد العلم وفيه او لان حصول العلم على قرضه عند
 لا يلزم منه بقوة عند غيره على ان فيها ما يقطع بعدم العمل بها
 يضيء التشبيص والتجسيم ونفي العصمة وكثير من روايتهم مع الاختلاف

فيها ونظهور الاتحاد كما في مسئلة خروج دم الحيض ونحوها تدل
 على اشتباه احدهم والثاني دليل البعد غير سديد على انه يريد بعضهم
 اشياء وبعض بالواحد منهم يريد بعض لغيره التي رواها فلا بد من
 ان يقتيد بما يروونه للعلل او ياول وينزل على اعادة الاول الى العلم
 او على انه كان ذلك البناء في الاستدلال ثم حصل العدد ولم يند في الاستدلال
 ومنها ما دل من الايات في كثير من المقامات بانحاء من العبادات و
 من الروايات الداخلة في جملة المتواترات فلا دور على منع العمل
 بالنظر والتعويل عليه ولو نظر في بعض الانصاف لاعتبروا بان
 العمل على ظاهرها لا يوافق طريقة المسلمين الموالفين منهم ^{والمنافقين}
 فان اتباع الظن المنهي عنه عام للظن في الصدور والادلة لا ^{من} لا
 بالقواعد المسلمة والمقتضات والمحكمات والمنقضية في غاية الضعف
 وان حصر بالاصول الدينية او قيد بقيد التمكن من العلم او اريد
 الاول اليه لان العامل بالظن بل الشك الاول اليه عامل عليه فهو
 المراد ثم المراد انه بعد ان قامت البديهة على بطلان دعوى العلم ^{دار}
 الامر بن القول بحجج العمل بالظن المستفاد من تلك الاخبار او ترك

العمل

العمل بها ثم العلم والظن وباقي الادراكات من الامور الوجدانية
 فان وجدت كانت بديهة لا تحتاج الى دليل والامور الوجدانية ^{ها}
 الدليل ولو جاء به جبري لم كيف ثبتت جميع الشبان وروى ^{الظن}
 باقاة البرهان فلا ينبغي البحث الا في الامكان وعدم الامكان
 ومنها ان العمل بالظن فيجب عقلا فيكون قبيحا شرعا وفيه مع كونه
 جائزا على غير مذهبهم ان القبح لو لم يجرى في الدلالة والصدور
 وفي جميع الامور وبطلان الفرق في غاية الظهور وعلى ان النتيجة
 فيه انما يعقل فيه مع عدم الاول الى العلم وقد بينا سابقا انه لا
 يتكر العقل والعقلاء على عبد الله بان يعمل رواية فلا ان
 عند صدق او كذب او على ما يظن وافق الواقع او خالف لبعض
 الاغراض ومن جعلها الاختيار فعمل بما امر ولا ينكر على المولى كيف
 امر في القول بيقين العمل بالظن عقلا على الاملاء كالقول بوجوب
 كذا في البطلان بل الظن ان العمل بالظن مع الاذن او على العجوة
 من العمل بالعلم ثم لو كان ما ذكره من القبح حقا لزم ترك العمل بذلك
 الروايات لقيام البديهة على عدم انادتها العلم ولا ينقلها القبح

عن الظنية الى العلمية ومنها ان العلم محبة بانفاق الفريقين
والظن ايقم دليل على محبة وفيه انه بعد قيام البديهة والضرورة
لا حاجة الى طلب الدليل فان شئت بحجتها شاهد على اعتبارها
فالآيات والروايات والضرورة الدالة على محبتها والمزعم على اعتبارها
الظنون منها ومنها ان كلامهم نورا كما توارث نقله في الجامعة
وعن الرضا عليه السلام ان كلامنا حقيقة وعليه نزلت الاحقية لم
ولا نود عليه فذلك الى الشيطان وفيه ان ذلك النور ان كان ظاهرا
في جميع الاخبار فكيف يخفى على اصحاب الائمة عليهم السلام فيجب ان
الى الشئب والنقد والعرض على الكتاب والسنة ثم يبعث الخلا
بينهم في التكنيب والتصديق ولم نزل طريقة العلماء على ذلك
قبل جمع الاخبار في الكتب عندهم وبعده ايضا عندنا قلعل ذلك
النور انما ظله بعد جمع الاخبار لا قبل ولا اخبارين لا غيرهم ثم
لو ذكرنا بعض الروايات من غير سند لمن لم يعرفها منهم خصوصا
مثل روايات عمار لم يهتدوا الى كونها من كلامهم بديهة فلا ريب
في ان المراد منها خصوص بعض الكلمات او في خصوص بعض العلماء

ومنها ان الروايات قد عرض كثير منها على الائمة عليهم السلام وكذا الكتب
وفي ان هذا العرض كان في البعض ثم بقرينة بطريق الاحاد فهو
المسئلة ومنها ان الاصحاب قد نقدوا الاخبار وهذا هوها وفيه
ان ذلك لو كان عامما لمتا صمد من الواحد بعد الواحد ثم لا يعلم
ان ذلك النقد هل كان الاخراج ما يعلم كذبه او يظن او لا
يعلم صدقه ولا تعلم العمومية فيه وعلم التاقد لا ينفذ في العلم
ان الانسقاد اذا كان متقدما من الاصحاب وصادرا منهم خلفا
بعد سلف كيف لم يقولوا للاحق منهم على نقد السابق حتى بقي
النقد الى زمان المحمدين الثلاثة عندهم وعندنا وعندنا الى الابد
فان حاجة الى النقد الجديد وكيف كان نقد المحمدين ونحوهم
انما التاقد او تعدد موجب العلمنا ولا يكون نقد كل مستقدم
موجبا لعلم المناخر اللهم الا ان يكون نقد المحمدين جاء به جبريل
من رب العالمين ولو كان نقد كل واحد من المحمدين مفيدا للعلم
فلم ينفذ بعضهم مانقده الاخر بزيده واما الرواة فقد كان ينكر
بعضهم رواية بعض ومنها انها تنفي العلم لعرضها على عوام الكتاب

ومطافاة وعمومات السنن ومطلقاتها وموافقة القواعد الشرعية
وفيها انما يدعى بذلك الاول الى العلم صحيح وهو راي المجتهدين وان
اريد حصول العلم على الحقيقة فلا وجه له وانكاره مكابرة ومنها
ما تناقض في الاخبار من ان حلال محمد حلال الى يوم القيمة وحرام
حرام الى يوم القيمة والابتداء منافية بحوز العمل بالادلة الظنية
لان الظن ما يتبدل ويغير وفيه انه لو بني على ان الحكم لا ينقسم الى
ظاهري وواقعي وان المراد بالحكم المستمر الواقعي وهو عام لحكم
القضاة وما يرتب على الموضوعات وعلى القواعد الشرعية وذلك
لا يوافق طريقة فيلزم الاختلال في طريقة المسلمين من غير فرق بين
المجتهدين والاختياريين لان ثبوت وجوب العمل بالظن في الجملة
ما انتفى عليه الغرضان ولم ينكره احد من اهل الايمان ولا يوافق من
سوى من هب التصويب على ان الظن عدم الانطباق عليه بل فيه
دلالة على بطلانه لان المعنى بالدوام على الظاهر انه هو الحكم العام
لان المتبادر من الحلال والحرام هو المكلف به على الوجوه العام وهم
لا يقولون به ثم الظاهر من الاجتهاد اذادة نفي الشك وعدم ظهور حكم

واقعي

واقعي جديد وهذا لا ينكره احد فلا بد من البناء على التقيد ومنها
ما ذكره بعض من ادخل نفسه في ذمة الاختياريين وهم براء منه كما
لمجتهدين لا بد اعرف في الدين وطعنه ولعن للاعظم المشيدين لند
الائمة الطاهرين بعد ان ذكرها يدل على ان حلال محمد وحرامه ابتداء
من الاستدلال بشكل من الاشكال لا يخفى عقبة على المجتهد الا
حيث قال كل حكم اجتهادي قابل للتغيير وكل حكم قابل للتغيير
للشريعة الاسلامية الابتدائية فيخرج كل حكم اجتهادي مخالف للشريعة
الاسلامية وهذا القسم من الاشكال مما يفرق بين الاطفال لا يبعد
ان يبين ان هناك حكمين ظاهري وواقعي وان البديهة قائمة عليهما
وان لم يزل من غير شعور يجمع اليهما كان المنع على الصغرى والذكرى
لاختلاف الحكم باختلاف الجهر ثم وجه من الاحكام ووجه جميع
الاخباريين مما لا ينكره سوى الحاندين واذا كان البناء على هذه
المغالطات والمخزفات قلنا ان دين محمد صلى الله عليه وآله انقسم
الى قسمين بالضرورة ودين الاخبارية على حسب ما يدعون قسم واحد
فيلزم من هذا ان دين الاخبارية خارج عن دين محمد صلى الله عليه وآله

وما أشبه هذا الشكل بأشكال كذا ممن بها الأطفال حال صغرنا
من قال بربوبية فرعون قال بحبيبية ومن قال بحبيبية محق وبمثل
من قال بنبوة مسيلة الكتاب قال بحبيبية ومن قال بحبيبية محق
وبمثل من قال بخلافه فلا نزلان وقلان وقالان قال بحبيبية هم ومن قال
بحبيبية هم محق ونحو ذلك وفساد ما ذكره لا يخفى عليه فضلا عن غيره
ولكن إذا راد التلبس والعمل بالمثل المشهور إذا لم يستحق فاصنع ما
وكيف يخفى على جاهل فضلا عن عاقل أنه كانت الواقعي منه مستمر
مستند ومنها هو مقيد بزمان كصلوة الفرائض للموتى وصيام شهر
رمضان أو بحال دون حال كصلوة الحضر والسفر وكثرة أو كمال الميرة
للمنظر وهكذا وهذا يستقر بالضرورة كذلك والحكم الظاهري قد
يدوم كما إذا بقى المجهول على الجاهل حتى يموت وقد يغير بغير الحال
كغير الإجهاد فان أريد أن دين محمد صلى الله عليه وآله لا يغير بغير
الأحوال فهو خلاف الضرورة وإن أريد أنه لا يغير مع بقاءها فهو
في الواقعي والظاهر فالمراد أن دين محمد صلى الله عليه وآله والروايات
لا يشهد إلا لادامته عن دوامه ولا المقيدين بقاءه فصيده ومنها أن

الشيء

الشيء السهلة للأعلام وجوب العمل بالنظر وفيه ان سهولة الشريعة
لا يجوز وجوب طلب العلم مع عدم إمكانه بحصول القيد بعد بعده
العهد عن الأئمة الأحد عشر وحصول القيد الكبري للأمام الثاني عشر
روى له القراء بل في أيام الأئمة السابقين بعد إمام المؤمنين عليه السلام
لأنهم في حكم القائمين صلوات الله عليهم أجمعين ثم رأى صريح
في ثوب الأحكام على الظنون سيما إذا كانت حقوقا تخص من ثم إن
المرجع اللازم على فرضه مرتبط على حقيقة الظن وليس للأخباريين
عنده وهم فاعلمون بدفعه عن نعم إن كان مرتبطا على الاسم فكل الامم
وجوه ومنها أن جواز الأخذ بالنظر يقتضي ان ينسأط العذر لليهود
والنصارى ونحوهم وفيه إن أريد ان ينسأط العذر في الفرع فلا مانع
وإن أريد في الأصول فلا معنى للزعم ثم أنه لو كان القطع الكاذب
لعذر في أصول دينهم وفروعهم كان كان التعديب سبيبا على عدم
التقصير فلا عذر لمطاعا والأفعال العذر ثابتة في المقامين ثم إن ذلك
وارد على المجهولين والأخباريين لأن أحدا لا يخرج من العمل بالنظر ولو في
بعض الأصول الفرعية على أنه لا يتم لأهل الأديان السالفة إذ لا يخرج من

منهم عن العمل بالقواعد الظنية والاعتقالات شرعية ثم انكاد
 العمل برأي فائدة فيه بعد علم جميع العقلاء بان المنكر لم يزل يعمل
 عليه ويسميه علما ومنها انه لم يزل من جواز اشارة الفتن والحروب
 اعتدوا الحائرين قدامهم وفيه ان لازم للظن في وجه الاسم لا يفتح
 ما ذكر على ان الفتن قامت عن ادعائهم العلم اكثر مما قامت باذعان الظن
 ثم قيامها عن الاجتهاد والباطل لا يقتضي قد جاز في الاجتهاد الحق كما
 ان الصادق عن اعتقادهم الباطل لا يصح ان يعتدل عنه باعتقادنا
 الحق ومنها ان الظن مذكور غير منضبط وما كان كذلك لا يجوز العمل
 ان يجعل مدار التكليف عليها في يوم القيمة وفيه مع كونه لا يوافق في قيامهم
 انه لازم للظن في والمدارك الظنية عند المجتهدين منضبطة ان لا يفتروا
 الى جواز العمل بكل ظن ثم جواز اسم العلم لا يقتضي بالانضباط ومنها
 ان الاجتهاد مبني على حصول الملكة وهي خفية فكيف يجعل عليها
 مدار التكليف وفيه ان احكام الشريعة والعرف تتعلق في الملكات في
 جميع الصناعات وفي مدارم الاخلاق والاختفاء فيها الدلالة الآثار
 عليها والآل يميز الكبر والشجاع والبلد ونحوها عن مباديها ثم ان

جميع الادلة الدالة على الرجوع الى العلماء وتفقد شرط الملكة وال
 لم يكونوا علماء لان مجرد الاحتفاظ شتوي في العلماء والاعوام ولا
 به المكلفون الى قسمين ومنها انه لو جاز العمل بالظن وهو يستلزم
 جواز الخطأ لم يجب عصية الامام لان وجوبها مبني على انه يجب على الله
 اتيصال العباد الى الاحكام الواقعية وفيه ان ذلك لازم للجميع من العمل
 ببعض القواعد الظنية حتى في ايام النبي صلى الله عليه واله وايام الانبياء
 وجعل الظن من الموضوعات يتاقيه ما تواتر نقله عن الرواة من خطئه
 بعضهم بعضا وخطئه الامام لهم ثم ان دليل العصية انه من الواجب
 ان يكون لله امين لا يمكن ان يصد عنه خطأ او خطئه لان امين الله
 على تمام العالم في اقامة الحد ودرء الاحكام والقيام باصلاح النظام بحيث
 تطهر به النفوس الا يكون سوى الامام المعصوم ولا بد من ظهوره
 بين الانام الا ان يجب الخفاء كحكمة وهي خفية على ادنى العقلاء و
 جملته ما كان واجبا عليه لو كان ظاهرة ما دوا قهر المكشاة على الاسلام
 رفع الفتن بين الانام ورفع ظلم الظالمين لولا معارضة حكمه العالي
 فيكفي في المقام ان الرجوع الى الظنون من قبيل الاضطراب لعدم بسط

كلمة الاثمة الاطهار صلوات الله عليهم فانهم في حال الظهور فضلا
 عن الغيبة لا يمكن كثرة التردد اليهم في الامور حتى يحصل العلم بها
 الاحكام ويطلع على حقائق المحال والحرام ثم على ثبوت بطلان
 التصويب في الدين وعدم احتساب الظن من الموضوعات ^{المبحث} فزيد
 على الجانبين ومنها انهم جعلوا عدم الدليل دليلا وهذا يتم لو لم
 يكن الله في كل شيء حكما وقد دلت الاخبار على الاخبار على ذلك وفيه
 ان ذلك لا ينافي لان الحكم التكليفي غير الواقع فالمراد ان عدم ^{الدليل}
 فإكان على خلاف القاعدة ودليل الحكم بعدم مظاهر الاواقعة ثم ذلك
 جار في جميع الشرائع ويرجع الى مثل اصالة البرائة والاباحة ثم ذلك
 مبني على الحكم الظاهري ومنها ان اللطف واجب على الله تعالى والتكليف
 بالعلم من اللطف والتكليف بالظن فلا فو فيه انه لا يجب على الله ^{جميع}
 افراد اللطف بل ما فيه الفساد ولو اوجبناه منعنا كون التكليف ^{للمعلم}
 لطفا في زمان الغيبة او النصية وعدم تيسر التوصل الى العلم بل التكليف
 بالظن هو اللطف وهذا لا يخلو عن اللطف وكون التكليف في الامكان
 حسنها وتجهها الاسباب واقعية تقتضي التكليف الواقعي لا ينافي ^{رضية}

انتهى

الجهات والاعتبارات المقتضية للتكليف الظاهري ويكون التقع
 والقرر دائرين مداره ثم هنا ايضا بناء على عدم القول بالتصويب
 وهو قول يجب لارتضى احد من الطرفين لانه على الجانبين ومنها
 ان الاجتهاد امر حفي فلا يجوز بناء الاحكام الشرعية عليه وفيه
 ان اريد الخفاء على المجتهد فمتنوع وان اريد الخفاء على مقلديه
 فلا مانع على ما في المجتهدين لان المقلد عندهم لا يجب عليه النظر الى
 الادلة نعم يروى ذلك على الاخبار بين لانهم يوجبون عليه النظر الى
 الادلة والبراهين على ان اسباب العلم اشد خفاء الاستماع على
 المقلد لان حصول العلم لم يستعجل واستعجل وضع ان الاجتهاد
 في الحقيقة لازم على الطرفين ومنكره مخالف في الاسم دون الحكم لا
 يخرج العلم بالصدور لا يرفع الاحتياج الى بذل الجهد في معرفة الوقوع
 والقواعد الشرعية والنشاز والشرعيات كما ان علم الصدور ^{بالعلم}
 لا يرفع الاحتياج الى بذل الجهد في تحصيل قوة الظن من وجوه اخرى
 ومنها انه اذا كان قول المجتهد حجة في حيوية وكيف لا يكون كذلك ^{بعد}
 وقائمه ان موته لا يقتضي موت قوله وايضا وقد كانا على قول المجتهد

والاعوام يحكم عليهم بالرجوع اليها فيستعصم بالجميع وفيه بعد
 الانعاض عن كونه مبتدئا على جملة الاستصحاب المتكررة عندهم ان
 الاجتهاد من الناصب الشرعية الموقوفة على النصب اذ لا يجزى في
 الحقيقة الا في قول المعصوم فيلزم النظر في دليله فان عرق وان
 خص خص والقاعدة تقضي ان لا يجب على احد اتباع غيره ولا سيما
 قوله الاباء من الله ورسوله والفرقة والاجماع انما قاما على تقليد
 الحق والتظاهر من طريقة الامامية ذلك لانه لو كان تقليد الميت
 جائزا عندهم لعرف وجوبهم الى كلامهم واستخفافهم عن الاحياء
 في كثير من احكامهم ونجرت البحث فيما بينهم في تحقيق الفاضل ^{المقصود}
 منهم والاختبار للشاهد على وجوب التقليد مشتملة للفظ الحكمة
 اولفظ الرجوع وكلامها ظاهران في تقليد الحق فكما ان الفضاة لا
 يقع من الميت كان الاقناء كذلك وكما ان ربيع على الغائب مع حجية
 كان حكم المجتهد على غيره وكما ان الفضاة اذا تعدد واختير المعصوم
 في الرجوع الى من شأوا منهم كان حال المقاتي مع المستفتين كذلك
 وكما انهم لو قضوا على احد ثم ماتوا بعد القضاء استمر قضاءهم عليهم

كان

كان المفتون كذلك لا شتر اكها في الدخول تحت عنوان الرجوع في
 الحكومة ولا يصدق في ذلك عنوان الرجوع الى المولى لان ذلك
 من الرجوع الى الاحياء لان تعلق الفعل بالعنوان مبنى على
 برهين وجوه الامور استمراره والتسك باستصحاب جملة القول
 والراي لا وجوب له لنشر الموضوع وجميعها حال حيوية لا تستند
 بشوقها بعد وفاته لان موضوع الحكومة والرجوع قد انقضا وكذا
 الحال في نصب الحكام والامراء نعم ما كان يحكمها به حال الجحيم يجب
 العمل عليه لدخوله تحت الادلة ولان مراد الحكم من حكمهم في الاوقات
 على المحكوم عليهم وفي الحقيقة هي نيابة ووكالة لا رواية وبالموت
 تنسخ النيابة والوكالة نعم عدم الفرق يلزم على قول الاختيار بين
 من جعل كون المفتي دليلا على حال الرواية عندهم وقد بين ما
 سبق ونعقد قولهم وحالهم في هذا المقام كغيره من المقامات عليهم
 مخالفا لحملهم ومنها ان المجتهدين قد يحملون بغير اقبال الامة من
 قياس ونحوه ويدعون العمل بكثير من الاخبار وفيه ان الامر بالعكس
 فان الاخبارية تروى العمل بحسية الامة وتحملهم العام بجميع الازمنة

وجميع المكلفين من العمل باخبارهم الامع العرض والنقد لان
 المغيرة وباب الخطاب لعنه الله وسوا الاخبار الكاذبة في اخبارهم
 واشتبه الامر على الناس ولا تكثر عليهم الكذابة ولكل ما ^{حل}
 يكذب عليه كما اخبروا به وتلدوا في النقد المحدثين الثالث ونحوهم
 وتركوا العمل بالاجماع الكاشف عن قول المعصوم كما بيناه وبما
 لاخبار الله تعالى على حقيقة المذكورة في باب تركوا العمل باخبارهم ^{التقسيم}
 للمكلفين الى قسمين ومستفتين وقد علموا بالنظر من حيث هو
 طرق العمل بالخبر والطنية المقطوع بنظريتها بزعم انها قطعية فيهم
 عامون بالنظر من حيث هو وطن والمجتهدين انما علموا بها من ^{حيث}
 الاول الى العلم ولتحدثهم في الاحكام الخاصة بالشباب والاول
 وبعض المايعات وغير ذلك وليس هناك ضرورة والاجماع ^{عندهم}
 متكررة ليس لهم سوى القياس والمجتهدين انما علموا بقول الامام
 الذي قد دل عليه الاجماع ومنها ان مذهب الاخباريين اوفق
 بالاحتياط وهذا من الاشتباه الظاهر فان الاخذين بالاحتياط
 هم المتأمنون المستبدون فيما يصلحهم من الاخبار ولا يعلمون عليها

الا بعد ان ينقدوها نقد الدرهم والدينار ولا يسمعون كلاما
 كل ناظر ولا يصغون الى كل ناعق وهم المجتهدين الذين ^{اشغلوا}
 انفسهم في الليل والنهار وصرفوا الاعمار بنقد الاخبار وعرضها
 على كتاب الله وسنة النبي المختار وصلوات الله عليهم والرواية
 انه لو جاز العمل بالنظر لجاز بكل ظن ومنها انه لو جاز العمل بالنظر
 لجاز بالشك والوهم ومنها ان التكليف بالنظر صفة نقص ^{للمجتهدين}
 عنها بل عن جميع ما ذكرناه من هذه المغالطات بعد ان بينا
 ان عدم استفادة العلم من اكثر الروايات من البديهيات يقتضي
 لعدم اعتبارها او ترك العمل بالاجماع التي تشهدت بالبديهي ^{بنظريتها}
 وما كان ينبغي لنا التعرض لهذه المشبهة السخيفة لكن اردنا ان لا
 يتوهم احد ان دليلهم في الباب دليل معتد او دليل ردهم على
 المجتهدين بحيث ان يطلق عليه اسم المستند وما اشبههم في هذا
 المقام بوجهل كان عند بعض العلماء الاعلام فسلوا عن اعراب جاء
 زيد فقال يحتمل ان جاء مبتداه وزيد خبر او جاء خبر مقدم وزيد
 مبتداه مؤخر ثم عند اشياء من هذا القبيل وسكت فقال له وليك

اذا كانت هذه اجزئك فلا وجه لانقطاع كلامك ومثل ذلك ينبغي
 ان يقال لاهل هذه الارادات اذا كان بناكم على هذا النوع من
 الارادة فينبغي ان لا تلووا تعجبون الى يوم بعثون ولهذا القائل
 نعمة بناسب ذكرها في بحث الاجتهاد **المطلب الثاني** في الاجماع
 اعلم ان الحكم ليس الا للملك الجبان والقضاء ليس الا للقاضي المختار
 فالمداد على ارادته وكرهه ومن عداه من الحكم واوغر بواسطة
 او بلا واسطة فحجية اقواله تعالى بحكاية عما اراد وكذا حجية العقل
 وان لم يكن معصوما وحجية اقوال النبي صلى الله عليه واله والائمة
 والضرورة الاسلامية والايانية وباقي ما يقيد القطع بقولهم
 ارادتهم وكرهاتهم انما هي للكشف عن ارادتهم وكرهاتهم الملتزمين
 لارادة الله وكرهاته فالكلام دعاة ومحدثون من الله وقد تكون
 الرواية عن جبريل عن الله وبما افتره الارادة والكرهية لرب العالمين
 والامثال والانتقادات والعبودية والخدعة واصنادها وجميع ما
 دل عليه ما كشف عنها بمنزلة المرأة وهما بمنزلة المرقى ولكن كل
 من له سلطان عرفي او عادي فان مداره على عبودية وعملية

عالم

على العمل بمقتضى ارادته وكرهاته والنوصل اليها يكون بانحاء مختلفة
 منها طريق اللفظ وليس حجة في نفسه بل للكشف عن المراد ومنها
 النوصل بفعله وهو على نحو وصفا طريق العقل فحقى علموا بمقتضى
 عقولهم ارادته وكرهاته للزوم فوات مصلحه او حصول مفسدة
 تعودان اليه او اليهم لزيادة شقته عليهم ولم يعلموا بمقتضى علمهم
 استحقوق المواخاة منه واخذهم لو علم يعلمهم الا ان يشاءهم
 وليس لهم ان يعتذروا بعدم صدق وصيغته الامر والنهي منه
 ومنها طريق الضرورة والبداهة الحاصلة من تتبع احوال رعيته
 المقربين من علمانه وخدايمه فحقى خالف واحد منهم واعتذر بعد
 علمه او بعدم ورود النص من مولاه لم يقبل عذره ومنها اتفاق
 جميع خواصه بحيث يقيد القطع بدخول خبرهم او مطلق ما يقوله
 كاتفاق اهل البلد او مجلس وهو منهم من دون بلوغ حد الضرورة
 وهو مرتبة مشقة من على الضرورة وهي مرتبة من زيادة فهو
 مقومها كما انه منقوض بما يبيد الظن ومنها اتفاق بعض خواصه
 وبطائنته مع افادة القطع برايه او قوله ومنها سيره اتباعه وتقييم

المستمر في أيامه ومنها رويها لبعض الافعال الصادرة من اتباع
حرمة او امر لا بحيث يحصل القطع بان تركها التهام عنها الى غير
ذلك فاذا علم ان الاحكام تابعة للارادة والكره كانت الحجة في
الاحكام الشرعية كما ذكر في العرفية في ارباعها من قول او فعل
او تقرير او ضرورة دين او مذهب او عقلا او اجماع ولا بحث فيما عدا
الاخيرين في مكان وجود او عدم وقوعها او حجية وقد مضى
الكلام في الاول منها وبقى الكلام في اجماع وياديه عند الاتفاق
الكاشف عن راي المعصوم او عن قوله فقط في وجه وقوع فيه العا
واشمال النقية على نحو الادلة القطعية الصدور الظنية الدلالة
ولا ينبغي الكلام في حجية لانه من السنة وعالم الحال الرهايات القطع
بصدوره عن المعصومين عليهم السلام اذا اراد المعصوم بالذکر ^{القصص}
بخصوص اللفظ دون ما يفيد الحكم من غيره لا ينبغي صدوره من عا
ومنه منكر حجة قول المعصوم ويلزمه انكار وجود القرويين و
لولا الاعتماد عليه والبناء على عدم الاقتصار على الكتاب والاختيار
لضاق السبيل ولم يعرف من مسائل الفقه سوى القليل فان أكثر

موادها خاضعة والتعدي عنها ليس من القرويين بالضرورة
والقياس ليس من مذهبنا فلم يبق سوى اجماع وعلم الدار ^{فقيه}
ذلك قول الكاظم عليه السلام الرشيد في حديث طويل جميع امور الاديان
اربعه امر للاختلاف فيه وهو اجماع الامم على الضرورة التي يضطر
اليها والاختيار المجمع عليها وهي الغاية المعروضة عليها كالمشهور
المستند بها كالمحدثين وحديث ائمة المؤمنين عليهم السلام وبعض
القضاة هل تعرف الناس من المنسوخ فقال لا الى ان قال والمقتضى
المحتاج الى معاني القرآن وحقايق السنة والاشارات والآيات
والاجماع والاطلاع على اصول ما اجمعوا عليه الحديث وقول الحسن
عليه السلام لعوية انما الناس ثلاثة الى ان قال ورجل اخذ الاحتياط
فبذل الى ان قال فحين نرجو ان يغفر الله له ويذهب عنه الحجة وروى بعض
مشايخ الاخباريين في كتابه المسمى بالفتاوى عن روى عنه الله
فلا حجة على العباد ما سوى ثلثة الكتاب والسنة وما اجمعوا عليه
فهي البلاغة ما يفيد ذلك كقولهم ما مضى من الحق مع الجماعة
انه يجب اتباع السواد الاعظم والشاذ من الانسان السيلان كما

ان الشاذ من الغم للذنب ونحو ذلك ويؤيد ذلك اعتماد المقلد
عليه كالكلبي قال في مسئلة توثيق المجد والمجدة قد رويت اخبار
جميعه الا ان اجماع العصاة على ان المجد منزلة الاخ وقال بعد ذكر
خبر اخر وليس هذا مما يؤمن اجماع العصاة وعلى بن الحسن بن فضال
بعد ذكر خبر رواه عن الكاظم عليه السلام وقال وهذا الخبر ما اجمعت
عليه خلافة الصدوق وغيره ذكره في بعض الاحكام انهم من دين
الامامية ولا شك ان غرضهم الاحتجاج بذلك ثم هم على ذلك
خلفاء عن سلف وانما يدعون تدوين الاخبار لعدم حصول
وهو قربة من القرآن لان مداره على حصول العلم وليس له حد
كما انهم لم يدعوا مسائل الضرورية الدينية والمذهبية والسياسة
النظرية وكذا الافعال الانسانية فلقد روي الاثنا عشر في
زمن حفص ولا في زمن شيعة وامكان وجود العلم بروايتها
معاوية ما وكيف لا يستفيد العلم ببعض مذاهبنا ولا
اليها وكل دين رئيس يرجع اليه واصحابه وانواع وعلماء يقولون
في احكامهم عليه يتوصل الناس من معرفتنا مذهبهم الى معرفتنا مراد

من اليهود والنصارى وباقي فرق اهل الكتاب وغيرهم واقسام
مذاهب الاسلام من الحنفية والشافعية والمالكية والحنبلية وكذا
ارباب العلم من اهل العربية والتفسير والكلام وغيرهم فان لهم
طريقة يعرفون بها اجماعهم ويروون في كتبهم فاجعزة محمد الله
اوليهم طريقة معروفة وسيرة مألوفة يوارثها صغارهم عن كبارهم
يرجعون فيها لخلفاء عن سلف الى ائمتهم ثم ضروريات يتقدمها
غالبها او ادائها النظر ثم يتبعه العلم بالنظر في احوال العلماء حيث ينشأ
منها ثم تكون ضروريات فلم يبق في المقام كلام الا فيما اختلف فيه
كلمات العلماء الاعلام من طريقة الاخذ من قول العلماء الى احوال
الائمة عليهم السلام حيث ذكرها في طرقاتها **احدها** الدلالة الشخصية فتنى
قطعا بانفاق جماعة وفيهم الامام عليه السلام على جميع العوالم وانفاق
علماء اهل الاسلام او اهل الحق والخصوص كان يعبر اتفاق اهل
الدين ومن جملتهم الامام عليه السلام او قوما في محفل واحد هم الامام
عليه السلام ونحو ذلك وكان فيهم مجهر النسب علم وخبر وهذا الطريق
قليل الفاعلة اساقى الاول فلا يتبعه مع من ان الامام عليه السلام احد

الفاصلين تمت الحجة ولا اعتبار باقوال واتا في الثاني فليكن ذلك
ولمقلد وقع مثل مع ان مثل ذلك في المقامين لا يظهر له شئ
في ايام غيبة صاحب الامر وعلى القضاء **ثانيها** الدلالة الاثرية
ولها طريقان **احدهما** ان اتفاق المجتهدين في حجة الانفس كما يدعيه
المخالفون بل الدلالة على موافقة قول المعصوم في زمن الحضور ^{والغيبه}
مستند الى امور منها ان مقتضى الحكمة في وضع التكاليف ^{تعلق}
الخطابات بالاحكام الواقعية ان يكون هناك من يعي بها اثر الرشد
لان الرشد نافع في تلك وانه لو كان عمومية الحكم الظاهري لكل
مكلف في عمل الاعمال وزمان من الان من الجان في جميع ^{مقتضى} يجب
الحكمة ان علماء الامامية لا يتفقوا على خطأ ان بعض الله من بيانهم
ويرد عليهم الحق اما بظهور صاحب الامر من غير ظهوره او بارسال غيره
فيما هم او بباحث احدهم فربه فلا يحصل الجمع على خطأ وفيه ان
الحكمة لا تجب ذلك واقعا من ان ياخذ العلماء بخروج المقتضية
في حاله او يتركوا في العمل بروايات صحيحة وليست بصحيحة
الحكمة كما قضت بجواز عمل البعض على الحكم الظاهري لانها لا تبطلهم

مقتضى

فقد تقتضي بجواز عمل الكل والقبح لو تحقق لم يقع باحاديث الواحد
والاشئين ودعوى قضاء الحكمة بموجب الظهور في خطأ الواحد
والاشئين اذا انحصر الاجتهاد بهم وعدم قضائهما اذا اخطأ الجميع
كشتم سوى واحد وجوبه اذا كان مجتهدا فان قلت المصيب في غاية
السوء والحكمة في الغيبة والاختيار يدل على عدم الظهور مطلقا
ودعوى الملازمة بين جواره في حكم من الاحكام او في وقت من الاوقات
وبين جوازه في الجميع في جميع الاوقات فلا يعرف لها وجه لان
القبح في الاشد لا يستلزم في الاضعف والافتقار الى ما يقتضيه ذلك
كثرة المجتهدين وكان الخطأ اقل الظهور بل تلك الحجج من ان ذلك
قبيح اذ لم الاحكام والافوات فيكون كذلك الاخص ثم اننا نعلم
مذاهب الامامية تقتضون اولا فالا لامن الواحد بعد الواحد مع العلم
بمخالفته من فقد من اهل الطائفة السابقة عليهم مع اننا لا نطعن بسلبها
لذلك ثم لو صح ذلك لكان مضامين اكثر الروايات في الكتب المتداولة
مقطوعا بحكمها العلم بان ارباب العصر ما ملون بها وفيها الاختيار
الدائر على انه لا يخفى الزمان من طائفة زهد وناس ويرد عنهم

خطا ثم وصلنا لهم فكذلك بعض الايات المستمرة بالروايات وفيما
 الذي يظهر من الايات والروايات نفي الخطأ عن جميع احوال الكلفين
 على ان الظاهر منها ارادة الخطأ الذي لا يعتدرون فيه والخطأ الذي
 من المجتهدين من غير قصير دخوله في عنوان الحق الظاهر منه في عنوان
 الباطل فلا بد من تنزيها على غيره كان ياد وجود من له اهلية ذلك
 وان منع الظالمون او يحكم بالخصيص بالعقائد وبعض الاحكام
 يؤيد ذلك ان مثل ذلك ورد في حق نوازل محمد بن مسلم ونحوها
 من الفضلاء ثم الظهور قبل الاتفاق لا يظهر كلامهم وبعد الاتفاق
 بل من تقدم الاجماع على الخطأ ومنها الاجماع الذي يظهر من السيد
 والشيخ حيث قال انه طريقا صائبا وهو في محل النفع لان الظاهر
 من اكثر الفقهاء عدم الغول به وما كان هذا حاله لا ينبغي الركوب
 اليه ثم البناء على ذلك قليل النفع لبعده حصول المصلحة من جميع العلماء
 خصوص ما بعد انشأهم وعدم دليل قاطع على المسئلة في غير النفع
 حلا لفردة الدينية او المذهبية لان من خرج عنها خارج عن الدين
 ولم يبق محسبا من المجتهدين او العقل الصريح اذ لا يجوز خفاؤه على

الصلوات

العقلاء **الطريق الثاني** من طريق الالتزام هو انه اذا علمنا اتفاق
 العلماء او بعضهم على امر ظاهر كان الحق في خلافه فظهر وبان ولم
 يخف على الرواة والعلماء الاعيان فاذا دأبنا بالجمع او البعض للعدالة
 كثر او قل على ماى واستندنا منه الى العلم بماى الامكان مجزلا كالأ
 وهذا الطريق اسلم الطرق وانفعها وينبغي ان ينزل عليه اجماعهم
 المدعاة او المنقولة للعلم بانهم لا يريدون في جميع ما ادعوه ونقلوه
 اتفاق العلماء في عصرهم او في عصرنا او في جميع الاعصار والأت
 ذلك لا يستقيم في اكثر المسائل التي ادعوا عليها الاجماع وقد يأتون
 بالتحلاف في مقام دعواه وعلى هذا في جمعه الى الكشف عن قول الأ
 الماضين وخطى ان لجامان اهل العربية والحكام والتكلمين ونحوهم
 من هذا الصيل حتى لو سئل احدهم انك تقطع قطعا لا يدلك فيه
 وبسبب جميع العلماء لا يشك منهم واحد فاما كون بهذه المغاللة لم
 ينعم في الجواب فيكون غرضهم الاتفاق الباعث على حقيقة الدعوى
 وبهذا يرتفع الاستبعاد في تحصيل الاجماع في زمان القبيض وهو
 من نزل به لذلك الاستبعاد على الشهرة ويهون بذلك اختلاف النقلة

او الثاني الواحد في دعواه ودعوى عليه وهو المكثر من الغفاه
 ولو في كل عصر ولو بالغ الشهادة وذلك في انساب الذين
 الى الاجماع من غير خطو جميع الاحاد في البال والادليل انهم
 وهذا الخبر وان لم يدخل تحت الاجماع بمصطلح القدماء لكن هو من
 الخطب انه لا فرق بين كثرة الفائلين وفلته عندنا مع الكشف
 عن قول المعصومين وفيه تريض بالخالفين في قولهم ان الحق مع
 المجعدين وانه لا حاجة الى ضم المعصوم في حجية اوهو معصوم ^{الاول}
 رويها الاثني عشر ما عليه احكامنا لانهم قالون بمضمونها ^{الاول}
 المعصوم في المجعدين واما الاخباريون فقد انكروه غاية الانكار
 وربما انهم بعضهم في مكانه او موقعه او مكان العلم به او موقع
 او مكان العلم به او موقعه او حجية دعائهم ان ذلك غير ممكن ^{الحصول}
 او المجعية الاستبعاد ليس في محله خصوصاً على ما اخرناه في طريق
 التفصيل وقد خالف علمهم في ذلك كما في اكثر ما انكره من المسائل
 فانهم لم يزلوا يجدون عن اتفاقهم واتفاق المجعدين والشيعة
 والعامة واهل العربية وغيرهم وان لم يسموها اجماعاً علموا انوا عاملين

ذكر

في اكثر المطالب الفقهية في مشيئة الاحكام به ولو سلمناهم من
 بعض المسائل حكموا بمقتضى الاجماع فيها من حيث لا يشعرون واما
 الاجماع المنقول بخلاف الواحد فليس انكار الاستثناء واليه من خصائصهم
 بالخلاف واقع فيه بين المجعدين ايضا وان كان المعروف بين ذلك
 والمناظرين من محققهم حجية كايظهر من كلام بعض المحققين منهم
 لانه خبر كسائر الاخبار لا فرق بينه وبينها سوى ذكر الامام صرحا
 او ضمرا ولا يثبت على ذلك شيء مني المجعية وعلى هذا يجري فيه ما
 يجري في الاخبار من التقسيم الى صحيح وحسن وموثق وضعيف
 قوي ومرسل ومتعدد واسطة ومتردها وان كان الاثر اكثر من مجعدين
 بالكتاب او السنة النبوية او الشهرة في القسوى والرواية او مخالفة
 العامة والاصحية ونحو ذلك والاياد عليه وبعد حصوله او تحصيله
 فلا يحصل مظنة بصدق الخبر وباختلاف نقلته بل انما في العلم
 ويكون من اخبار الحدس كخبر الحكيم والمنجم والطبيب وبعد تعرض
 القدماء له وبعد تدوينه كدوين الاخبار وبان نافلة قد ينقل
 الخلاف معه وباختلاف نقلته في طريق تحصيله الى غير ذلك جوابا

ظاهر وقد كشفناه في كشف الغطاء وقد اخترنا الكلام اذا طول
 لا يناسب المقام **المطلب السابع** في ادخلوه في القياس وليس
 وقد نسبوا المجتهدين الى العمل بالقياس مع انهم رضوان الله عليهم
 اجمعوا على عدم جواز العمل به عرف ما بينهم انه ليس من دين الامامة
 حتى انهم هموا احوال من صدقت منه بعض عبارات تؤذن بجهله به
 والسبب في ذلك انهم تآمر من الوصول الى ما وصل اليه المجتهدين
 حيث انهم لا يفهمون سوى المناطيق ولم يعلموا ان المدار في فهم
 الخطابات في جميع اللغات على ما يفهم من العبارات ومنها تصريحا
 وتقرينات وتلميحات وروايات واشادات وتبينات وما يفهم
 جميع الكلمات في شريعات في خطابات او كتابات او وصايا او
 سجلات لانهم لم يدققوا النظر ولم يعرفوا سوى ظاهر الخبر واستلزام
 في جملة الاخبار فليست مقبولة ومن مجموعها حكم لم يكن مستفادا من
 احاديث افعال المجتهدين كمالا لخدمتهم توجه الى خدمة السلطان مع
 متدوا الاطلاع على احوال العالم بكييفية خطاباته وشرائطها
 وادواته فاذا تكررت منه الخطابات ولدت من مجموعها معاني خفية

وان لم يعلم من احوالها حتى انهم جازعوا فيهم شيئا من مجموع الاستيعاب
 والاجل ذلك قد يتولد في ذهن المجتهد حكم لا يصح بيانها وحال الانبياء
 كمالا لخدم لا يدخل المدار وانما يصح كلام السلطان من وراء الجدار
 فهو من الدشاد ولم يحيط خبره بقرائن الاحوال فهذا لا يجوز في العمل الا
 بعد الرجوع الى من هو بمنزلة الشعار وهو لا لما قصر عن الوصول
 الى ما وصل اليه العلماء الفحول زعموا انه لا طريق الى الوصول الى امر الا
 الهدى سوى ظاهر العبارات ونسبوا ما عدى ذلك الى القياس
 جهل ذلك توصلوا مع شاذ من احكامنا الى انكار ما لا يمكن انكاره
 ادخلوه في القياس كنصوص العلانية وان جميع اهل اللغات العربية
 وفيهم واهل العرف باقتسامهم يفهمون التعميم في حكم العلنية وكشف
 المناط مع اننا نزيد به ما يحصل به القطع في تسوية الحكم فن انكره
 انكر حكم الشرع ورد على الشارح ونحوها طريق الاولوية مع انها ثلثة
 اقسام منها ما تدخل في دلالة اللفظ كتميز النافذ فحكمها كحكم سائر
 الدلائل اللفظية ومنها ما يحصل القطع بالتعديدها فيها وهذه من
 قبيل المناط المنقح الا ان مدرك الاول المساواة والثاني الرجوع فيها

ما يحصل الظن فيه بالتدري في هذا الخلف المجتهدون قالوا
 جعلوا ذلك بحكم القياس ومنه لاقتضاهم في الظنون للمعمل عليها
 على الظنون النصوصة والمجربون استندوا الى ما دل من بعض
 على ان الاولوية الظنية تجزئ شريعة وعلامة اخرى وعلى ان تقدير
 فالبحر من الدراك المتصورة ما وافق منها وما خالف من اللوازم
 المستدل حتى يعرف المواقف فيجعل على الوقوف ويعرف المخالفات
 فكذلك في سائر المقامات وان المذهب بحجة القياس كانت في بحجة
 والمجاهل كالمجاهل بها فيلزم البحث اما الاثبات الثابت او في النفي
المطلب الثامن في الاجتهاد والتقليد لا ينبغي على من تتبع الآثار
 وامعن النظر في الاخبار ان اهل كل ملة في ما يرجعون اليهم
 في الاحكام الشرعية بالانتماء في القرويين او في المعاصرين
 احدا الوجهين كانت اصل الحرف والصفائح كذلك اذا اشتكت عليهم
 الامور فانهم حينئذ يرجعون الى علماءهم بالصنع وعرفانهم فانه
 يرجعون الى اجارهم والتصاري الى رهبانهم والمسلمين الى علماءهم
 وقد كان في زمان ائمتنا عليهم السلام الزاوية واليونسية ونحوهم وقد

اروا صلوات الله عليهم بالرجوع الى زادة ويونس بن عبد الرحمن
 ويحيى بن زكريا ونحوهم والظاهر ان المراد الرجوع في المتنوى دون
 الرواية وليس الاجتهاد سوى استقراغ الواسع في تحصيل الظن
 وذلك لا يتم بدعيته بالنسبة الى الموضوعات وبما في المقدمات وان
 قلنا بعلوية الصدوق ثم انما قد حوت سيرة جميع المفسرين على ان
 الناس بين قسمين علماء لا يرجع اليهم الى غير الاول واعوام يرجعون
 الى العلماء وورد ان العلماء ورثة الانبياء ونواب الائمة الامناء
 وان من عرف شيئا من حلالهم وحرامهم جعلوا حاكما والراي عليه
 وار على الله وهو على هذا الشك وعلمهم ان الحاكم غير الحكيم عليه قد
 جعلوا اقتضاه يرجع اليهم في القضاء لتلا في هذا النظام وتفضل الآ
 وعدم الرجوع في القسري ابعد على عدم البلي في فقد ورد في الحديث
 انه لا يفتي الناس الا من عرف الناس من المتسوخ ولولا الحكم يرجع
 الاعوام للزم اما وجوب بلوغ درجة العلماء على جميع المكلفين او
 سقوط التكليف عنهم اذ من المتعسر بل من المتعذر فتميل الاعوام
 الى معرفة المسائل بالشواهد والدلائل مع وجود النسخ فيها والنسخ

والعام والخاص والطلق والمقيد والمجمل والمبين والحقيقة والمجاز
وهكذا وكل ما يصح بتلك اللسان بالنسبة الى عرب هذا الزمان فضلا
عن باقي اللغات فلا يمكنهم معرفة الادلة على عريتها الا بعد معرفة
اللغة والنحو والصرف والنكات البانية فان بنات العربية من
صدور الخطاب اعرف بلسان الشرح من العلماء اللاحقين في هذه
الايام فلا بد من العلم بالاجزاء ونحوها وترجيحها ومقتضاها
ومردودها ومعرفة الكتاب والسنة القوية العرض عليها ما هو المشهور
والقواعد التي يجب كادد الامر في الروايات فمن اوجب الاختلاف في
وضع التقليد وجعل العلماء رواة يروون الادلة للاعوام ويثبتون
لهم كيفية الاستدلال ومقدمات الادلة فقد انكسرت ضرورة الدين
فضلا عن المذهب واودع في البدع ولا امكن احدا من اهل
الشرايع السابقة فضلا عن شريعتنا بل هي وجوب تعليم العالم من
سائر جميع ما يتوقف عليه المسئلة من الادلة وكيفية الاستدلال في
انكار ذلك فقد خالف علمه وكان انكاره للاسم دون المعنى واللفظ
دون المعنى وكيف يعقل العمل باخبار جمعت في الكتب من دون احاطة

بها مع العلم بانها لا يتبع بعضها بعضا وانما يعقل حين الخطاب بها
على الانفراد ونظيره لك حال السيد مع عبده فانما ان خاطبهم بطلب
على الانفراد علوا عليهم من دون ملاخضة خطاب اخر وانما خطاباته
المتعارضة في كتاب وجب عليهم البحث والتحقيق عن احوال التعارض
واكثرها الاخبار بين فرعيان من مرجع العلماء ومرجع الاعوام
فيجب على الاعوام الرجوع الى الكتاب والسنة ولين يعملوا بالعلم دون
الظن ويكون العقيدة راوية لهم فلهذا يجب عليهم الا
يعملوا على قول الفقهاء في حكم من الاحكام وانما هم رواة لهم
اليهم كمنسوبة الرواية اليهم واعلم ما استند اليه من نقلنا عنهم
في اثبات علمية الاخبار فيلزم على العقيدة على انهم ان يذكر الدليل اذا
سئل وتفسيره ويذكر ما يتوقف عليهم من المقدمات ويستند الدلائل
ويذكر المعارض ووجوب الجمع الى غير ذلك فاذا سئل امام الجماعة عن مسئلة
جزئية لزمه ان ياتي بالدليل ويذكر ما يتوقف عليه فيستدل نفسه
بمسئلة واحدة جزئية لواحد ولا يكتفي في غيره فان بقي كلامهم على
ظاهر من ان حكم الاعوام والعلماء في الاخذ من الدلائل واحكامها تراخا

للمجتهدين ومنكرين لفرق الدين والآفةم قالون بالإسهاب
والثقل من حيث الاستشعرين وعلم مخالف لعلمهم الآن
يحتجهم إلى مجرد الاسم وإن رأيت من مشايخهم من يلجئون إلى
بتسمية الاجتهاد والثقل مستسكا بأنه كيف تبنى هذه التسمية
مع عدم الاذن بذلك شرعا واعظم ما وقعهم في الشبهة ادعاهم
ان الخطابات الشرعية عامة للعلماء والعوام في زمن المحققين والعامة
والحكيم انما يطالب بما يفهمه الخطاب فكل كلف يفهمونه في اللغة
البدئية من وجوه **الاول** ان دعوى هو تسمية الخطاب للمحدثين
والغائبين على وجه الحقيقة مع التمسك إلى الموجدين وبدونه قال
يرضى به العقل ولا يوافق اوضاع اللغة وما دعوى تعاقب الخطأ
مجازا او وضع الخطاب عن مقتضى اللفظ وانما هو ظاهر في الموجدين
الحاضرين في مجلس خطاب النبي صلى الله عليه واله العوام من اولئك
خارجية فالمدار على مصطلحهم دون غيرهم ثم لو قلنا به تسمية الخطاب
بالنسبة إلى الخطابات العامة كيف يمكن القول به بالنسبة إلى من لا
يعرف لسان العرب وفي مثل خطاب زيارته ومحمد بن مسلم ونحوهما

واكثر الروايات من هذا القبيل ومن العجبان بعضهم صرح
بان هذه الخطابات المخصوصة من قبيل الاشتراك في اللفظ والاعتقاد
فالخطاب لهم بغير الجمع ثم يقولون لو كان الخطاب عاما فلا بد من تنزيه
على مصطلح وقت لا من ان يريد باللفظ معنى واحد فلا بد من تنزيه
على ذلك المعنى وان اريد ان اهلك كل وقت يحملونه على مصطلحهم
بالنسبة إلى كلام العرب ان الكثرة تختلف باختلاف معنى الرطل
وباختلاف قدر الاشياء او معناه والفرق مختلف باختلاف
قدر الدواع او معناه وكذا التكررة والجمع والكثر الاحكام وكذا
بالنسبة إلى باقي اللغات كاللغتين والسبيل والربط والطعام
والحليم ونحوها ثم ان الرتبة بذلك في حق جميع اهل اللغات فقد
كابر والضرورة وان خصوصه فقد ثبت حكم التقليد في الجملة ثم
التميز عن التقليد كيف يحصل بالفاء الفقهية عبارات لا يفهمها
من القضاة اليه وان قيل بل يروى الافهام على وجه الاعتماد لزم التقليد
على ان ذلك منسوخ كما لا يخفى على اولى الافهام ثم ان بني الامر على ما
قاله انتم المتأخرون في العلماء وهلك باقي الناس جميعا بل يدين

من ذلك عدم نجات العلماء لا غير انهم الناس بالجهل فهو لا ينجى
ان لم تاكل كل اثمهم بانهم يوردون الفاظ الامريدون معانيها
فليس لهم سوى العمل على العناد والتعصب ثم البلية العظمى
المصيبة الكبرى انهم يلبسون على الحوام قائلين باننا نعمل باخيار
اهل البيت عليهم السلام والمجاهدين لا يعملون بهما مع انهم هم
المخالفون لاختيار اهل البيت عليهم السلام والتاكد كون العمل بها كما
حرمان ذلك في جميع المباحث السابقة ومن جعلها عدم العمل
باختيار المجتهدين الكثرية وما يظهر من اختيار العري والاختيار
الاجماع واختيار التقسيم الى المقتدين والمستفتين ونحو ذلك كما
بيناه وان من اشكل الاصول الاهتداء الى وجهه بدون فيه
واحر قلباه وامصيبياه وغوراه من شماتة اعداء المسلمين من
انكار جميع اليهود والنصارى واعداؤهم الاثمة الطاهرين على الله
اذا اطلعوا على هذه الاقاويل الذي لم يتقوه ببلها اهل الشرايع
جبل الجدييل فقالوا ان علماء المسلمين مبني دينهم على الاخذ
بمخلاف ما جرت عليه شرائع الانبياء السابقين وادعوا ما يقتضي

اطال

اطال حكم رب العالمين بانهم يعملون بما لا يعملون ويعتزلون
ما لا يفعلون ولقد وجدتهم على ثلاثة اقسام قسم وهم الاكثر غالب
عليهم الحسد وحب الجدل فشغلوا انفسهم بالقتل والقتال و
اجتوالان تحقن خلفهم النعال وادوا ان ذلك لا ينال الا بدنة
الاستقلال والطعن على العلماء والاعتزال لانهم علموا انهم
لو كروا الورود عليهم كانوا اقل واذا لم يجمع من وصل اليهم
فراغوا عن طريقة المجتهدين لانها الاثقال مع مساعاة التوفيق
الا بعد معنى بريهم من السنين والحوالي طريقة الاخباريين و
ادخلوا انفسهم فيهم وليسوا منهم بل من المجتهدين لانهم راوا
انهم في دعوى الفضيلة مع الدخول في حيزهم فلا وقتة ما لا
من بعض اخبار الاثمة الطاهرين وقسم غالب عليهم الجمل وقلة
فراوا قوما يدعون العلم بقول الاثمة واختيار سيد الاثمة فسبحوا
تبع البهية لرعيها والطفلة الصغيرة لم يتبها واعرضوا عن طريقة
المجتهدين لانهم اوصوا الى مذاق العلماء اللد فقتلوا حلوا
نفساني ما تخزى نداني وقسم من العلماء العالمين والفضلاء

القدس بن ذوال الجهد في الطلب والو على الترتيب ويدلوا جهنهم
في طاعة الملك العبد وان كانوا قد صروا عن نيل المطلوب ^{المقصود}
وملئت قلوبهم من حب الفقهاء والمجاهدين واثر في باطنهم اسما ^{طين}
الدين ونواب الامة الماهرين فاذا اثنان عند الله معدودون
على ما ينزلوا جهنهم في محزنة اخبار الامة مشايرون ما جردون
لكنهم لما لم يكن لهم اصول يرجعون اليها ولا ضوابط شرعية
يعولون عليها كانوا عاملين على تلويها الاخبار غير ناظرين الى
كثرة الكذابة على الامة الاظهار عليهم صدرت منهم احكام
غريبة واقتال متكررة بحجة منها فخر لهم بنقص القرآن مستندين
الى روايات تنقص البديهة ثوابها او طرحتها في بعضها تنقص
ثالث القرآن او رعبه ونقص اربعين اسما في سورة تنبئ منها
اسماء جماعة من المنافقين وفي ذلك منافاة لبديهة العقل لانه
لو كان ذلك ما ابرزه النبي صلى الله عليه واله وراه على المسلمين و
كتبوه لا فتش المنافقون ولم يكن النبي صلى الله عليه واله مأمورا
الا بالسيرة عليهم واغامت الحرب على ساق وكان في ابتداء الاملاء

لنا نحن

من الفتن ما كان في الختام ثم لو كان حقا لتواتر نقله وعرفه جميع الخلق
لانهم كانوا يسطرون اياته وحرفه وكلما نزل عام القسط فكيف
يخفون عن مثل ذلك ولعرف بين الكفار وعدوه من اعظم معاني
الاسلام والمسلمين وكان القاري لسورة من السور النافعة
مبعضا في الحقيقة وكان القرآن غير محفوظ وقد اخبر الله بحفظه
بين الشيعي وعدوه من اعظم الأدلة على خروج الاولين من الدين
لان النقص على تقدير ثبوت انما هو منهم ثم الجحيم كل الجحيم من قوم
يؤمنون ان الاخبار محفوظة على اللسان والكتب في مدة الف ومائة
سنة وانها لو حدث فيها نقص لظهر يحكمون بنقص القرآن وحقا
في جميع الزمان فلا بد من تنزيل تلك الاخبار ما على النقص من
الكلمات المخلوقة قبل النزول الى سماء الدنيا وبعد النزول اليها قبل
النزول الى الارض او على نقص المعنى في تفسيره والذي يقوى في
القاصر التزيل على ان النقص بعد النزول الى الارض فيكون القرآن
قسمين قسم قرآن النبي صلى الله عليه واله على الناس وكسبه وظهر
وعلمه بالايمان وقسم اخفاء ولم يظهر عليه سوى ام المؤمنين عليهما السلام

ثم منه الى باقي الائمة الطاهرين وهو الان محفوظ عند صاحب الزمان
جعلت فداه ومنها قولهم يحرم الجمع بين القاطنين مع المصير ^{بعض}
عقد النكاح من بعضهم مع ان التحريم لو قيل به لايستلزم تحريم
شاذين مخالفين للكتاب والسنة النبوية وجميع الاخبار الدالة على
جواز الجمع في العقد الدائم على خصوص اربع وفي غيره مطلقا
اقوال الفقهاء حيث حصروا المحرمات في النكاح ولم يتعرضوا لغيرها
وما نسب الى بعض المحدثين من القول بذلك استناد الى ما ذكر في
كتاب من انه انما روى فيه ما هو صحيح بينه وبين الله تعالى فقد بينا
ان ذلك منقوض بما ذكرنا الاحاديث المستدركة العمل في كتابه وانه
لا بد من تنزيل عباراته وقضاها القوا جميع الاخبار الدالة على لزوم
الجمع على كتاب الله والسنة النبوية وعلى الجمع عليه الامامية فان
فهمه شرف واذا التزموا بالعمل بكل خبر وان يحكم على عوامات الكتاب
والسنة ويخصصها الزواجر الحكم بذلك في جميع الاخبار صحيحها في
مصطلح المتأخرين وضميفها لان الكل قطعية عندهم في العمل
باحاديث وجوب جملته وصدق والدرك عند طلوع الشمس وغروبها

وحيث

وجميع الاذكار والدعوات في جميع الاوقات وادائها الوازبة ^{بعضة}
الامر واجاز تحريم كثير من الاوضاع في مقامات الاداب وغيرها
باحاديث الرضوخ بما هو المورد لزوم فقهاء شعبان وتمام رمضان
فساد الصوم بطلاق الكذب والخسبة والسب ونحوها وقيام النبي صلى
عليه واله من غسل الجنابة مع انه صلى الله عليه واله كان الانام عليه
طهارة طين المطر الى ثلثة ايام والسهو من النبي صلى الله عليه واله
في الصلوة وجوب الكحل وفرق الشعر ونجاسة الحديد ونحوها وقد
روى يونس بن هشام بن الحكم انه سمع الصادق عليه السلام يقول لا
علينا حديثا الا ما وافق القرآن والسنة او تجدون معه شاهدا من
احاديثنا المتقدمة فان الميرة من سعيد بن جعفر الله دس في كتبنا ما
لم يحدث بها ابى فانقوا الله ولا تعبدوا علينا ما خالف قول ديننا و
نبينا وذكر يونس انه ورد العراق فوجد فيه بعض اصحاب ابي جعفر عليه السلام
وكثير من اصحاب ابي عبد الله عليه السلام فاحذو كتبهم وعرضها على الرضا
عليه السلام فانكرتها احاديث كثيرة ان تكون من ابى عبد الله وقال ان
ابا الخطاب لعنه الله كتب علي ابى عبد الله عليه السلام وكان كتابا به ^{سنة}

هذه الاحاديث التي فيها هذا فلا يقتلوا علينا خلا في القرآن الخ
ومن العجب ان بعض الاخباريين جعل ذلك حجة في اثبات صحة الاخبار
لذلك لا يثبت على اعتناء الاصحاب بالتحقيق ولا وجوبه لانه لا يثبت الا بيقين
الاعتناء بالجمع وازداده بلوع العلم بالتحقيق وعندهم وما يقال من
انكم قد خصصتم الكتاب والسنة باخبار طائفة في كثير من المقامات
كتحريم امر المفعول وبسته واخبره على الفاعل ما شال ذلك وما ذلك
الا من قلده فهم قائله وعدمه فالبينة للفرق بين المقامات فان من
تتبع الاخبار ونظر فيما اشتملت عليه من التراجم علم ان الخبر الذي
التقى بصفة محتمل من الجهات كعمل الاصحاب والتقية بالقبول وغير
ذلك علم به وكان حجة تخص به القرآن والسنة ولا يرد لاجلها
والا ضرب بالجداد كما يظهر من الاخبار المروية عن الامم الاطهار
صوات الله عليهم على ان مسئلة الجمع مما تخرج بها البلوى لكثرة
وكرثتها وتوابعها فينبغي ان تكون اخبارها من الشيعة متواترة كأخبار
الشيعة بخلاف المسائل النادرة الوقوع والمسئلة واضحة اليها ان
عن البيان ومنها عدم تحريمهم النظر الى بدن بنت الزوجة المدخول بها

وامم الزوجة نظر الى عورات محريم النظر بغيرهم انه ليس في الاخبار
ما يدل على ذلك والاجماع والسيرة لا يجهل فيها وكانهم ينظرون
في اخبار تغسيل الميت فانه سئل الصادق عليه السلام عن الرجل يموت
وليس عنده من يغسله الا النساء قال يغسله امرئته وزات محرمه
وتغتسل عليه النساء الماء صبا من فوق الثياب وعن زيد بن علي
عن ابيه عن علي عليه السلام في حديث قال اذا مات الرجل في السفر الى ان
قال وان كان معه نساء وذوات محرم يوزرته ويصيبن الماء عليه ميتا
ويغسلن جسده ولا يغسلن فيه والمسألة شديدة تحريم من النظر اليه
وفي الباب عدة اخبار تدل على جواز تغسيل المحرم من وراء الثياب
كما ورد في الزوجة والام والاخت ومن التوازم عادة ظهور شيء من
البدن مع بقاء الثياب والتظاهر ان المراد بها ثياب الميت لان اوصاف
عليه ثياب من خارج حتى يمكن ان ينزل على ازاره الشمل والمحملة
وعرفان محرم فكاحد قال في القاموس المحرم ما حرم الله ثم قال حرم
محرم محرم تزويجها ومنها ان اقتضا فضل الله لهم واعلم على انهم ذهبوا
ان الغنا هو الحلال في ذاته وانما يحرم للعوارض كافتقار المهر والمهر

ونحوه اليه وهو مخالف الكتاب والسنة والاجماع بل ضرورة المذهب
 ومستندة بعض روايات شاذة معارضة باقية منها خالفه للفقهاء
 فيجب اطرافها او تأويلها لذلك ومنها ان من اعظم فضلائهم من
 ان الكتابة المستحبة على الاكفان لاموات الرجال والنساء ولين
 باي اسم كان كعبد وعلي وعمران ونحوها من الاعلام اسمعيل يشهد
 ان لا اله الا الله مستغلا بان الرواية وردت بان الصادق عليه السلام
 كتب على كفن ولده اسمعيل يشهد ان لا اله الا الله وفي الحقيقة قد
 تعدى عن طريقتهم لان الامام عليه السلام كتب بيده الشريف بقوله الشريف
 بمولده الشريف بقوله اسم الشريف في كفن ولده المخصوص في المكان
 المخصوص والزمان المخصوص فكيف يتجاوز الى غير ذلك ومنها ان
 اجل الناس من اتقى لبعض الحكم بتكليل مال وعمايه من الشيعة
 الى انهم لا يحسنون الصلوة في حال تاركها وتاركها كافر ينفق
 الاخبار ومال الكافر جلال وقد خالف للضرورة والبدنية في ذلك
 او لو كان له اثر في الشريعة لورد متواترا عن خاتم الانبياء صلى الله عليه وآله
 والائمة الامناء عليهم السلام وتواترت به الروايات والخطباء لانه ابلغ في

الاول

الوفاء وادعى المحافضة على شرائط الصلوة ثم الاخبار متواترة بان
 من اقر بالشهادتين حر مدم وماله وبان التارك غير المستحل الا
 الضرورية لا يحكم بكفره ومنها ان شخصا من افضل فضلائهم ذهب
 الارغام في حرفين من كلمتين متماثلتين او متقاربين والمدني حرف
 اللين في جميعها لغير جابن خرج من الرسوم وطريقتهم قرابة الناس
 وقد ورد في الاخبار اقرارا كافتقار الناس وفي ذلك مخالفة
 ولقواهم عليه السلام بن نضر ابقائه اليه وذكر هذا الفاضل ان الكل
 بغير الكف حرام لانه بدعة ولان الامام عليه السلام لم يلق الله الشاول من
 يرمواكل بكفر ومنها ان منهم من اوجب الذكر عند المخرج الشيعي
 فربها وجبر المقصورة بثلاثين تسمية والختان والزوي ونحوها
 لظاهر الامر ولو كان كذلك لم ينبج من الامامية الا التليل وبلغ
 التواتر لقرئ الداعي على نقله ولان مثل ذلك جاز في اكثر المند
 الواردة بصيغة الامر ومنها قولهم بان نقل الموق الى المشاهدة
 حرام مستندين الى ظاهر بعض اخبارهم ينظر الى حديث الياقوت
 نقل عظام ادم ويحصب عليها العلم مع البناء على المساواة الاما

بدليل الاستدلال الائمة عليهم السلام باقوال الانبياء السابقين و
افعالهم ويكفي في ذلك ما دل على ان المؤمنين في مائة من الحرث من
ما كان له في حيوته واولادهم اعظم من فضل الى سادته ومن العجب
انهم لا يتكلمون جواز النفل بل بالنسب اذ اظهروا موضع دفن علي
العدوات والعذاروات او يخاف عليهم من اخراج اليهود الى الخاضعين
له وحرقة وينكرون قوله بحفظ من عذاب القبر فله وجه ثم وينظرون
ذلك جواز النفل الى غير الشاهد المشهور من المقابر المشرفة و
الا ما كان المشرفة ومن شهدا ما لم الى افضل من ومن مكان شريف
الى اشر من وجواز النسب ونقص طبع الاعضاء اذ اوقف النفل على
ذلك وما صدر عن بعض الجهلة المنطق عليه قوله انما احد والا
ما يحمله من الاستناد الى ما دل على تحريم المثلة بعد الاعراض عن
في عموم دليل ظاهر البطلان لان المثلة المحرمة انما يكون فيما لم يكن
فيه صلاح الانسان او دفع فساد والالزام ان لا يجرى قطع انت
المسوخ او ذنبه مثله المحصول اكله او قرعته بنحو سائر ما كان
بالحي اشد حرمة من النفل بالميت ثم اي مثله واهانة اعظم من اخر

عظام محمولة من اجل مقام الى مواضع لم يكن فيها قبرا لهم وجر اليها
فاض بكفاية وجود قبر الامام واولاده من اعدائهم وبقضوا
الفهم والنظر الدقيق بل زوم القطع اذ اوقف الدفن عليه الطعن
في مثل هذه الاشياء اما ناش من الجهل وتقليد بعض قلوبهم
مبادات الفقهاء او المجل الذي لا يخلو من كثير من العلماء ولم يزل
كاشفا في الصدق وحقا اذا ما وافقته برهنتهم بطلانهم الى الظهور
ثم صاحب المذهب الواضحة الصواب كان معذورا ما جردا عند
الارباب ثم في جريان سيرة الامامية على ذلك وما نقل كثيرا من روايا
اشخاص دفنوا جوار الامم عليهم السلام فليقتضوا ان حفرت قبورهم ذابوا
فيها غيرهم وبالعكس وما نقل من الاطراف المقررة بالمعاجرة
وهي كثيرة لا يمكن جمعها في كتاب ويؤيده ما استشهد به الامامية
من شيوخ الملائكة النفاة وتعلوا في ذلك انما الاعتراف منها
ما نقل انه راي ذلك يقطر ومنها ما كان في الرؤيا وهو كثير ومن
جملة ان عمدة كانت من صالحات النساء وعابداتهن ذكر لوالدهن
انهارات نفسا نحو الامم جهة البصرة ومحل خلق كثير لياسهم البياض

فستلهم من هذا النعش فقالوا لها لا غمخك وقد كانت على الظاهر
لا تعرف اغامخك وكان اغامخك لكثير المشهود بالتقوى والصلاح
والعلم حاجا في تلك السنة وتبين مكر على طريق البصرة فاربع
والذي المرجوم ليلة المنام فلما رجع اصحابه اخبروا عن موته في تلك
الليلة ومنها ما اتفق في كبره لا ومن انهم حفروا قبر فوجدوا فيه
مؤمنات في بعض ما لك التصاري ومنها ان رجلا عشارا مات
في دفن في ارض الخيف ورجلا مؤندين في مقام يسمى الحطوة ^{قرب}
البصرة فالتقوا ثم حفروا القبر فوجدوا فيه ذلك المؤمن ثم جاؤا الى
قبره فوضع المؤمن فوجدوا فيه العشارة الى غير ذلك والله اعلم ومنها
ما نقل من بعضهم من نجاسة الحديد ببعض روايات يظهر من ذلك
معارضه باخرى منها وفي ذلك ما يقرب من انكار ضرورة الدين ^{فضلا}
عن المذهب فانهم يجعلونهم صلوات الله عليهم فسل المرء ^{بعد}
الحلق والفواكه والتم بعد القطع ولا الامر بذلك ولا يظهروا ^{من}
ثيابهم اذ اصابها برطوبة ولو كان الحال على ذلك لتواثر فقلنا
به العلماء والواعظ والخياط وكان امره اشهر من امر النجاسات العشرة

لكنه

لكثرة الاشباح اليه وعدم الاستغناء عنهم ومنها قول معظمهم
بتطهير الخمر سائر انواع السكرات من المذبات لبعض روايات
عنها الاحباب ويعارضها الاجماع والسير المألوفة والطريقة
المعروفة ولقد رايت في كتاب دلائل الاحكام انه نقل لبعض شيوخنا
الصفيين ان فلانا من فضلائهم الاعيان حكم بطهارة الخمر فامروا
القبول واظهار السرور فلانا باي كنت اجنبية لنجاسته ^{وعدا}
لاي لم ازل اذكر الحرام على ان ارجوا انه اذا طهره بعد ذلك يحكم
بابا حرمه ومنها الحكم بطهارة اليهود والنصارى لظواهر بعض الاخبار
وربما شردوا الى باقي اقسام الكفار بقا الفاعلة احل الطهارة ^{المستطاع}
من ظواهر بعض الاخبار وعمل بعض الاخبار وقد انفرد في ذلك ^{الاجماع}
والسير الامامية وظاهر الكتاب وكثير من الاخبار ومنها حكم ^{بعضهم}
بان المنجس لا يجنس الاشياء حصل من بعض الروايات وقد خالف
كثير من الاخبار لانهم يثبتونها خالف ضرورة المذهب بل الدين
فانه لا ينجس على النساء والاطفال الحكم بنجاسته ما يوضع في الاواني
المنجسة من المذبات بعد زوالها من النجاسة حتى لو اكل احد ^{او شرب}

منه انكرها في الخلق عليه ولذا اذا اصاب احد ثوبا فنجسها او دينا
او ارضا فنجسها برطوبة ولم ينظر من ذلك ومنها قول اكثر فضلاء
بعدم نجاسة الماء القليل بمجرد الملاقاة ولم يوافقهم من اصحابنا
سوى نزر قليل عمل ببعض اخبار معارضة باقوى منها او بالكتاب
والاجماع بل الضرورة ومنها قول اكثرهم بان اولاد بنات هاشم كالاولاد
او لادهم يستحقون المحرم ولم يوافقهم سوى نزر قليل من اصحابنا
مستندين الى انهم اولاد واستدلوا عليه بضروب من الادلة منها
ان اولاد البنات اولاد وعليهم المحرم حق الطائفة والقبيلة دون
مطلق الذرية وهي تتبع الاباء ولو لاذلك لكان بنو قريظة جميع
بنو امية من اولاد البنات مستحقين للمحرم ومنها قول اكثرهم بسقوط
المحرم بعد ضعف حق الشيع مستندين الى اخبار التخليل وهي معارضة
باقوى منها وبالسيره وعمل الشيعة ومنها قول اعظم فضلاءهم وقد
اليه المراسية في زمانه من انه لا يحوز الغسل الزبني الا بالاكف فلو
باناء او غيره بطل غسله وورد ذلك في الغسل وهذا مخالف للضرورة
ومقتضى لثبوت المسلمين على الجناية وحرمة المكث في المساجد عليهم

بطلان

بطلان صلاتهم وصيامهم اذا اغتسلوا مرتين لان جملتهم
لا يغتسلون باكتفهم ولو كان الامر على ما قال الامر بمره الصلوات في
محافلهم واثبت الفقهاء في كتبهم ونادت به الخطباء على منابرهم
اكثر المسلمين من المنقذين والمناخرين على الجناية باقين وعلى الخصم
في المساجد والصلوة جماعة للزمه اللبس مواخذين مع ان ما اعتمد
عليه من الرواية الفعلية لا تناقض القوليات ثم هي مخالفة لكتاب الله
وستتنبهوا اتفاق المسلمين بالضرورة الدين ومعارضة بعضهم
لنا في مثل هذه المقامات باننا قد خص الكتاب بحجج الواحد التلويح
بان ذلك مشروط ببقاء الجنازة لشجرة في قريظة او رواية او
سيره او موافقة قواعد حكمه ونحو ذلك وقد مر بيان ومنها قول
فضلاءهم بعد ضرورة الجاهل بالحكم وبيانوا عليه عدم تكليف الكافر
بالفرع وهو في غير المستثنى من قبيل انكار القريظة وعمومات
الخطابات ومطلقاتها شاهدان بولول ذلك لكثر اكثر الاحكام
وانه دلت اكثر قواعد الاسلام نعم بقوى في النظر بعد ودية الجاهل
السادج الذي لم يحيط به الحكم اذ لو لاذلان لم التكليف بالجهل

قول اكثرهم بتحريم شرب دخان التبنك المسي في لغة العرب المحرقة
 ثلثا مسندين الى وجوده يدعى الاوهم لوجع منها انه لا يضر
 على اباحته وما كان كذلك فالبناء فيه اما على التحريم واقعا او ظاهرا
 والتوقف وقية ما حرم بطلان هذه القاعدة لا دلالة القاطعة
 المعروف من منعهم الاقتصار على خصوص الشرب بالالتين ^{المعنيين}
 المعتدتين للمسماة احداهما في اللغة العربية المحرقة بغير شدة او شربة
 او كدقة والاخرى على ما او شطبا وفي اللغة الفارسية الجديدة ^{بغليان}
 وجميع ما اشبهه مما يكون لرأس يوضع فيه التبنك ويوضع عليه
 النار متصل بحرق من حصى او ظرف اخر متصل طرفه بقم الشارب
 يجذب الدخان من ذلك الرأس بقمه فيدخل الى جوفه ولو كان الدخان
 من غير التبنك من اى الاشياء كان من عذرة او غيرها من اعيان النبات
 او غيرها من حبوب الخشب والنباتات مشروبا بذلك الا ان ارضها
 او كان من التبنك فاستعمل في غير ذلك الا ان وما يشبهه مما يمان يجعل
 وقودا في سقنا وغيرها او يحرق على الارض او داخل من غير طريق المأوى
 بغير طريق الجذب او به ولم يصل الحرق فظاهرهم عدم الباس ولذلك

ما ذكره

لم يذكر من المحرمات سواء وظهر منهم ايضا استعمال التبنك
 وغيره من النباتات وغيرها من خشب او ثمار ونحوها اكلها وشما او
 سحوبا وقطورا وبخورا ولطوخا والحلا و نحو ذلك لا باس به واذا
 تأملت حالهم وجدتهم عاملين باصل الاباحه في اكثر احوالهم وانما
 حتى لو اتيت لهم بالاسم او طابعتهم بدليل الحكم بجوع الى انكارهم
 لما شاع استعمال شرب التبنك بالحق المعروف وكثيره القيل والقال
 والنزاع والجدال بينهم والمبا على من ذلك الاصل الذي لا اصل له
 ومن مثل ذلك ترى الجهل الجبيل الان البناء ان كان على الملبس الدليل
 في الاباحه فالدخان من مساوية والنباتات مساوية والاحوال مساوية
 في لزوم الحكم بالتحريم من غير فرق بين الاكل والسحوب والقطر والشراب
 والشم والادهان وشرب الدخان من التبنك وغيره وسائر الاشياء
 وان كان العمل على العمومات الا بالاسم وفي خصوص النباتات فما بال
 التبنك صار مفضوا عليه من بينها ومن تأمل في احوال هؤلاء الجهلاء
 واحكام واحد منهم يسمي مرة وقبسيما اخرى ليس لهم حد يقفون عليه
 ولا صلح يتفقون عليه وانما كان كذلك لجهلهم النجس القويرون ^{عليه}

مجلس شورای اسلامی
 اداره اوقاف و امور خیریه
 قائم مقام آیت الله العظمی زعفرانی
 در سال ۱۳۲۱

المستقیم وانكارهم القرویات وطعنهم على قواب الآئمة الهداة
 ومنها انه مسكر فهو حرام وكون اسكاره اثباتاً بآية على كثره لا على
 قليله لا يدفع الحكم بغيره لما روي من ان ما اسكر كسره فقليله وكثرته
 حرام وهذا خطأ بين وانما الشك من عدم الفرق بين المسكر في سكا
 والمضعف في انما الفرق بينهما اوضح من ان يبين لان الاغواء
 يكون بخلاف الضعف على النفس والقليلة على العقل حتى بالتبع
 يخلط على العقل والاول بالذات وبما ثبت على قوة النفس كالتحريم
 والتفريق من الزبيب والفضيخ من الرطب والجحش من الشعير والتبع
 العسل ونحوها واستنادهم في دعوى الاسكار الى انه قد يخلط على عقل
 شاربه حتى يخرج عن الشعور فيقع في النار ولا يحس بحراماتها حتى
 يخرق فيها ويقع في الماء حتى يغرق فلا يحس بنفسه حتى يخرج وقد
 ونحو ذلك وفكره في كتبهم المصنف في التحريم كثر من هذه الامور وفيه
 ان ذلك لا يقتضي تحقق وصف الاسكار بل هو اعم منه والعامة لا يدل
 على الخاص ثم ان ذلك انما يحدث على من ترك الشرب زماناً طويلاً فيفسد
 منه شراباً فاحشاً ويحبب به بدن يا واحداً ولا يشربه شياً فشيئاً فيغلب عليه

انظر

لذلك ولو انه شر به بتدريج كما يشربه ارباب السليقة لم يغلب عليه
 استمر الى سبته كما ان الجائع اذا اشتد به الجمع والعطشان اذا اشتد
 به العطش فافترط ما لا اكل والشرب وكان الجوف خالياً من الزاد والماء
 وقع منه ذلك ولذلك لا يكون غالباً الا في الفقر وخصوصاً الكفا
 لا فراطهم بالشرب عند وجده بعد طول فقدانه ومنها ان من الاسرار
 لان من المصير بالمال والبدن وهذا الجحش من سابقه لا يميزه تحريم
 باسرها وجميع الاشياء الباعثة على الضعف من الثباتات وغيرها
 والقواكر وغيرها ان كان المد على حصول الضرر ولو ضعيفاً او في
 بعض الاوقات او من بعض الوجوه وان لم يدرك من جميع الوجوه
 ليس جازياً في التنبأ انه فانه من وجوه متعددة وقد يخلط في البقع
 والصفراء والريوطات ثم هو كثره من المطهورات والشروبات حرام
 على من يحصل له ضرر معتبر من جهة صاحب السبوت الشديدة وكذا
 بلقاء من المأكولات والمشروبات فانها تجري فيها الاحكام الخمسة
 ومنها ما استدلل به الامام عليه السلام على بعض من مجد وجوه الواجب من
 عاينهم ان كان كافلاً فهو كافلاً محضاً واهلكتها ان كان كافلاً ولم يكن

فانه نجس ونجس ما ينجس ويؤيدون قاعدة اصل التوقف فيه ان
 ليس مع التارك فتوجب عليه الفعل بل مع المحرم الذي حرّموا العمل
 فذلك ان لم يكن من اهل النظر كما كان منهم فقصر ثم قد يتأان
 الأخذ بالدليل نابع وان اخطأ فلا هلاك على من اخطأ في الفروع
 كلام الامام مع المجاهد للاصول ومنها الاستناد الى الاطراف التي
 راجعها عن الأقباء ونقلوا عنهم راجع الأئمة الاثنا عشر في المنام
 عن شرب بعضهما مقرون بالجموع كما نقل انه رأى شخص في حجر المحسن
 عليه السلام قد قلب وجهه عن محله ودعا الى غير مفرقة فسلّم ذلك
 راي الامام عليه السلام فقال لم يشرب النبيك فخرني بكثرة هذا
 اثره بغيره وفيه ان الاحلام لا تكون شواهد للحكام بانفاق علماء
 اهل الاسلام وما ورد من قولهم عليه السلام من رانا فقد رانا ليس فيه
 دلالة الاعلى وما راي صورهم على ما هي عليه على انه قد يقع الاشتباه
 في المنام في فهم الكلام ثم انها معارضة بروايتنا القنوني رحمه الله
 فقد نقل انه رأى القصب عليه السلام في مجلس سيد علي بن جهم عند
 الجمع يشرب بها ثم من فخر الشريف وسلم الى الشيخ ورؤيا شيخنا

الشيخ حسين النجاشي قلنا نقل الى انه رأى نفسه في المنام داخل في
 الشربة الحسينية عليه السلام قال فبينما انا واقفا ذرايت سبيل الشهادة
 عليه السلام قد خرج من الصريح المبارك قال واخطى في بالي ان اسئله عن
 شرب دخان النبيك هل هو حرام او حلال فسلّمه فقال في الجواب
 حلال لك لا تشربه ومنها حديثان لم يقل في الكتب المعتمدة وإنما نقل
 في كتاب غير مشهور ولا معروف ويظهر عليه انما هو الوضع والترتيب
 في احدهما انه باقى قوم من امتي يشربون الدخان وينفقون في الهوى
 وفي آخر وصف النبيك بان له اذنا كاذبان الحمار ثم صرح فيها بالبرائة
 من الشاربين ومن العجائب شحفا فافضل من الاخبار وبيّن صنف صائغ
 واكثر ما ذكر فيها من الادلة ما هو من قبيل ان فلا تاشرب فمات وفلا تانا
 شرب فاحرق ونحو ذلك ولو اراد احدنا مقابلة مثل ذلك في جميع الماكولات
 والمشروبات كان يقول ان فلا تاكل ففقدت وعات وفلا تاشرب ففقدت
 قلت وفلا تادخل الحمام او خرج منه او جامع فمات وهكذا القصر من الا
 ولم يكن الا ذكر قليل من تلك الاشياء ورويت في بعض حواشي اشياء
 مضحكة ومنها انه يورث البحر ومنها انه يعرب توناباك وفي الامامية

مع نقدهم التام ان ياخذوا بمنزل هذه المخرقات في اثبات هذه ^{الاحكام}
ومنها قول بعضهم بحرية الرقيق المخرق واستنادا الى ما ذكر في التنبأ
نعم القول بحرية الرقيق الفاروق لدخول اجزاء المخرقة في المضطر
ان صح ذلك لا يحصى عنده ومنها قول بعضهم بحرية قهوة الدين مستندة
الى ان حبسها يصير الاحراق فحما فيكون حراما وفيه انزع الاعراف
بصيرورتها فحما لا تثبت حرمة لان الحرية انما هي في الطين وقال ^{فضلهم}
على الاطلاق ان قول النبي صلى الله عليه واله رسيا في زمان علي بن ابي طالب
القهوات بما اراد به قهوة الدين وان كان اسم القهوة في اللغة موقفا
للمحر لانها تشبه بالوضع بالكؤوس والوضع والاجتماع لها في المجالس
وتحذ ذلك وهو يجب فان الطلاق القهوة على قهوة الدين ليس من لغة
العرب ولا من لغة العلم لانها مستحدثة والقهوة انما هي المحرولون
الاحكام المخلقة بالموضوعات ياد بها المعاني الجديدة سميها ^{الحصل}
والدين والسكر مثلا وحرمتها وسميتها المخرقا بدار اسمائها فخلنا
ومنها توقف بعضهم من العمل بحكم فاستخروا العقل على ثبوت بحث
لا يخفى على النساء والاطفال فان عالما انهم وصالحا من صلح انهم

كان

كان واقفا على شاطئ الفرات فرأى امرأة قد غرقت في الفرات وكان
قاددا على الدخول اليها واخر لحيها فلم يفعل ولزم على ذلك فقال ان
مس بدن المهر حرام ولم يخبرني حديث يدل على الاذن في خصوص هذا
المقام فترك المهر وهو ينظر اليها حتى تقضى عليها او انها تولى بوجوب
الجهنم حيث عرفت بالذكا ومط في الاخير بين مستندين الى بعض اشياء
لادلاله فيها ولو دللت وجبنا ما ويلها او طرحها لاستمرار عمل ^{الشريعة}
على خلافها وظهور اتفاق العلماء على عدم العمل بها ومنها قولهم بوجوب
غسل المجنة لغير روايات يقيد ظاهرها ذلك وهي معارضة
ومع عدم المعارضه هي مخالفة لطريق الشيعة لانه لو وجب كان
ظهوره فوق ظهور وجوب غسل المجنونة والخيف الا في جميع ^{الكلمتين}
يرى كل جمعة وغسل المجنونة لخصوصها بالاواج او عن عرض لعاني
انفاق وغسل الخفيف من خواص بعض النساء فالحكم من القطعيات
ومنها قولهم بوجوب زيارة سيد الشهداء عليه السلام لبعض احوال
ظاهرها ذلك وفيه ان ذلك على خلاف طريقة المسلمين فان الواجب
من السفر مقصود بغيرهم على الحج ثم يلزم على كل مسلم ان وجوبه ^{الشدة}

من وجوب الحج لعدم توقفه على الاستطاعة كما في الحج لأنه بدني لا
مالي ولو قيل بالمالية لزم الحاقه بالحقوق المالية يخرج من الترك
مع الدين والتزكوات والاخماس ولو كانت واجبة لادخلت في الوصايا
الواجبات ولتأدى بها الخطباء في غير محل النفقة في جميع المقامات
ومنها انكارهم حرمة النكاح في ديار رجل من فضلهم في التحف
فقال لها الدليل على حرمة النكاح انما ينعقد باجماع او سيرة
او ضرورة فقلت في جوابه ما دل على وجوب الدين ومنها انكارهم
الفقهاء وكيفية المنصوص عليه من الاركان الصلوية وفيه الركعة
هي الاصل لغوات الركب بقوات بعض اجراء وانما يطلب الدليل على
عليها ومنها الجواب بعضهم وضع الميز في الكفن فوق القبر استنادا
الى رواية فيها ظهور في ذلك وفي ان الظاهر من اطلاق الميز وضعه
تحت القبر وان سيرة المسلمين وطريقتهم على ذلك ومنها ادعائهم
انهم هم العالمون بالاخبار دون المجتهدين وفيه ان الامر بالعكس كما
لا يخفى على النصف لان العمل بالاخبار انما يكون بالعمل بما فيها ومنها
اخبار العرض والرسائل الاخرى بايجاب العمل بما اراد الله تعالى فيهم

وهي

ومنها تركهم العمل باخبار كثرة الكتابين وزوم النقد واجبة ذلك
انهم زعموا ان طريقهم اوفق بالاحتياط وهذا المجيب من السابق
العامل بالاحتياط الذي ينفذ الاخبار بقدر الدرهم والدينار فيخرج
غشها وسميتها او صادفها وكان فيها كما امر واهلها قول كثير من
علمائهم بحرمة الدين في غير اللحد شق او وضع سراب ونحوه وهي
مخالفة لعمومات الادلة وسيرة المسلمين ومنها قول بعضهم بان
التحذير وهو اداة طرد العامة تحت التحذير شرطي في صحة الصلوة
والحرمة في اجتماعهم ما يظهرون عبارة الصدوق وهذا ما يحتاج
مذهب العلماء قديما وحديثا حيث لم يذكره ذكر من الشرائط ولا
المسلمين وسيرةهم وطريقتهم ومنها ما نقل عن بعض اهلنا
من الجواب اربع وخمسين مسألة في مسائل متعلقة باعضائهم
مخالفة لظاهر الاخبار والضرورة والبدنية ومنها انكارهم كل
رواية حتى ان بعض فضلائهم راي في بعض الكتب المجهولة الموصفة
لذكر ما يرويه القصاص من ان جزيرة في البحر تدعى الجزيرة الخضراء فيها
دود لصاحب الزمان عليه السلام فيها عيال واولاده فذهب وطلبها حتى

وصل الى مصر فبلغه انها جزيرة فيها طوائف من التصاريق وكانت
 لم ير الاخبار الدالة على عدم وقوع الرقي من احد بعد الغيبة الكبرى
 ولا تتبع كلمات العلماء الدالة على ذلك ومنها ان زروى في بعض
 عن بعض فضلا عنهم انه قال اذا وقعت على باب البلد فاقبل رجل
 اعراقي من الصحراء وقال قال الصادق عليه السلام كن اوجب على العمل
 بروايته ومنها قول بعض فضلا عنهم يحرم نسخة العلوية استنادا
 الى اعراض الامام عليه السلام عن قول اترقي في ذلك الكتاب وانما ذلك
 وتولاه عليه السلام ان لا ننزى برزنا على عيش واما علمت ان الدلالة
 في ذلك على انه مخالف لظاهر الكتاب والسنة النبوية وقول علماء
 الامامية ان لم يبعد ذلك من المحرمات ومنها ان فاضل من الفضلاء
 من يميل الى طريقتهم ذهب الى ان الماء لا ينجس بالغيث بعين النجاسة
 في الصفات الاربعه معا فضلا عن واحدة منها مستندا الى ان الكتاب
 والسنة لا على طهارة ماء الفليل فلا بد من الجمع بينهما وبين اخبار
 النجس بالغيث يحمل اخبار الغي على الاحالة اليها بحيث يخرج من
 اسم الماء وقد خالفه في هذا الاجماع والاخبار وقد اجتمعت مع

اعظم

اعظم علما منهم في مكان فقال لي رايت في رسالتك ورسالتك ^{علي}
 يعني جناب زبدة المجتهدين وافضل العلماء العالمين مولينا وفضلا
 مير سيد علي واما طله ان من المحدث لاسم الله حرام وليس عليه دليل
 فقلت له اذا لم يكن على وجوب تعظيم المحرمات دليل فالدليل على
 عدم جواز نجس القرآن والفائز في القنارات فسكت وكان غرضي
 دفع استبعادهم وتوجيهي الى غير ذلك من الاموال الجسيمة والزخرفات
 الغريبة الى الاقتصار وصدورها من جاهل فضلا عن عاقل ولو روت
 حصرها لاسي القلم وعقب السهم ومن جملة هذه فواتهم وبعضهم
 طعنهم على العلماء في اعتنائهم بما عدل من الحديث من العلم علما
 وتعلما ويندبوا له ليس في الروايات ما يفيد الاخر بذلك والاذ
 فيه ولا عرف ذلك بين اصحاب الائمة عليهم السلام فوضعها وتدوينها
 وكل يدعه ضلالا وكل ضلالا لم يسيلها الى النادر بعضهم ^{بعضهم}
 حتى وكشف حقيقة الحال فتدفع غياص الاشكال ان تقول و
 على الله المعول والاعتماد والانتكال ان العلوم مشتركة في انحاء
 تحريم فيها من جهة ذاتها لان العلم منه كمال والجهل منه نقص

لذلك دخلت جميع العلوم تحت علم الله وعلم الانبياء والائمة ولم
يرد في الاخبار شاهد على تحريم شيء منها وجميعها وترتيبها وتعليمها
وتدوينها وتسميتها انما هي لذكرها بعد نسبتها وجميعها بعد
وضبطها بعد تفرقة الجمع كتاب الله بعد تفرقة وجميع الاحاديث
بعد نسبتها ولا يكون لها حكم غير حكمها الا لامر خارج اذ لا عين
جهرتها لقرطاس او المداد او العلم ونحوها ثم العلوم على قسمين **اولها**
ما حرمت غاية الرتبة عليه كعلم الله والقيامة والكهانة والوسيقى
وعلم القمار وعلم الشجيرة وعلم الضلال ونحوها والذي يظهر بعد
الناس في الاخبار ان التحريم متعلق بالعل بهادون العلم فالعلم
والجمع والكتابة ونحوها ان كانت الغرض صحيح كالحل والابطال والتمسك
الى المعرفة النجى عن المنكر وهكذا فلا باس بها ومع الخلو من الغرض
او ملاحظة الغرض الفاسد يحى حكم التحريم وكل ما كان الغرض منه **محميا**
وقصد به الغرض الفاسد كعلم النجوم للبناء على النائية على نحو ما يقع
من اللطيف الخبير جرام وعليه نزل الاخبار واعادتها بمثابة اولاد
كثير من اصحاب اعتناء عليهم كانوا متبحرين ومعلمين ان الائمة عليهم السلام

انهم

اقرؤهم على ذلك **ثانيها** ما لا يحرم غاية وهو على اقسام **احد**
ما لا يربط له في معرفة الاحكام لكنه يبعث على قوة الفكر وجودة النظر
في ربط العلوم الشرعية من هذه الجهة فخرج اذا اشهره الاثنى عشر
قواعد الفقه فان طريقة الفقهاء على الجادة الوسطى لا يستحقون
عن المفاصد ولا يعولون على الظهور من غير تحقيق فلا يصلون اليها
وان رايت بعض المصنفين من الفضلاء ممن جواز وضوء المختص
وعدمه على مسئلة جواز انتقال الاعراب مستقلة وعدمه وربما
نوه بعضهم بناء مسئلة الاستصحاب على بقاء الاكوان وعدمه
وهكذا ورونك تصديق العرب بهذا العلم والبناء على الاشتغال بتحصيل
علم الشرايع لعدم وفائده بالجميع اولى ومن هذا القبيل النظر في المداد
الشعرية وانشاد الشعر وحفظه وهكذا حال كل عمل يخل بتحصيل
العلوم الالهية ومعرفة الاحكام الشرعية **ثانيها** ما لم يربط بها
ولا توقف لها عليه لا يرتبط ببعض مسائلها كعلم الهيئة المرتبط
بمعرفة القبلة وعلم الحساب المرتبط بضبط الوصايا والمواثيق **ثالثها**
ولا يربط في استجواب معرفتها وتدوينها وتعليمها وترتيبها لا تتوقف

معرفة الاحكام عليها فان متعلقها العمل دون العلم بل انما تقتض
 صلاح الناس عليها **ثالثها** ما يتوقف عليها توقف لزوم الاثبات
 كمال فلا يكون القضية فيها الا بها وهو قسمان **احدهما** ما نغني
 القوة القدسية في العقل السليم والظهور بين العقلاء عن ^{الرجوع}
 الى الكتب المصنفة فيها كعلم الميزان فانه يحتاج اليه في اثبات الاحكام
 شرعيةها وعادياتها وعرفياتها لكن صاحب الذوق السليم يدرك
 الاحكام وهي متوقفة عليه من دون نظر المير ولذلك ترى العوام
 من اهل الصحارى والبلدان من جميع الاصناف من اهل جميع اللغات
 مبنين كلامهم في اثبات احكامهم عليه وان لم يكونوا سامعين به
 او ناظرين اليه وعلم الكلام فان موضوعه معرفة الشرايع الموضوعة
 عليها معرفة الشرايع لكن لا ينبغي على من يتبع السير وناحل ونظر في
 سيرة محمد سيد البشر واولاده الائمة الميامين الغرر ان لا يوجب التعق
 في معرفة اصول الدين ولا النقل الى كتب المتكلمين كما جرت عادة
 المسلمين حتى انهم ينبغي ان يحسب من ضروريات الدين فان عقائد
 الاسلام لم تزل مقبولة من الاعوام الذين لم يسمعوا بعلم الكلام عند

التي

النبي والائمة عليهم افضل الصلوة والسلام وكانوا يقبلون ^{منها}
 كلمتي الاسلام والايمان ولا ينسبونهم الى كفر ولا عصيان والا
 بمثل قول بعضهم البعض تدل على البعير وان الذواب او المنزلة لا
 يدور من غير مد يد من غير حاجة الى الاحتياج بغيره وما قيل من انه لو
 اكتفى بهذا المقدار لانهم معدويرة الكفار وكل من استحقى الخلود
 في النار مردود بان الله قد نصب دليلا يفهمه اولى المكلفين فكل من
 اخطأ كان من المقصرين او ان اللطف شمل المصيبين وان كان
 للمواخذة مستحقين وليس شمول اللطف للندوب واجبا على
 رب العالمين نعم الخوض في مباحث علم الكلام يزيد البصيرة في معرفة
 عقائد الايمان والاسلام لكن التعق بالخط في تلك الصواع قد
 يبعث على حصول الاعتقاد الفاسد وصاحب القوة القدسية ^{المستبينة}
 عن الاطراف الالهية عنى عن النظر اليه غير محتاج الى الاعتقاد في ^{الاعتقاد}
 عليه وما ورد في بعض الاخبار من ذم الكلام والمتكلمين انما هو في حق
 المخرج عن الدين والمخارجين عنه كيف لا وليس فيه جاريا على ^{هنا}
 سوى التعرض للاعتقادات الموافقة لما عليه الائمة الهداة ولا شك

ان المجتهد فيها من اعظم الطاعات اللهم الا ان يكون مترددا على التثا
من جهة جمعة في الكتب المحتاج اليها في ضبطها والمداد والقرطاس
ومن قبيل هذين العبدان علم المعاني والبيان والبيان وانها لا
في توقف الفطاهة عليها لكن صاحب الطبع السليم والفهم المستقيم
تغنى عنها **ثانيها** ما لا تخفى القوة القدسية من الرجوع اليه
الاخذ في معرفة الاحكام الشرعية عليه لكونه مبتدئا على النقل و
التوقيف فلا يعرف الا بالتعليم والتعريف وهو اقسام **اولها** علم
اللغة المتضمن لبيان معاني الالفاظ العربية فان الفاظ الكتاب
والسنة لا تعرف الا بعد معرفة الاستعمال ففهمها على من لم يكن من
العرب من فارسي وتركي او هندي او غيرهم واما العرب فقد اختلف
لسانهم لعاشرة العجم وذهب منهم كثير من الالفاظ العربية وما
بقى منها اكثر تغربت صورته وتبدلت حروفه ففهم بالنسبة الى اللسان
من كان موجودا وقت الخطاب ليجام الاعراب حتى ان اعلم العلماء في
هذا الزمان لا يعرف ما كانت تعرف النساء منهم والصدبان فعلم
توقف الفطاهة على معرفتها وانيته حفظ وضبط بحجة وكاتبته

كان ان فهم اهل كل لغة للغتهم موقوف على تعليمهم اياها و
تدريسهم لها **ثانيها** علم التفسير وهو ما يتوقف فهم معاني كلمات
القران على فهمها عليه فيتوقف معرفة الناسخ من المنسوخ والحكم من
المشابهة والعامة من الخاصة والمطلق من المقيد والمحل من المبين و
الحقيق من المجاز لان جميع الكافين بعد عهد الانبياء عليهم السلام يحكم
الجملة لا يعرف تفسيره فلا يمكن عرض الاخبار عليه وتصحيحها **ثالثة**
وتخصيها مخالفتها وتدينه وكاتبته اقرب الى ضبط الاخبار
اقتصروا في كتبهم على ذكر المفسر في الروايات لانهما به الى اجمال ما عدا
وقد ربطا **ثالثها** علم العربية من النحوي والتصريف المتكاملين بيانا
الكيفية المتعلقة بالهيئات الاصالية والكليات العارضية وقد
استسهلها امر المؤمنين عليه السلام فكل فاعلم من فرع وكل مفعول
وان حروف العلة اذا تحركت وفتح ما قبلها انقلب الفاء وهذا العلم مما
يتوقف عليه فهم الاحكام الشرعية لان جملها مستفاد من الكتاب و
السنة والفاظها عربية فمن انكر التوقف كان مخالفا للضرورة والبداهة
ثم التعليم والتدوين والترتيب محتاج اليها للضبط والحفظ عن النسيان

ولا يستغنى عن هذه العلوم الشئ صاحب طبع سليم وذوق
مستقيم لانها ترفيضية كلاً او جلاً فمن لم تكن له معرفتها فليس
غير انه يكتفي الاشتغال فيها على مقدار الحاجة اذ لا معنى لغير العلم
في المقدمات وتضييع الغايات ومن كان فصيهاً العرب استغنى
عن ذلك **بابها** علم الفقه وهو عبارة عما يجمع النتائج المستفاد
من الأدلة لحفظها عن الضياع فما التاثير كمال العبد اذا احرهم مؤلهم
باوامر متعددة ونهاهم عن امور متعددة في مجالس متفرقة وخص
بكل خطاب بعضها منهم مع تشريكهم في التكليف فجمعوا محمول
تلك الاوامر المتواهي باخص عبارة وجعلوه في طرقات لتلاصق
عليهم مطالب حلالهم ولاشك ان ذلك من الخرم وقوة الخرم وان
هو لاهل اقدم عند مؤلهم من مضيع احكامه وواكلى امرها الى
الحفظ وعلى كل حال فهذا العلم هو العلم المراد وجميع مسائله من
اهم ما يراى فلم يبق اعراضه الا على العلم والقسط والمداور والمجد
وفي الحقيقة هم بالجميع قائلون وبالكلام ما من لكن قولهم لا يراى علمهم
وفي القوائد المدنية انه سئل عنها ان يكتب كتاباً في فقه الاحكام

فجاب بانى لا يكتب سوى الاحاديث الواردة عن الائمة عليهم السلام
واستنادهم الى انهم لم يدون سابقاً فيكون بدعته يجرى مثله في كل عالم
يدون في السابق من مواظب وخطب او غيرها وهذا من العجائب الاول
والثاني حاله بالعلم عليها وذلك ليستغنى بسببها للسلافة من ضياعها
وذلك لادم عند العقلاء في حفظ مطالب الدنيا وهذا اولى منها و
هذه الكلمات لو كان صدوقها من الاطفال لو جدها غريباً ثم ان قولهم
بيان لعلمهم لانهم لا ناوا بما يحسون ويناطرون ويتعوضون لسائل
تلك العلوم ولا يذكرون ذلك والعلوم عبارة عن تلك المسائل او علمها
وليس عبارة عن المداد والقلم اس فلان قوله والمحدثون الاولون
ان كانوا بالروايات عاملين وعن دلائلها وتعارضها باحثين وعلوا
منها الاحكام سيد المرسلين كان علمهم فقهها وكانوا فقهها بمجتهدين
والا كانوا حاطين للالفاظ كما لعوام الائمة ومنها التي شئ من الاحكام
خامسها علم اصول الفقه وهو العلم الذي انكره غاية الانكار واكثرها
من الطعن بسببه الى العلماء الاختيار والفضلاء لا يراون وعوا انهم من
البدع وان علمهم يخرج عن كونهم معرفاً بين الرهافة ولم يكن صادراً عن الائمة

ولذلك على الصدوق والكليفي وغيرهما من المتقدمين من صنف
 الاخبار بين دون المجتهدين ويستفهم انهم ان لم يكن عارفين
 بشك المسائل واخذين بها عن الشواهد والدلائل فليسوا من العلماء
 ولان العارفين باحكام خاتم الانبياء والائمة الصادقة الاشارة اليهم
 من الاعوام ضالون عن السبيل شرافتين بين الدلول والدلائل الا
 ان يكون طعنهم من جهة التسمية والنسب وسئل لا يصدر عن صاحب
 ولي متين وصريح من التعرض للبرهان وقد عرفنا ما يغني عن الباطل
 فلا بد من ذكر مسائل على التخصيص لا يفتقران ما ذكره من الزجر في الايات
 ويظهر ان ما عاين على الاجتهاد او اقام من الخطاء الفاحش او العصبية
 والتمار ومنها مسئلة المحسن والفتي العقبين ولم ينزل العلماء الا
 منهم والاولا ائلا ينافون ويباحسون بها اهل الباطل في معرفة الحقيقة
 والبطالان ما يلزم على القضية الايمان وكون المسائل التي يستعملها
 العقل من ضروريات الدين فلا مشقة للبحث فيها لا وجه له لان تعدد
 ما ينزل الحكم سياتا والضرورة تختلف مراتبها على ان الملازمات العقلية
 التي تبحث فيها في مسئلة مقدمة الواجب والنتيجة من الصدق لا ليست

بمعرفة

بمعرفة ثم استقلوا له في كثير من الاداب والسنن والمكرهات لا
 يتكبر على انية قد يغفل المستدل عن الضرورة مع شوقها غفلة وقد يغفل
 على بعض اقسام الشبهة ثم المكلف في ابتداء بلوغه وعدم اطلاع له
 معاشرته والاعراب في الصحارى البعيدة عن العمران الذين يباشروا
 اهل البلدان ربما خفيت عليهم اكثر الضروريات وكذا الكافر المستعبد
 الاسلام وان كان في بلاد الاسلام والاسير من حين الصغر في بلاد
 الكفار والوارد منهم الى بلاد الاسلام وقد اسلم حين ورودهم
 فيجب على كل من غنى بارشاد العوام وبيان الاحكام ان يعرف ما هو الحق
 في هذه المسئلة فان لم يكن عارفا بها فليس من العلماء الذين هم بمنزلة
 الانبياء فهذه المسئلة مفرقة مبدئية عند العلماء دونها ولم يدركها
 واكثر المدققات عند الاخرين تكن على قدر عند الاول والسبب
 الثبوت وعدم امكان تظاهر العلماء في تصنيف او تأليف وما جاء
 مدوناً من الاخبار فمن حاجز الائمة الاظهار على ان المسائل الاصولية
 لما كان محتاجا اليها كالفقه الاستدلال بالكتاب والسنة واكثرها
 يعرفه الاطفال اللغوية يعرفونها وكرهاها وهي مشتركة بيننا وبين العامة

اكتفينا بكتب لغتهم عن كتب لغتنا وكتب عربيتهم عن كتب لغتنا
 الى ان ظهر دين الامامية وارفعت القيمة فصفوا كتبنا وذكرنا
 ما هو الحق عندهم وكان اصحابنا المتقدمون سياترون فيه ويقتلوا
 ويتناظرون ومنها مسائل تقسيم الاحكام الى الاحكام الخمسة
 المصنوعة والموسوعة المعينة والمخيرة والمعتن الكفاي وهكذا
 مستفادة من الكتاب والسنة والقررة من الدين ومن لم يفهم
 من المتأخرين والقدماء كان معدودا من الجهال لان العلماء ^{سبعة} ولم
 عمل ولا فتوى وكان يخطب في الشريعة خطب عشوي فان اردان
 معرفة ذلك غير محتاج اليها كان في ذلك انكار لزوم معرفة احكام الشرع
 اذ ذلك من اعظم الاحكام الشرعية التي يحتاج اليها جميع الرعية ومنها
 ما افرز من المباحث اللغوية لشدّة الاحتياج اليه وتوقف الخطابات
 عليه وكثرة الغيل والغال وحصول النزاع والجدال وعدم استيفاء
 اهل اللغة للبحث فيه وهو امر يحتاج الى ابحاث الحقيقة والمجاز ^{الشعر}
 والمضمرات وكيفية الاستعمالات وبيان ما يجوز منها في لغة العرب وما لا
 يجوز والاصيب في ان من لم يكن له خبرة في الحال ولا يعرف الجاز من غيره في

انواع الاستعمال فلا يعد من العلماء ولان واداة الاخبار العا ^{ملين}
 عليها لم يحيطوا بخبر ذلك لم يكونوا عاقلين على الصواب ولا مطيعين
 رب الارباب وانما اغشوا عن المتقدمين لظهورها في ايامهم بين ^{العلم}
 فضلا عن العلماء الاعلام كما غشواهم باللسان عن البيان ومن قال
 بان الكليني والصدوق شلا ونحوهما مثالا ليسوا من الاصوليين فقد
 نسبهم الى الخروج عن الشرع الذين لانهم على قوله علموا على الاختيار
 من دون معرفة ما يتوقف عليها من المقدمات وكذلك الحكم في اخذ
 العبد من كلام ساداتهم والرعية من كلام رؤسائهم لوضع العلم
 احكاما بصارات متفاوتة وتقريرات مختلفة ثم الحكم بما يجري في لغة
 العرب كذلك يجري في جميع اللغات فلو فرض ان الكتاب والروايات
 جاءت بلغة من باقي اللغات لم يعرفها المحقق منها والمجازاة و
 كيفيات الاستعمالات ومن لم يعرف مفاهيم كلامهم خطب عشوي
 في معرفة احكامهم ومنها بحث تقسيم المحققين الى اللغوية وغير لغوية
 وخاصة وتعليق مقدم وانما الموتر في البحث في ثبوت الحقيقة الشرعية
 وتوقف فهم الكتاب والسنة على ذلك من الامور البديهية لان ملان

فهيها والحكم بدلوا لها وتوقف على ذلك فمن لم تكن له رجة بهذه
 المباحث فلا يحسب من العلماء ولم يفهم شيئا من الكتاب والسنة
 ومنها بحث المشتق وان بقاء المبدء شرط فيه والافيني عليه فهمت
 الاحكام المتعلقة بالمشتقات كلفظ الثمرة والحائض ونحوها فمن لم
 يكن على بصيرة منها لم يفهم تلك الاخبار المستعملة عليها ومنها بحث
 المفاهيم وتوقف معرفة الاحكام واخذها من الادلة العقلية عليه
 مما لا يخفى على اهل العلوم فان فهم معاني الالفاظ في الكتاب والسنة
 موقوف على معرفة المنطوق والمفهوم واصسام المفاهيم ومعرفة
 المصطلح والردود منها والقوى والضعيف والاقوى والاضعف
 اذ كل من ادرك معرفة معاني كلام مشغول عليها عرعا كان او غيره لا بد
 من بحثها وتوضيح فكرها فان لم يكن ما نفاها لم يجر الى الاخذ من
 الكتاب والسنة فيما اشتمل عليها وهو بدعي ومنها البحث في الادراك
 والنواهي وبيان ما يفهم من اطرافها وهو من المباحث اللازمه اذ
 يرتفق معرفة اكثر الواجبات والحجرات على تحقيقة والكتاب والسنة
 ملوان منها واطراف البحث فيه لكثرة الاختلافات ولزوم معرفة المراجع

والبري

والمرجوع منها وكل من لا يعرف معانيها وما يستفاد من حقيقتها
 وما افادها من اذهن من الاعوام لانه قد خفي عليه اكثر مدراك الحكم
 فكل من ليس له في هذا المقام معرفة وتحقق تام ضاعت عليه
 الاسلام لكن العلماء السابقين استغنوا بظهورها عندهم لافهم
 من اللغويين او لتقريب عهدهم عن التدوين فكل من لم يكن من الاصوليين
 فليس له قابلية فهم الاخبار والكتاب المبين وكذا الحال في جميع
 والمنهيين من اهل امر كان باي لغة كانت فالكيفي والصدق وقد
 تقدمها من العلماء من الرماة وغيرهم من الاصوليين وان لم يكونوا
 منهم فلا يجوز ان يعول عليهم والاخذ عنهم والاخبارية ترجعون اليهم
 ليسوا باصولية فان صدقوا في دعواهم خرجوا عن الطريقة الشرعية
 ومنها البحث في الملازمات من مسئلة التي هي عن الضد والمقتضيات
 والبحث فيها يرجع الى امرين **احدهما** من جهة دلالة الخطابات
 فيرجع الى مباحث اللغات فيجب البحث عنها كما يجب البحث عن غيرها
 وتدوينها كغيرها تحفظا عن النسيان وعدم الضبط وبدون ذلك
 يجهل الحكم الشرعي ومعلوم ان العلماء من تقديم الدهر لا يخفى عليهم ذلك

وكانوا مكلفين عن البحث فيها ما لظهور الحال عندهم قبل تكثر
 الاقوال اولان ذلك من سوء في مصنفات اخر وان كانت من غير انشاء
 الاثر الاثني عشر لان البحث فيها وفي كل ما يتعلق باللغة العربية
 بين جميع علماء المسلمين ثم الحكم يجري في جميع اللغات فلو فرض ان خلا
 الشريعة بغير الالفاظ العربية للزم التعرّف من هذه الباش في غيرها
 البحث عن العام والخاص والمطلق والمقيد والمجمل والمبين والتام
 المنسوخ ونحوها وهي من الامور المتكررة في الكتاب والسنة وقد
 العلماء عن عدم معرفتها فمن لم يجهد في معرفتها لم يطل في معرفة
 باعد ولم يحزن للناس الرجوع اليها واما عود من لم يكن له فيها خبر تام
 له نصيب في معرفتها الاحكام فمن لم يكن عاقل ذلك من العالمين ولم يخل
 في معرفة الاصوابين فلا يحسب في احكام الشريعة من العارفين وشمل ذلك
 جاز في جميع اللغات وفي خطاب العبيد من السادات ومنها اجتهاد الاجام
 وبيان امكانه ووقوعه والعلم به وجميعة ومن اعظم ما يلزم على الفقيه
 احسان النظر فيه انه هو الميزان وعليه المدار في الرد والقبول للاخبار والآراء
 لغايات اكثر الاحكام ولم يكن للشرعية استقامته ولا نظام فمن لم يعين فيه

نزهة

نظره ولم يجلب فيه فكرة فليس محذور من العلماء ولا محذور من الفقهاء
 وعلمنا ان من المتقدمين والمتأخرين لم يزلوا يراهم في فائمين وفاعلين ومن
 انكر جميعة فقد جحد معتبر ولم يبق له في تسوية الاحكام المتعلقة بغير
 خاصة الى ما يات لها من موضوعات اخرى سوى القياس بل ان ادعاء
 الضرورة فيما عدا ما شذ منها وتدرجتها باحث القياس فلا بد
 من اتقانها ومعرفة ما يدل على خروجها من اقسام الادلة الشرعية والفرق
 بين القياس الياسل وما هو قياسيها ليس منه من مخصوص الحللة
 ومفهوم الاولوية من اللفظ لرجوعها الى الالة اللفظ وكذا طريق الاولوية
 وتيقن المناط ما يستفاد منها القطع فان ترك العمل بها انكار جميعة
 قول المعصوم وطريقه الاولوية التفسيرية قام النزاع فيها والفتوى بجميعة
 لظاهر بعض الروايات غير خال عن القوة وعلى كل تقدير من لم يكن له خبر
 من هذه المسائل فليس له لياقة الاخذ من الروايات ومنها بحث الاجام
 والتقليد المتكفل ببيان ان المتسعين على قسمين ثابتهن وتبين
 وليسوا قسما واحدا كما عليه الاخباريون وغالبا في ذلك ضرورة الدين
 وسيرة المسلمين بل سيرة الامم السابغةين فلا بد من بيان بحث يبين

معنى الاجتهاد والتقليد وما المقبول منها والمردود وبطلان القضا
وان منصوص العلم وطريق الاولوية وتوقيع المناط ليست منه فالعلم
ان لم تكن عنده خبره من هذه المباحث لم يكن من العلماء ولا من اهل
الخبره فبشر بعث خاتم الانبياء وعلى كل حال فالعلماء السما يقنون
اللاحقون المجتهدين ومنهم الاخباريون مشركون في استغفار
الوسع في تحصيل الظن بالحكم الشرعي من جهة الموضوعات والقواعد
الشريعة بل في الصدق وايضا وان توهم الاخباريون انهم على خلاف
ذلك فهم مجتهدون من حيث لا يشعرون لكنهم عاملون على الظن
من حيث انه ظن برغم انه علم والمجتهدون ومقلدونهم لا يعملون به
من جهة كونه ظنا بل من جهة اوله الى العلم فهم وانابعهم العاملين
على العلم من حيث الحقيقة دون الاخباريين وانما تابعوهم الراجون
في الاحكام اليهم والمعملون عليهم لايرون شيئا من الكتاب
الاخبار ولو اشتغلوا في تعليمهم بالليل والنهار فان كانوا غير
مطلعين فطعنوا من الذين الكاذبين الكاذبين واذا نامت
من المباحث علمت انه لا يحصى لهم من العمل بجمعها وقولهم مخالف للعلم

فلا يبقى لهم من الخلق فيما من المباحث الاصولية الا في افرادهما وضبطها
وذكر الخلاف فيها وبيان الخطا والصبوب في تلك الاقوال وكذا لا
كلام لهم في وضع العلوم الا في تدوينها وضبطها وانما في تسميتها
والاخرهم لم يزلوا يثناظرون في تحقيق مضامينها ثم على العلماء بيان
المسائل للعلم بها مع القول بها وان لم يكونوا بها عاملين فلا بد من
ذكرها للرجوع على العاملين بها ثم كشف الحال بحيث يتكشف عنه غيب
الاشكال انه لا شك ولا ريب في ان الله حكما واقعا حدث عنه
الانبياء ونزلت به الكتب من السماء وان للوصول الى الميراث والاطلاع
طريقين ظاهريا وقطعيا وان لا بد من بذل الجهد وامعان النظر في
الطريق الظني من جهة قبوله وورده والبحث عن دلائله ومعارضاته
بعد الواسع فرة يوافق ذلك الواقع ويعرفه يخالف والمباشرة لك
العمل تسمية مجتهدا والعاجز عنه المراجع الى العارف به تسمية مقلدا
وبشوت هذين القسمين من ضروري مذهبا بل جميع مذهب السلفين
بل ضروري للملادين ومن انكذلك معترف بجناحه منكر بلسانه او خاف
بجمله موافق بعلمه من انكر الحكم الواقعي الاصلى الاولى اولم يدبث حكما

سوى ما في ضماير المجتهدين والمقلدين فقد انكر ضرورياً من ضروريات
الدين والشرع بنسب الأحكام المنفردة في مشيئة سيد المرسلين
بالنسبة إلى الأحكام المتعلقة بالموضوعات من قسم العقود أو الأفعال
من اجتماع الزيجية والحرية ونسب النسب وعلاقة الرضا والرضع
العام واضدادها فلا معنى لجعل حكم المجتهد والمقلد مما يانم فيه لا
على الحكم الواقعي الأول لأن الأدراكات من قبيل المرتبة وهي غير المرئي
وأما بالنسبة إلى الحكم الواقعي الثاني الذي جعل الأدراك عقداً
للمن جهل مركب كجهل القصر والأناثم والمجهول للاختفات في إتيان
الوجه أو شك في الأجزاء الصلواتية غير الأركان أو السجود النسب
عنها أو عن مضطرات الصيام أو النجاسة المجهولة أو الكون بين المشرق
والغرب في المنحط بأجساد القبلة فهو حكم واقعي ثانوي وقد تبدل
الأحوال فيكون ثالثاً أو رابعاً فلا شك في إمكان وقوعه في العبادات
بالنسبة إلى الأحكام والموضوعات وكذا الحكم الظاهري فيهما كما في
حكم الشاك في الحديث بعد الطهارة أو بالعكس وفي نجاستها الطهارة
الحديثة وعملها وفي فعل الأركان بعد تجاوز المحل وعدمه إلى غير ذلك

وكذا حكم العذر بالنسبة إلى التامس والغافل والعاجز الذي
يقتضيه التحقيق والنظر المدقق أن الإقسام الأربعة جائزة للأمانع
منها عطلاً الواقعي الأصلي الأولي وعليه بنيت جل الأحكام والواقعي
الثانوي فصاعداً والظاهر والعدري فلا مانع عطلاً من جعل
الأجتهاد والمقلد من الموضوعات فيكون الحكم فيها واقعياً ثانوياً
كما في الجهل المركب في مسئلة القصر والأناثم والمجهول للاختفات وكثير
من الأدراكات في الموضوعات والأحكام ولعل كلام بعض قدمائنا
في دعواه الموازنة على الحكم الواقعي مجمل على الثاني فلا يكون المتأخر
الأعلى المقصر من غير فرق بين أن يكون الظاهر من جهة الصدور ومن
جهة غيره إلا أن مقتضى الأصل والقاعدة والمجري على إرادة السادة
والعبيد البناء على العذر أو الحكم الظاهري فيما لم يعم دليل على خلافه
وإنظم من تخلفه الرعاة بعض لبعض والعلماء كل علم ورأيهم البناء
على العذري والظاهري لأعلى التخليفة في خصوص الواقعي الأصلي
دون الثانوي حتى كاد أن يكون ضرورياً من مذهبنا ثم ذلك لا يستقيم
إلا في أحكام العبادات وأما في المعاملات والأحكام فيقتضي ذكر

المفاتيح اجتماع الاحكام المتفاداة بعضها مع بعض كالموضحة
والاشهاد في اثبات الواقع الثاني ومتعلقه وصف المظنة في
المجهد والمؤكد بقوله حم حلال محمد حلال الى يوم القيمة وحرامه
حرام الى يوم القيمة من سوء الفهم وقلة البصيرة لان اريد بان
ان ما حكم به لا يبدل بغيره ولا يقع فيه نسخ بعدة فالمراد من الحلال
والحرام الواقعيين الاولين وانه لا يجوز التبديل في الحكم الواقعي
فلا منافات وان اريد ما يعم الظاهري وكان المراد انه اذا حكم بالحكم
الظاهري الذي يجب العمل به ظاهر اعلى كل ظان وبالعندى على كل
معدود وهو حكم واحد استمر ذلك واداره الواقع الثاني بعيد عن
ظاهر اللفظ بل اخذ من التعمية والافتاز المراد ان خصوص الحكم
في حين من الاحيان على شخص من الاشخاص لا يدان بقي وهذا بعيد
كل البعد ويتبدل الاداء لا ينبغي ان يفكر احد من العلماء مع المجهدين
والاجاريين الفاضلين بنسبت الحكم الظاهري والثامن الفاضل
بالواقع الثاني وينبغي تمام الكلام وبيان حقيقة المقصود المراد
بحول الملك العالم ومن اوجب الكلام الذي تميز فيه الافهام كلام مختلف

النفذ

النظام صادر عما غفل من النظر في هذا المقام لعدم ارتباطها بذكر
من الطعن بالعلماء الاعلام في قولهم السند بالاجتهاد والتقليد
مع انه اكثر من ذكر الاحاديث الفاضلة على ثبوتها في كتابه المستفي بالعوالم
المدنية حيث قال باب من يجب رجوع الناس اليه في القضاء والافتاء
وذكر فيه احاديث عديدة منها ما روى عن صاحب الزمان عليه السلام وفيه
انه ذكر بخط الشريف واما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها الى رواة
حديثنا فانهم حجتى عليكم وانما حجة الله عليكم ومنها ما روى عن بعض
عليه السلام انه قال لا بان اجلس في مسجد المدينة وافت الناس فاني احب
ان ارى في شيعتي شئت ومنها ما روى عن الصادق عليه السلام انه قال
لعيص بن المخنف اذا اردت تحدث شيئا فطع بك بهذا الجالس يعني زواره
ومنها قوله عليه السلام لعبد الله بن ابي يعفور حيث قال لا تفت كل
ساعة افك ولا يكتفى القندوم وبجى الرجل من اصحابنا وليس يفتي
كلما يستفتي فقال عليه السلام وما يمنعك من محمد بن مسلم وقوله عليه السلام
لشبيب العفرى حيث قال اذا اجتهدت ان تسئل فلن تسئل قال
عليه السلام عليك بالاسدى يعني ابا بصير ثم ذكر اخيرا اكثر من هذا ^{القبيل}

ثم ادعى انه لا يدل على الاجتهاد والتقليد واعاب على المحقق العلماء
والشهابيين والمحقق الثاني في فهمهم ذلك اقول قد علم من ملا^{حقلة}
التبيين حين ابتداء انساب الانبياء ونزول الشرايع الى زمان خاتم
الانبياء والائمة الاعضاء الى يومنا هذا ان الناس بين قسمين علماء
رجعوا في معرفة الاحكام الى الادلة الماخوذة من الكتب المنزلة من السماء
واخبار الانبياء والائمة واصحابهم بعد ان اخبر الله جوارهم ان كانت
الاحكام مجعولة عند العلماء الاعلام لانهم عارفون بمقتضاها^{مطالعون}
على غشها وسمنها عالمون بحقائق الغاطها ومجازاتها وعيوبها
وخصائصها ومطالعاتها وصديقاتها وحكامها ومتشابهاتها
ومستداتها مانها ومنسوخاتها خبيرون بعلايج معارضاتها وتقرينها
بذلك الى الملك الجليل وكان من كان منهم من اتم بحمل الله عليه^{عليه}
كالنبياء بنى اسراسل قد اثبت عليهم الله في كتب المنزلة وعلى السان كل^{نبي}
بعثه بدنيته وارسله قد ملات مدائحهم كتب الاخبار وظهر امتيادهم
على غيرهم فلهذا الشمس في رابعة النهار وشوام مشغولون بكاسياتهم
مترددون ذهابا وايابا في طلب ما ربحهم وفارغون متكاسلون احب^{الناس}

اليهم البطالون اذا احسوا الى معرفة شيء من الاحكام رجعوا الى
اولئك العلماء الاعلام وان حصل بينهم نزاع في شيء من المطام^ر
غيره رجعوا الى القضاة منهم والحكام وهذه من المسائل الضرورية
والمطالب البديهية فجعل القسمين قسما واحدا مبني على العصبية
والغضب والجهالة المانعة عن بلوغ السداد والرشاد وما يدل على ذلك
ما ذكره من الروايات فانها صريحة في ثبوت القسمين تابع ومتبع
ودامج ومرجع اليهم مضافا الى ما دل على ان الرجوع في الاحكام انما^{هو}
لمن يتصف بمعرفة شيء منها ولا شك ان عموم الرجوع ينافي في ارادة شيء
منها فلا اكثر الاخص الرجوع بما عرف على ان قوله ونظر في احكامنا^{بين}
شاهد على ذلك وما دل على انه لا يعني الناس الا من عرف الناسخ^{النسخ}
الخ وعلى الامر الرجوع الى بعض الخصاص كزيادة ومحمد بن مسلم والابي بصير
الاسدي ويحيى بن زكريا ويونس بن عبيد الرحمن وغيرهم فقلد علم من^{جميع}
ما مرانه لا يجوز للمعول العمل بالمرأى بعد احتلال الاحكام وعدم^{التمكن}
من الوصول الى الامام بل يلزمهم الرجوع الى العارفين وانه لا يجوز^{لهم}
ان يبقى الناس او يفتي بينهم الا ان يبلغ درجة خاصة في المعرفة^{لها}

كانت مجازة غير مبينة فلا باءا في التامع على حال من الرجوع حتى
 يعلم الوصول اليها الان بثبوت الوصول بعد عدم تنقية الاصل لان
 خروج التابع من حكم التابعية ووصوله الى درجة العمل بالراجح التبعي
 يوقف ثبوتهما على الدليل ولا دليل في المقام الا احدى القورتين
 وليس لها موضوع في البين فيما عدى المجهول المطلق ودعى ان عدم
 الخطاب فاقرب جعل جميع الطالبين ما يفهمون مردود بان الخطاب
 مجازا لا محذور فيه بعد تنقيده بالمجمل فلا وجه للتجزي على ان مسئلة
 من التظلمات عملا واقضاء فلو اجاز ذلك لقتضيه في احدها فاما ان
 بالاجتهاد في رد او بالتقليد وهو موقوف على الترتيب وعلى ان
 الاجتهاد ما يجوز فيها التقليد في المقامين منع واما مسئلة الفصول
 فيقتصر في وجوب الرجوع فيها الى الفاظ على السنن في الامم المتقية
 ويجوز له العمل والافتاء الان ينافي النهي عن المتكر فان كان مسئلة
 الاجتهاد المطلق وتكثير الطعن على المجتهدين بذلك فالاجابة
 انه قد ظهر ما حرران الطعن على المجتهدين من الحكمين لقواعد الدين المشددين
 لشريعة سيد المرسلين واجمع الى جماعة الاخبار بين انهم ان لم يعولوا

على عقاباتهم فقد بان خطأ طريقهم واما هذا الرجل المبدع لهذه
 الطريقة الجديدة والمفالات التي تظهر لكل ذي فهم انها ليست
 الذي عمل العناد والحصيلة على افساد الشريعة المحمدية بقرينة خاف
 وبالحيل عملها في بلاد سيلا البرية وضمها كتابا وسميها القواعد المدنية
 قد وضعه للاضلال ومن لطف الله ويا طعن الشرع ما اضل به سوى
 الجهال قد تجرد على سادته وادخل ضمنهم في جملة خرف فاته كان لم
 يعلم بانهم بهم فامت قواعد الدين وتشيدت اركان شريعة سيد
 المرسلين بعد ان اتى بكلام لا يليق صدوره من العوام حيث قال
 وبالمجازة وقع تحزيب الدين مرتين مرة نوى النبي صلى الله عليه وآله
 ومرة يوم اجريت القواعد والاصطلاحات التي ذكرها العارفي ^{كتبت}
 الاصولية ودواية الحديث وفي احكامنا واحاديثنا وناهيك ان ^{السبب}
 ان هذه الجماعة يقولون بيجاز الاختلاف في الفتاوى ويقولون قول
 الميت كالميت مع انه تواترت الاخبار عن الامم الاطهار بان حلال ^{محل}
 حلال الى يوم القيمة وحرمان حرمان الى يوم القيمة اقول هذا والله من ^{الحجب}
 الحجاب وكلام لا يرضى به اذ ناب الاعراب الان لو صح ما ذكره في هذا ^{الكتاب}

فكان اساس الشريعة مبني على الخراب من مبدء ظهور الاديان الى
 ظهور صاحب الارض صاحب الزمان عليه السلام لان الشريعة اذا بنيت على
 تلك القواعد المذكورة والاصول المسطورة والعلوم المعروفة و
 الكتب المألوفة لم يكن افاضه الشواهد والدلائل على بعض المطالب
 والمسائل وقد ظهر في ذلك ما ناولناه وما ذكرناه من توقف معرفة الشرع
 على تلك المعارف وبناءه اذ لا يمكن معرفة الشرع من دون معرفة
 الشارع وان كل ما حكم به واجب القبول الا ان علم الكلام ولا يمكن
 الاستدلال على حرام او ملال لا يعرفه علم الميزان ولا يعلم المراد
 خطا باءه الا بعد معرفة الفاظ العرب بنواها وكيفية الدخالة
 واختارجه وهذا من البديهيات وقد تكفل بذلك علوم العربية ^{بها}
 ثم لا يفيد ذلك الا بعد معرفة البحث في الاخبار وبيان مقبولها ورفضها
 وكيفية الاستدلال بها وعرضها على الكتاب وكيفية العمل بها ^{لها}
 تعارضها وذلك موقوف على تفسير القرآن ومعرفة آيات الاحكام
 لا يعلم المقبول من الادلة ورودها الا بعد معرفة الضرورة الدينية
 ومذهبية والسياسة والاجماع وانما يهتدى اليه من الاطلاع على اراء

الفقهاء

الفقهاء ومذاهبهم وذلك لا يعلم الا من كتبهم ثم لا يجدي ذلك كله
 الا بعد معرفة المقبول من الراي العمل والافتاء والتحاكم والفتا
 من المروءة وهكذا نحن لم يحيط خبرنا بكلام الفقهاء والمجتهدين وما
 يترتب عنه في كتب الاصوليين وبدون التدوين او مع التدوين لم
 يذوق طعم الشرع المبين وعدم الجاهلين غير ان السعي والمقدما
 يعني عنه مقدار ما يتوصل به الى فهم الايات والروايات ولا يلزم فيها
 صرف الاعمار ومعرفة الغاية المطلوبة وهي فهم الكتاب والاخبار ثم قال
 عفي الله عن ان لم يكن اما قاله تعصبا منه وناهيك ايها البليد ان هذه
 الجماعة يقولون باختلاف الفتاوى ويعتزلون ان قول الميت كالميت
 مع انه قد تواترت الاخبار عن الائمة الاطهار بان حلالا لم يحل على الله
 عليه واله حلالا الى يوم القيمة وحراما حراما الى يوم القيمة ثم روى عن النبي
 جعفر عليه السلام عن علي عليه السلام انه قال او قضيت بين اثنين بقضية ثم
 عادوا الى لم اذوها على القول الاول لان الحق لا يغير ثم قال ولا اظن
 برجل يخاف الله ان يكون في ريب مما ناولناه ولم يكن رجل حسينا صامكا
 فلما ذكرنا عنده هذه الاحاديث تحرك عليه عرق العصبية والحسد وعاند

وكما برأنا قبل التصديق وبعده القول من القول الجيب والخطاب
 الغرب ما وجه هذا البليد الى الرجل البليد وهو ان اختلاف العمل
 والقنوى وتغيرها لتبدل اجتهاد وتغير تقليد لاختلاف اوس
 مجتهدين متاف لما دل من الروايات المستفيضة من ان حلال محلا
 الى يوم القيمة وحرام امرام الى يوم القيمة ولقد اجادوا فادوا في بعض
 ما يريد الا ما يراى لان بطلان هذا الكلام على الاخص على الخاص العام
 فيبقى ان يكون غرض حصول الشهرة بين الانام وان يزعم الزاعم ان
 له قابلية لمثابة العلماء الاعلام والاكثف يخفى على ادنى ولى الاشارة
 انه لاضافة بين الاختلاف وبين ما دل عليه كلام سيد الانام وما
 ان المجتهدين لما اشتهر حكمين واقعيا وظاهريا وعرضا بالظاهري ما
 كان لزوم العمل به ناشئا من حرمة التعدي ولزوم الطاعة والانشغال
 كما يجري ذلك بالنسبة الى العبد والوالى فعندهم في عدم اصابته
 الحكم الواقع في بعض الاحيان انسداد طريق العلم عليهم وحصول الا
 بالنسبة اليهم في وجوب العمل عليهم كوجوب اكل الميتة ولم الكلب
 الخنزير للاضطراب وجوان نهب الاموال وسبق الحيال والاطفال للثنية

دعبر

ووجوب الاخذ بقول المشرك واليهودي والمصراني بنعم القان
 فالمراد بقوله حلال محلا وحرام محلا الواقعيان لا العذريان القائلان
 لان الاوليين هما المفهومين من العبارة لان اباحة اكل الميتة ونه
 اموال الشيعة جائزان الى يوم القيمة من دون اعتبار شرط وان اريد
 الظاهري المتعلق بالعذر والدأودانه فهو بهذا القيد باق الى
 يوم القيمة بل لو اثبتنا هذا الواقعي الثاني من هذا اللفظ عنه الى
 الواقعي الاول لانه السائد لان اعادة الدوام فيما يتعلق بالحكم
 باختلاف الأشخاص بعيد عند اهل الافهام فلا يفهم ذلك بل لم
 وطبع مستقيم من هذه الاخبار الواردة في هذه الزمان الا ان
 محمدا لا يمتنع بدين من الاديان ولا يحجب من نسبة العصبة والحسد
 الى بعض الانبياء والصالحين انما هي من مخرج شرعي سيد المرسلين
 فقد نسب مثل ذلك الى ام المؤمنين وسيد الوصيين والى الائمة
 الطاهرين بل الى جميع الانبياء والمرسلين والعلماء العاملين و
 الله عليهم اجمعين ثم انهم لم ينسب اليه سوى ما هو المرغوب اليه من
 لدير المؤمنين بحب الاخيه كما يحب لنفسه ثم الذي يحمله على المحل

وجعلناك لاختيار مسطورة واحاديث مكتوبة كتبها في قمرها
ليقتوى بها جهال الناس فيكون حسده على جعلناك المداوي القلم
او على فمك الذي بانت عليك بهزلة القدم ومنها علم الرجال
وهو ما يتوقف عليه الاستدلال لان موضوعه بيان حال الرجال
في الاعتماد وعدمه وبين بعض الخبر ويضعف والفرق بين الاصح
وغيره والقرب المحل على يقينة الامام منه وعدم موثوقته كثيرة ورواياته
التي بها يعرف ارتفاع مرتبته وعدمه وكونه من كان في زمان النبوة
الشديدة او غيره ولم يزل ذكر حال الرجال تنكها في كلام الامم والاهل
وسائر روايتهم فان كان تفصيل من المجتهدين في ذلك كغيره من العاقل
فمن جهة الضبط والجمع والمداوي والنفى صاروا بسببهم من السبل
كما ابدعوا في وضع كتب المزرات والمصاييح وسائر ما جمع فيه العرف
والحرز والدعوات وكتب الرد على المخالفين وباقي اقسام الكفاية
المليين وغير المليين هلا كانوا كالاخباريين لاعناية لهم في الدين
وفي ضبط ما يتوقف عليه فهم الكتاب المبين والسنة واخبار الامم
الظاهرين فلو كانوا محققين كانوا فيهما من الزاهدين فان الزهاد يتبعون

ان يكون

ان يكون في الدنيا والدين ومنها تصنيف الاخبار الى الاقسام الاربعة
كما صنع محمد الله العلامة المحمدي قدس سره وقد تقدم مرصاحب الشري
لمعرفة القوى والاقوى والصحيح والاصح والاعدل والافضل والادع
وهكذا يعرف ان الجزالة قابلية العمل به او لا وفي مقام تعارض الاخبار
يعرف القوي من الاقوى والضعيف من الاضعف لان حكم الخبر
وقوته قد تكون من جهة خارجية من شهرة في نقل وصحة او او
بكتاب او سنة نبوية او قواعد شرعية الى غير ذلك وقد تكون من
المتن في دلالة وفصاحة وبلاغة واخر انه بالخبر وقد يكون من
جهة السند لاشتهار احوال الرجال في علمهم وروايتهم واثبتهم
واعدايتهم وقرب عهدهم وزايدة فضيلتهم الى غير ذلك والاحتياط
الى معرفة ذلك اشدهم في جميع الاخبار وتكون اعتبارها فيها
ولمجتبه السن الزهدة والمحدثين ثم العلماء على مرور الدهور والسنين
ولما كانت صحة الرواية وضعفها مبينة على الوثوق بصحتها
كان لا بد من ضبط جميع الطرق الموصلة اليها لكن جميع الطرق غنية
عن الجمع ووضع النسايف لانتهاطها وانحصار مرجعها الى ذلك

يتشوش فيه البال ولم يكن خبطه مجرد الفكر الخيال انما هو حال
الرجال حال هذا العلم بعد الجهد كحال علم اللغة والعربية والاصول
الفقهية وباقي المسائل الاصولية فهذا التقسيم كان من العهد القديم
جاءوا على السنة القديمة ما ذكرنا في كتبهم مستقفاً من كلامهم الا
ان الامر لم يكن مضبوذاً لعدم معرزة المقبول من الروايات والمردود
فحاولوا كشف الحال بوضع هذا التقسيم ليسهل التناول على المصنفين
فأدركوا ان نسبة هذا التقصيل الصادقة من الاخباريين الى المجتهدين
ولاستيذان من الاستيذان هل هو باعتبار وضع الاسماء لانها لا
تحتل من السماء او من جهة موافقة ما ذكره العامة فان كان من جهة
موافقة العامة فلا وجه له الا اننا لو تركنا جميع ما ذكره العامة وجميع ما
لنا مذهب لاننا نترك الاخبار التي رويها في اهل البيت وفي خصوص
اهل المؤمنين عليهم السلام وجميع الاحكام الموافقة لاحكام الائمة الطاهرين
ثم نترك جميع المقدمات التي يتوقف عليها فهم الروايات فتكون
جاهلين ضالين معاصين ويحسن ذلك لنا مخالفة المخالفين وتباً
جزي الحال الى ما ذكره في باب التوحيد والمعاد وكل ما يجيء في الاضواء

او من جهة تسهيلهم الصعب من معرفة الصحيح والضعيف باصطلاح
القدماء على الطالبين او وعالمهم المحسن لهم على ما وفقهم الله من
وضع ما يوضح الثابت من غير الثابت لرواية الاخبار الائمة الطاهرين
فان لم يكن ذلك لم يبق عليهم سؤال الا على المندوبين ووضعهم في كتب
الاصول بين ما غرضهم على الفقهاء بمثل هذه الاشياء لا يرضى
به جاهل فضلاً عن عاقل وعنهم التفرقة بين القضاء والافتاء
فحكموا بلزوم دوام حكم القضاء دون الافتاء وفيه ان الذي يقتضيه
التحقيق والفكر الدقيق انه لا يجوز تبديل كل منهما بالنسبة الى ما
لم يقطع بطلانه فلا يرد اجتهادها بغيرها بل يقتضي بهما
الاول من العمل قبل حدوث الثاني انما يرفع حدوده ما بعده عالم
باحكام منسية على الدوام كملكية العفار والنكاح والفرق وطلاق
الاملاك فانه يحكم ببقائها كما في القضاء والسبب في القضاء انه لو لم
يبقى على دوامه لم يستلزم النظام وثارت الفتنة بين اهل الاسلام ولهم
ينقطع الجلال والخصام وتولى الفتوى بالنسبة الى ما يبنى على الدوام انه
لولا ذلك لزم الضرر النام بارجاع الاموال والاخراج من الاوطان

والشريعة بين الاذواج ووجوب الاحرار عبيدا والادوات املالا كما
وهكذا والشرع والخرج منفيان وانكار العدل من الفضاء وارب
الفتوى عدول عن الانصاف فان العدل منهم لا ينكر والشرع على
ذلك استمر وانما ينسخ الاجتهاد السابق العلم اللاعن دون المظن
ومنها ان طريقة المجتهدين في مذهب الامامية بدعة وهي ضلالة
وسبيلها الى النار وفيه ان الابداع والاختراع في طريقة الاجابة
حيث تبين ما ذكرناه في تضاعيف الباحث ان الرواة والعلماء السلف
كانوا اسالكين طريقة المجتهدين وعلى قواعدهم وضوابطهم معتدين
ولولا ذلك لم يصفوا شيئا من القرآن المبين واخبار الائمة الطاهرة
والمحدثون الثلثة من اعظم المجتهدين وكذا من سبقهم من علماء
الرواة المعتدين فلم يكن ثواب تلك القواعد عارفين لم يكنوا با
الشرائع عاملين ولكن يختلف الزمان لان بعض العلوم يفتقر فيها
اللسان عن البيان فقد ظهر بما ان الاخباريين لا تترف لهم طريقة
ولا يوقف لفسادهم على حقيقة والمحصل من تتبع احكامهم وتصحيح
ما يوزن اثر الهم او عاء انهم من المعصومين ومن يتكشف لهم حقا

الزينة

شريعة سيد المرسلين وانهم من الاشراقيين يعلمون من غير نظر
ويقطعون بغير خبر من حال الخبر وما ذكره من ان المجتهدين وفتوا
العامة في وضع تلك العلوم بما يفيك الشكلى لان الحكم المشترك اذا
كان حقا لا يترك الاشتراك وكذا ما ذكره من انهم عاملون باخبار
الائمة الطاهرة لا المجتهدين فان العاملين بالاخبار الناقدين لها
نقد لديهم والبيان موافقة لاحاديث الائمة الاطهار انما هم
ومنها مسئلة مباحث حجية الاخبار فان العلم باقتسامها وبيانها
يفيد العلم منها وما لا يفيد وبيان الامر والاضعف وتفصيل
الاخبار المتواترة معنى او غلط والمحققة المقررة العلمية وغيرها
والبحث في حجية خبر الواحد وعدمها وكيفية البناء في مقام التعلل
والترجيح وموافقة الحقيقة ومخالفتها وموافقة الكتاب ومخالفتها
وموافقة الشهرة ومخالفتها ونحو ذلك مما يتوقف عليه الرجوع الى
الاخبار والاستحاج على الاحكام المروية عن الائمة الاطهار عليهم السلام
وذلك لازم لكل من حاول الاستدلال بالروايات على ثبوت الاحكام
الصادرة عن الائمة الهداة فان من لم يكن له خبر في ذلك فليس له قاطبة

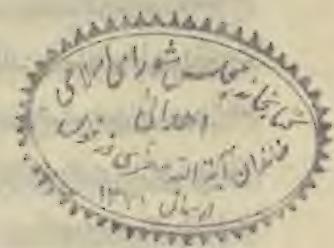
استنباط الاحكام من كلام النبي والائمة عليهم السلام ولا يجوز للاعلام
 ان يرجعوا اليه وان يعتمدوا في معرفة احكام الشرع عليه فليكن
 على المجتهدين بحجبتهم من كيفية الاستنباط باخبار الائمة الطاهرين
 مع ان من لم يعرف الكلام حق في هذا المقام ما يرا ذلك التحقيقات
 واظهار تلك التفتقات بضمينها في خطاب لورد وسما في كتاب
 لم ينفع ابنا وجنس وكان عليه غير نافع الا لنفسه ومن لم يكن عارفا
 بها فليس من ياتي للنظر في الاخبار والتعرض لبيان احكام شرعية
 النبي المختار ومعاذ الله ان يكون ذلك من المتقدمين ولا من المتأخرين
 الا ان يكون ممن باخر عن اخراج ملامح ائمة من اخذ الروايات
 بطريق الشافعية الا من الكتب المشتملة على الاخبار المختلفة فاعلم
 العوام الاخذين من المجتهدين انما يلزم معرفة كلام العرب وكيفية
 مخاطباتهم فاعلم هو الامام المساكين المدعىين باسم الاخباريين
 يقولون وما الذي يبرز قرائتهم يريدون ان يعلموا ان المجتهدين ما
 صنعوا شيئا سوى ذكر ما يتوقف عليهم الاحكام من الكتاب او
 السنة النبوية او اخبار الائمة عليهم السلام وبيان حجيتها وكيفية الاستنباط

منها فان اتكره التوقف فعند خالفوا البيهقي اذ لا يحيط بها بالها
 فضلا عن عاقل يتوقف بحجة الادلة على معرفة الدليل والاحكام الشرعية
 على معرفة الشارع فلا تعلم بحجة القرآن الابد معرفة الله ولا بحجة
 الاخبار النبوية الابد معرفة رسول الله صلى الله عليه واله ولا اخبار
 الائمة الابد اثبات امامتهم ولا ريب ان الجميع موقوف على معرفة
 مسائل الكلام كما انه لا يحيط بها بالحد من العقلاء ان معرفة خطاب
 العرب والعجم وغيرهم من اهل اللغات لا يتوقف فهمها على المصطلح
 والمتكفل بفهم لسان الشرع التوقف على معرفة لسان العرب انما هو
 علم العربية كما ان معرفة حال الروايات موقوف على معرفة حال الرواة
 ومعرفة التداول والتراجع ومعرفة القابل للحمل والقوي والضعف
 ذلك والمتكفل بذلك علم اصول الفقه كما ان معرفة الاجماع والشهرة
 يتوقف عليها الترجيح والتكفل به علم الفقه في الاحتجاج بالنسبة
 العلوم من جهة المصلحة المحضة والنسبة من جهة التسمية والادوية الاخرى
 يبرهن على ان ادنى المشتغلين فكل من نسب احدا من اصحاب الكتب
 الجامعة للاخبار المختلفة من الاولاد او الاخرى كالكليني والصدوق

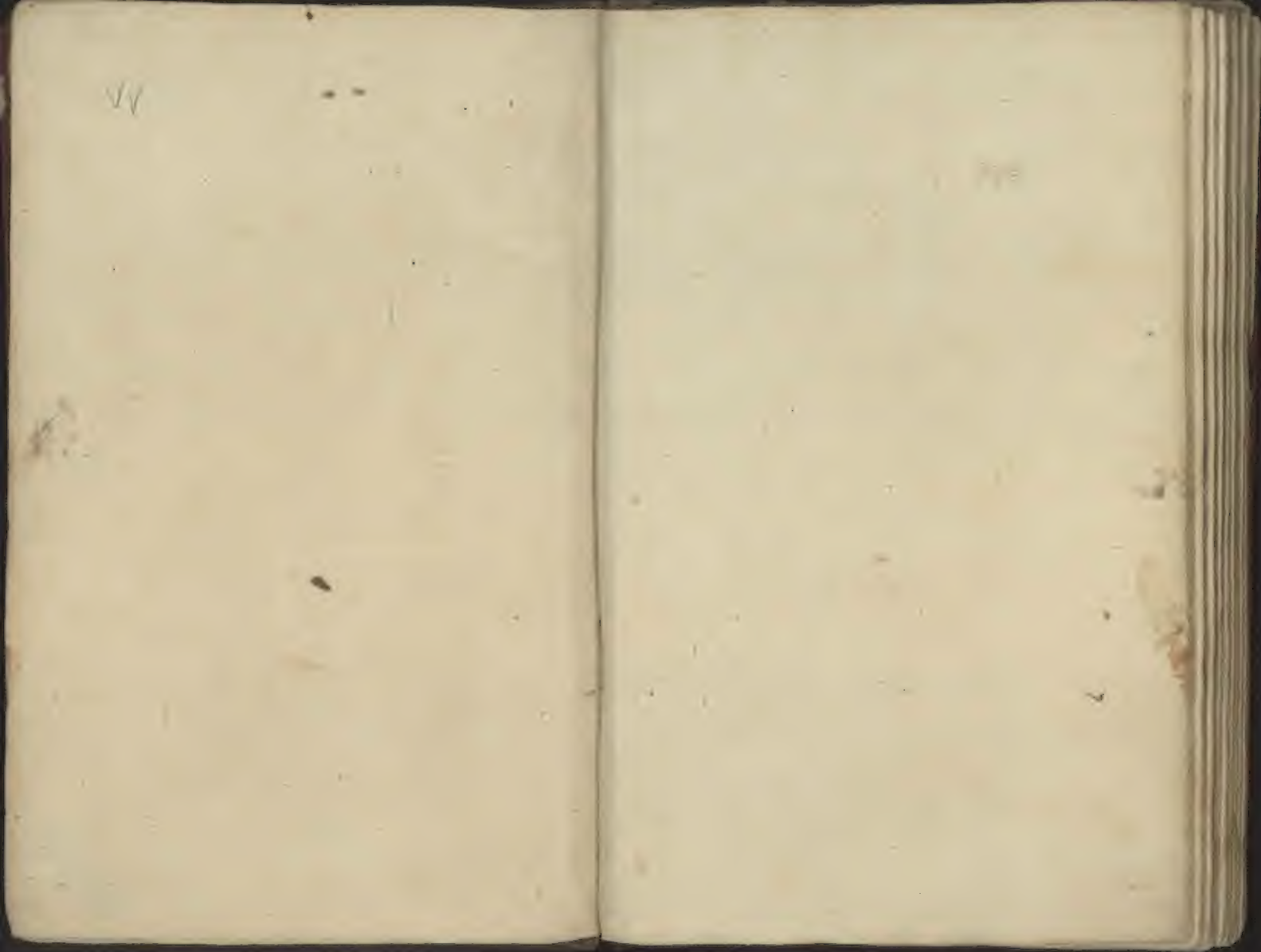
والشيخ وغيرهم الى الاخبارية بمعنى مجيدهم على الاخبار وعدم منقدهم
 بمسائل تلك العلوم مدونة او لا فقد طعن فيهم اسند الطعن ونسبهم
 الى الجهل والعصيان فان الجميع منهم من اهان المجهدين فيهم فنهون
 عن الدخول في زمرة الاخباريين التابعين لهذا الفقه المسكين محمد
 واقصى ما هنا حصول النفاوت في المقدمات بحسب قوة الادراك
 وضعفه فتقوى الادراك لا يحتاج الى النظر في كتب علم التران والكل
 وهو دليل الاحتياج الى النظر في المقدمات التوقفية بطلان ضعيفه
 وباختلاف القرب والبعد عن المعصوم في كثرة الاحتياج الى الشيخ
 علم الفقه وغيره من علوم العربية وقلنت وباختلاف كثرة جميع الاخبار
 المتخلفة في كتب الاخبار وقلنت وباعتبار قرب العهد من الرواة و
 الفقهاء في تحصيل الاجماع وعدمهم وباعتبار طول السلسلة في مراتب
 الرجال وقصرها الى غير ذلك فالاولون اقل مؤثرون وتحصيل الاجماع
 والاملاء على الاجماع من غيرهم على اختلاف مراتبهم والكل مجتهد
 ولذا اروت ان تعرف حقيقة الحال فانظر في حال العوام الاخذين
 العلماء فان حالهم كمال الرواة الاخذين عن الامة عليهم السلام فمن اخذ

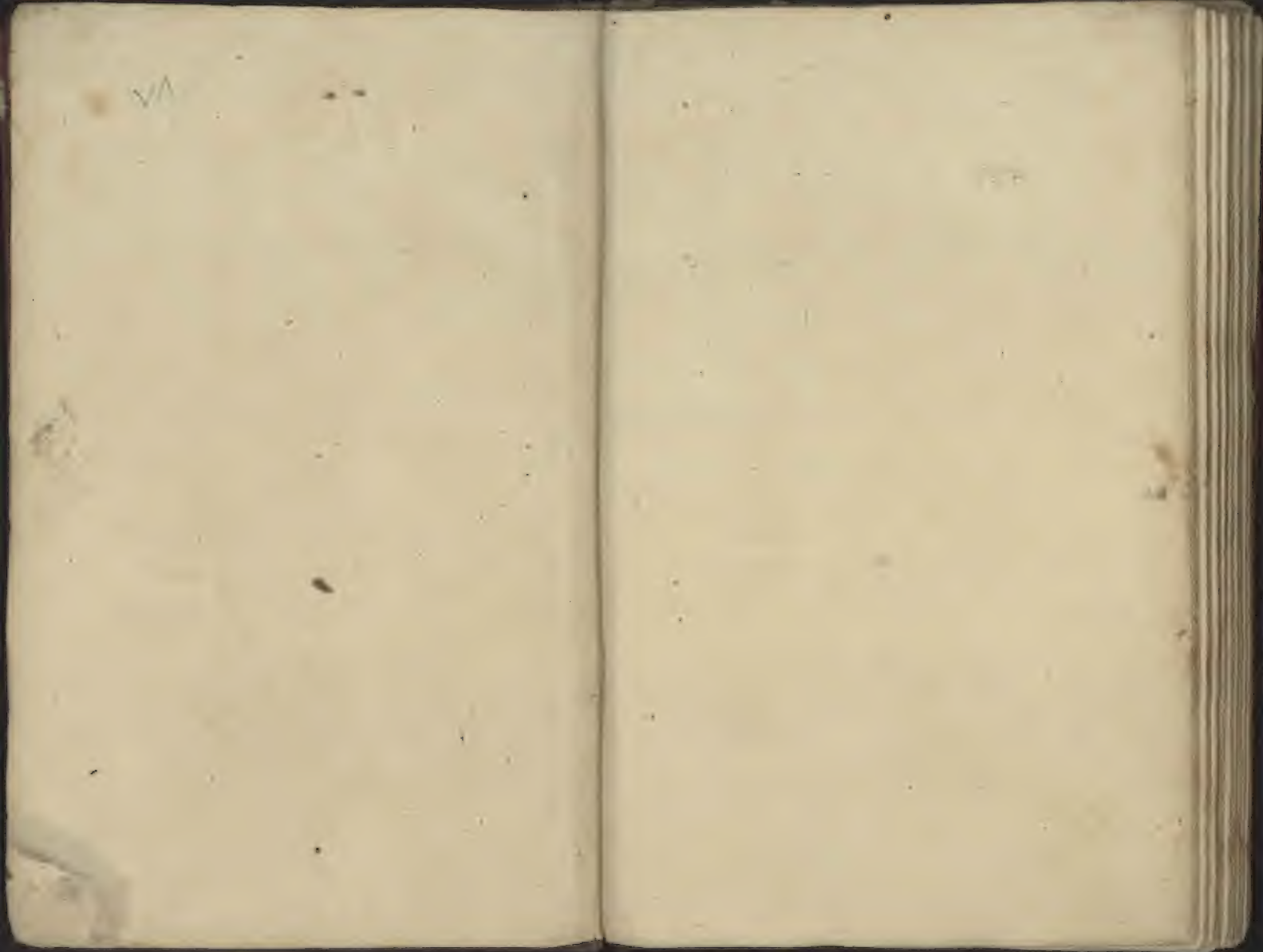
منهم

مشافهة فلا حاجة له الا الى معرفة لسان العالم ان عربا فخر في اد
 فارسيان فخر في اوهنديا فخر في وادكان الكتاب واحدا الكافي
 بمعرفة اللفظ والكتاب على نحو اللغة التي يتبع عليها واذا تعددت
 واشتغلت القناوى في الكتب من العالم الحي الواحد ولم يتمكن من
 مشافهة ومشا فخره او من الميت مع تعدد الحي وجب على الكاتب
 ان يبذل وسعه في معرفة المقدم من القوي والمؤخر وصرح بالدلالة
 على غرضه ومقتضى الصدق والاعمال وغيره الى غير ذلك وكذا الحال في
 اوامر المحكام والمواالي ونحوهم وفي الوصايا والتجليات وجميع الخطابات
 الوضعية كالايحى تمت الرسالة بلطف رب العالمين وبركات
 النبي والائمة الطاهرين في صلبها سماها من نواب
 المحمديان في الليلة الخامسة من شهر رمضان
 وسميتها الحق المبين في تصديق
 رأي المجتهدين وتخطئة
 الاخباريين والله
 ولي التوفيق

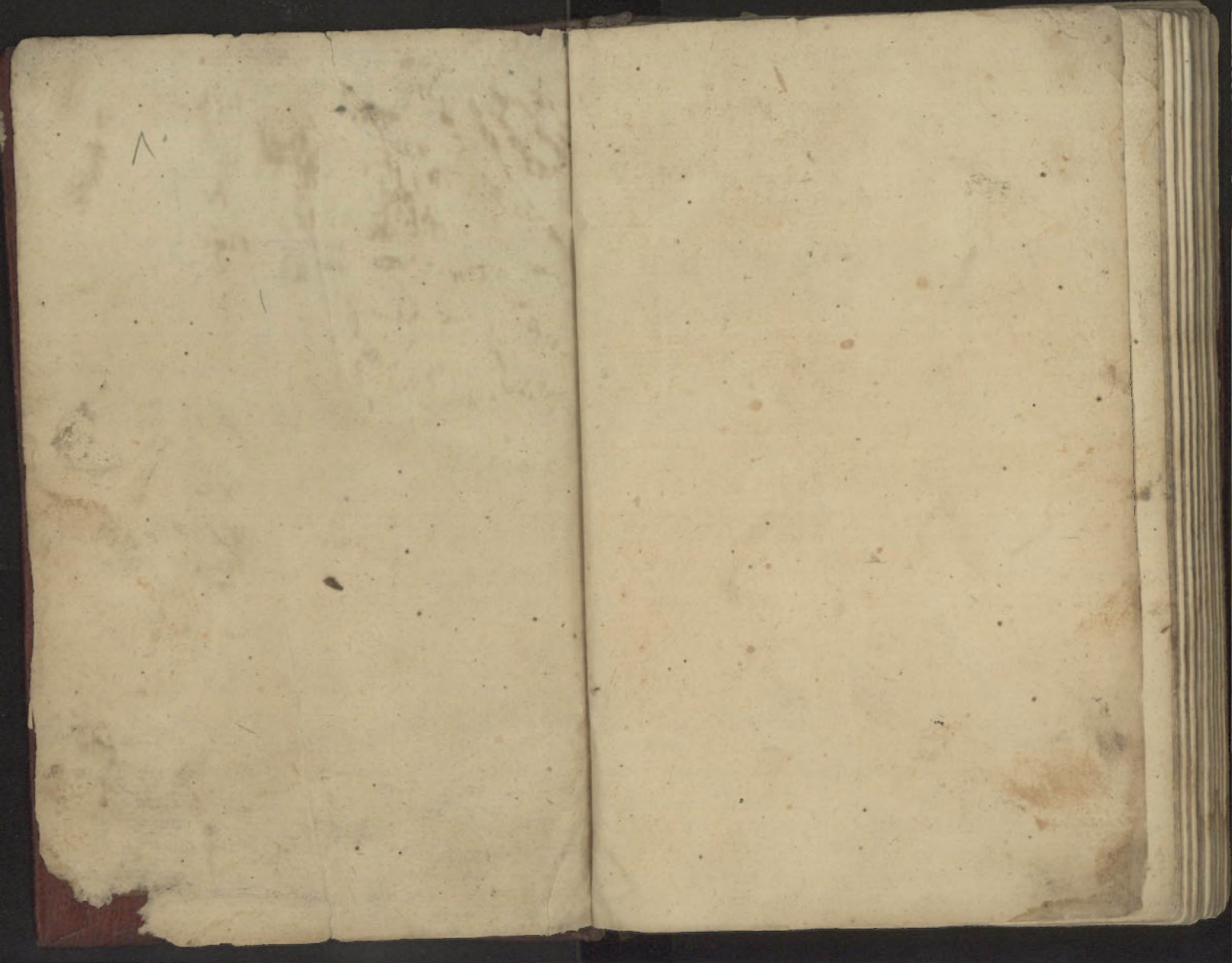








v9





خطی احمد